

اختارنا لهذا



الحركة التعاونية العالمية

بقلم

نمار ديجبي

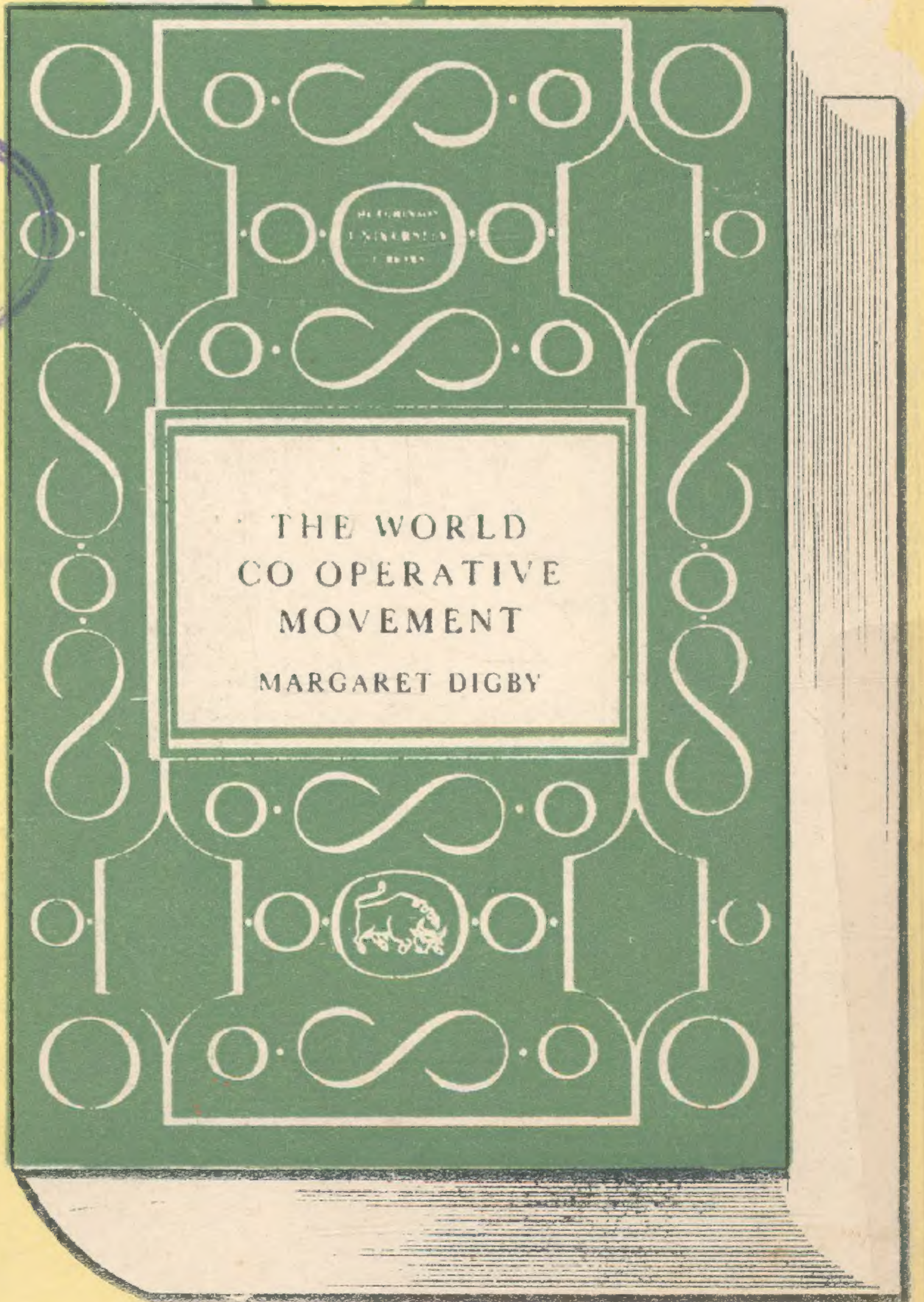
مجاكينة مؤسسة مكتبة الدراسات القانونية

ترجمة

محمد سامي السيد

مراجعة

محمود فتحي عمر



اختزالك

الحركة التعاونية العالمية

يقلم: مارجرية ديجبي

سكرتيرة مؤسسة بولكنك للدراسات التعاونية

ترجمة: محمد سامي السيد

مراجعة: محمود فتحى عمر

تقديم

يعتبر هذا الكتاب عرضاً شاملاً للحركة التعاونية التي بدأت تسود العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وقد عالجت المؤلفة موضوع التعاون من الناحية الفكرية والتاريخية والعلمية ، وركزت اهتمامها على كيفية سير الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والجمعيات التعاونية الخاصة بالتجارة بالجملة . ونظراً لأن هذه المؤلفة انجليزية الاصل فقد اهتمت كثيراً في معظم أبواب الكتاب بالحركة التعاونية في إنجلترا التي اعتبرتها رائدة الحركة التعاونية في جميع أنحاء العالم

وقد تم تقسيم الكتاب الى ستة عشر فصلاً مسلسلة من الناحية الموضوعية وتطور الحركة التعاونية منذ نشأتها ، وقد بدأت كتابها بشرح كيفية نشأة فكرة التعاون ثم كيفية تطورها ونموها ثم أسهبت في ذكر التعاون الاستهلاكي في إنجلترا ثم التعاون الاستهلاكي في غيرها ولم تقصر حديثها عن الحركة التعاونية على التعاون الاستهلاكي فقط ، وإنما امتدت الى ذكر التعاون الصناعي الذي لم ينشر بعد في أنحاء العالم ، وكذلك التعاون بين الفلاحين والنظام الائتماني وكيفية تسويق المنتجات الغذائية والحاصلات الزراعية . ولم تتوقف أيضاً عند هذا الحد ، وإنما تحدثت عن التعاون في مصايد الأسماك وعن الخدمات التعاونية الكاملة في جميع مجالات الحياة .

ولم تحاول الكاتبة أن تجعل كتابها مجرد عرض تاريخي أو واقعي وإنما قامت بتقديم عدة اقتراحات عملية من أجل تطوير وتطبيق التعاون في كل مجال ، كما وضعت اقتراحات كاملة بشأن قيام تعاون بين الدولة والمجتمع ، لذلك يمكن القول بأن هذا الكتاب قد جمع بين العرض والتحليل العلمي والمنطقي وبين الاقتراحات البناءة والعلمية في مجال التعاون من أجل الاسهام في بناء مجتمع يقوم على أساس المحبة والتعاون والبناء الجماعي ، وهو الأمر الذي يسعى اليه مجتمعنا الحالي في الجمهورية العربية المتحدة .

مقدمة

من الصعب تحديد معنى كلمة « التعاون » نظرا لأنها تتضمن معنيين مختلفين .

الأول - أنها قد تعنى « العمل معا » أو « الاستعداد لمديد من العون »

الآخر - أنها قد تعنى أيضا نوعا خاصا من المنظمات ذات النشاط التجارى . وتنتشر هذه المنظمات بأشكال مختلفة - منها أعمال البقالة ومطاحن الدقيق فى الجزر البريطانية ، وفى الأعمال الجماعية التى تقوم بها النساء لجمع المحصولات النباتية فى نيجيريا من غابات نيجيريا الواسعة ، وفى الخروج الجماعى لمجموعة الصيادين الإيسلنديين الى عرض البحر ، وفى التعاون الجماعى بين الفلاحين الفرنسيين لتأمين مواشيهم ضد الخسائر الناجمة عن الحوادث أو الامراض ، وفى التعاون بين الموظفين العموميين لإعادة بناء مساكنهم التى خربتها الحرب ، وفى تعاون الفلاحين الكنديين فى نقل القمح من البرارى الى الاسواق ، وتعاون الفلاحين فى سيبيريا فى نقل مرضاهم الى المستشفيات وقيام الكتبة من أهل الملايو فى ادارة البنوك وقيام الحائكات الروسيات بحياكة ملابس الجنود الروس ، واشتراك الفلاحين فى تشيكوسلوفاكيا فى توصيل شبكة الأسلاك فى القرى والمنازل من أجل مد هذه المنازل بالكهرباء .

ولكن ما الشئ المشترك الذى يضم جميع هذه المنشآت ويجعلها تتوحد فى عملها ؟ لاشك أنها الرغبة فى المساعدة والتعاون والعمل الجماعى ، وهى الفاظ لا تمت الى المعنى الفنى للكلمة بصلة قوية . وهناك أيضا بعض المميزات الواضحة التى تميز كلمة « تعاون » عن بقية أنواع النشاط ، وهى مميزات تسعى الى الغاية النهائية وتتصل جزئيا بالوسائل .

وقد حدد الدكتور س . ر . فاى معنى المجتمع التعاونى فى عام ١٩٠٨ (١) فقال : « انه عبارة عن « جمعية تقسوم بين الضعفاء بقصد

(١) راجع كتاب التعاون فى الداخل والخارج بقلم س.ر. فاى طبعة عام ١٩٠٨

التجارة وتدار بروح من الايثار بحيث يقتسم الاعضاء الارباح بنسبة تتمشى مع درجة استخدامهم لهذه العضوية »

وهذا تفسير طيب يمكن الاخذ به وذلك بالرغم من أن كلمة « التجارة » تعتبر لفظا ضيقا محدودا لا يستطيع أن يغطى جميع أوجه النشاط الذى يقوم به التعاون ، ومن الممكن الأخذ بكلمة « ضعفاء » أيضا ولكن فى حدود ضيقة لأن هذه التعاونيات لم تعد تضم الضعفاء فحسب وإنما أصبحت نظاما شاملا يضم الأقوياء والضعفاء معا .

وبعد ذلك بفترة كتب الدكتور « ج . ملادينتر » كتابا بعنوان « تاريخ مذاهب التعاون » بحث فيه عن العنصر المشترك بين جميع المنشآت التعاونية فقال : « إنها جمعيات أشخاص تضم صغار المنتجين أو المستهلكين الذين يشتركون بمحض ارادتهم لتحقيق هدف مشترك عن طريق تبادل الخدمات بوساطة منشأة اقتصادية جماعية تعمل بأموال الجميع وتحت مسئوليتهم المشتركة » ويتضمن هذا التعريف الكثير من الأفكار ، أفكار الحرية والديموقراطية والمسئولية المتبادلة فى الحياة الاقتصادية وفكرة التعاون الادبى والسلوك الانسانى فى الحياة .

ان عصرنا الحالى هو عصر الأفكار الخاصة بالاتجاهات السليمة الحقيقية وطريقة السلوك الطيب فى الحياة الاقتصادية التى يوجهها التعليم الدينى السليم . وهو عصر اندمجت فيه جميع العوامل الانسانية الطيبة مع تأثيرات التغيرات الفنية الكبرى التى أدت الى ظهور التغيرات الواسعة النطاق فى التكوين الاقتصادى نفسه .

ومن الطبيعى أن يسأل الكثيرون من القراء الذين يهتمون بهذه الخطوات فى مراحلها الاولى عن مدى موقف الحركة التعاونية وسط تيارات المذاهب والمبادئ الجارفة ، وهو وضع يبرز محاولة الانسان فى العيش وسط مثل هذه التيارات التى ميزت منتصف القرن العشرين . وقد قيل : ان التعاون عبارة عن نوع خاص من نظام المنشآت الخاصة ورأس المال الخاص . وقيل أيضا : انه نوع من التطبيق الاشتراكى أو خطوة من خطوات المراحل الأولى تجاه المجتمع الاشتراكى .

كذلك وصف هذا النظام أيضا بأنه دفاع وحماية للمجتمع ضد قوة الفرد الرأسمالى التى لا يقف فى طريقها أى عائق ، أو هو دفاع عن الفرد ضد السلطة الكاملة التى تمارسها الدولة فى الحياة والشئون الاقتصادية .

ومن الممكن تحديد أقرب هذه التعبيرات الى الحقيقة عن طريق دراسة ومعرفة تاريخ الحركة وأفكارها في الماضي والحاضر ، والأشخاص الذين ساهموا في تقويتها ودفعها الى الأمام والأشكال التي بدأت تظهر بها الآن في مختلف بلاد العالم ومختلف أنواع النشاط الانساني الذي عاشت فيه ووجدت مكانا لها فيه .

فاذا أخذنا جميع هذه الأمور في اعتبارنا فاننا سوف نستطيع ان نهضم بكل سهولة أهمية الحركة التعاونية مقابل بقية أنواع النشاط الاقتصادي ، وأهمية الدور الذي ستؤديه في المستقبل في حياة الإنسان والمجتمعات المختلفة .

الفصل الأول تاريخ وفكرة

تعتبر ممارسة عملية تبادل العون من أجل العيش من أنواع النشاط التي ترجع الى العصور القديمة : فقد كانت المجتمعات الزراعية منذ العصور الاولى خاصة تتجمع وقت حصد المزروعات وتعمل معا يدا واحدة وتترك بعض الافراد يحرسون الأغنام والمواشي ويقودونها الى المراعى .

وقد امتد هذا التعاون الى أبعد من ذلك اذ كانت الحضارات القديمة مثل حضارة بابل وحضارة القرون الوسطى في هولندا تعتمد في زراعتها على التعاون في ري الاراضى أو في وقف طفيان المياه من البحار حتى يمكن الشعور بالأمن والطمأنينة في حياتهم اليومية . ويقال : ان الحب والرى كانا السببين الرئيسيين لصراع الانسان مع أخيه الانسان في معظم القرون الماضية ، كما أنهما كانا السببين الرئيسيين أيضا في زيادة التعاون بين المجموعات من أجل الوصول الى الاهداف التي تتطلبها الحياة .

ولا شك ان التعاون الذى يظهر فيه التخصص بدرجة أقل كان عنصرا من العناصر القوية التي أبقت المجتمع الريفى وحافظت عليه . وقد ظهر ذلك بوضوح فى الدول السلافية حيث كانت المسير الروسية (Mir) أو الزادروجيا الصربية (Zadruga) تعتبر الوحدات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية هي التي تتعاون فى الجوار وداخل العشيرة .

ولم يقتصر التعاون فى مجال الأعمال على النشاط القائم حاليا ، وانما كان سائدا فى العصور القديمة . فمثلا فى جبال الألب السويسرية والفرنسية كانت المجموعات المتعاونة تقوم بإبعاد المواشى من الوديان وسحبها الى مناطق الرعى فى الصيف ثم تقوم بنقل اللبن بطريقة جماعية الى المناطق الحضرية التي يستهلك فيها هذا اللبن أو التي يصنع فيها الجبن ومستخرجات الألبان الأخرى .

أما التعاون فى الحضر فلم يكن واضحا فى العصور القديمة بالرغم،

من أن هيئات دفن الموتى فى المدن الكبرى الاغريقية والرومانية كانت قائمة فى ذلك الوقت ، كما كانت بعض الجمعيات الخاصة بالتأمين المتبادل قائمة وكذلك بعض الجمعيات العمالية التى استمرت قائمة حتى العصر الحاضر الى أن ظهرت النقابات الحالية . وكل هذه الأنواع المختلفة من النشاط تعبر عن كيفية الاندماج والتعاون بين المجموعات والفئات المختلفة لتحقيق المعونة المتبادلة التى لا تستطيع العائلة وحدها أن تحققها واعطاء هذا الشكل من التعاون نوعا من الاستمرار المنظم .

ولكن التعاون الحالى الحديث لا يعتبر استمرارا للأشكال القديمة إلا من ناحية الفكرة فقط ، فقد نشأ هذا التعاون عند ما كانت أفكار المعونة المتبادلة والنظم الاقتصادية المنظمة ، حيث يكون لكل فرد فيها حقوقه وواجباته ، فى أضعف حالاتها بحيث أصبح الأمر للفردية والمنافسة المطلقة .

وقد خلق الباب المفتوح للهجرة والاستعمار والاستغلال وتراكم الثروة فى أيدي عدد قليل من المستغلين منذ ابتداء القرن الثامن عشر حتى الآن ازدياد الضغط لأن هذه الحركات قد غيرت من طبيعة الاقتصاد الساكن ، وأصبحت هناك حركة دائمة متطورة انفجرت عنها الثورة الصناعية والثورة الزراعية وما صاحبها من التغيرات فى ظروف الانسان وحياته وعلاقاته ، الأمر الذى جعله يخشى المستقبل ويسعى الى زيادة التعاون والتكتل .

ويؤدى التغير الكاسح السريع الى ظهور فئة من الناس تعاني من هذا التغير وتتألم منه ، أما هؤلاء الذين لا يستطيعون أن يكافحوا هذه الموجة من التغيرات ، فإن هذه الموجة تغطي عليهم وتكتسحهم . لذلك نجد أن هناك فئة أخرى تغلبت على هذه الموجة فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر وهى الفترة التى ظهرت فيها التغيرات الكاسحة فى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والفنية ، واستطاعت أن تزيد من ثروة العالم وأن ترفع مستوى الانتاج الحيوانى والزراعى وأن تضاعف انتاج السلع الاستهلاكية والملابس وتزيد من انتاجية وحجم وسائل الراحة داخل المنازل العادية .

لقد كان الأثر المباشر الأول لهذه الحركة أن عددا كبيرا من الرجال والنساء وجدوا أنفسهم يعملون ساعات طويلة دون راحة وفى ظروف يائسة نتيجة الأجور الضعيفة أو نتيجة العيش على الخير والاحسان حين تعم البطالة الضخمة وينتشر الجوع ، فكانوا يعيشون فى الأحياء الفقيرة القذرة ولا يجلسون ما يقتاتون به كما كانوا لا يستطيعون ممارسة حق الاختيار أو استخدام ارادتهم ومسئوليتهم فى عملهم اليومى .

وفي الوقت نفسه أجليت أعداد ضخمة من الفلاحين الزراعيين الذين عاش أجدادهم في رخاء ويسر ، من الأماكن التي كانوا يعيشون فيها وذلك لأجل بناء وتنظيم الاقطاعيات الكبرى التي لا يدفع فيها إلا الأجور التافهة أو لأن الوسائل التي كانت تستخدمها هذه الأعداد من الفلاحين أو الموارد التي تعيش عليها لا تقوم ، عند المنافسة ، على قدم المساواة مع الأرض البكر والمساحات الكبيرة التي في العالم الجديد . وقد وجد الأشخاص الذين هاجروا أو سافروا إلى ما وراء البحار أنفسهم في حالة عزلة مما أشعرهم باليأس وأوقعهم تحت رحمة الدول التجارية الكبرى وشركات البواخر والملاحة وشركات البترول والكيماويات التي تسيطر على جميع وسائل النقل والمواصلات بين المنطقة التي يقيمون فيها والعالم الخارجي .

وبدأت فكرة أن يفعلوا شيئاً « أولاً » : في تخفيف الأوضاع ثم تغييرها بعد ذلك ، ولكن هذه الفكرة لم تراود هذه المجموعات المختلفة جميعها في وقت واحد ، وإنما مرت عليهم في فترات متفاوتة ولم تظهر في صورة أو شكل التعاون المعروف حالياً ، إذ وجد العمال الصناعيون والعمال الأجراء الزراعيون أنفسهم بعد كفاح مرير وطويل أن أسلم وسيلة للدفاع عن حقوقهم إنما هي في تكوين نقابة خاصة بهم ولكنها لم تغير النظام الاقتصادي الرأسمالي ، وإنما استطاعت أن تجعل العامل قادراً على حماية بعض مصالحه واكتساب جزء من الأرباح المادية والوصول إلى وضع اجتماعي يمتاز بالكرامة والحرية في حياته الخاصة

وظهرت هناك فئة تعمل في المجال السياسي لتمثيل العمال في المجالس البرلمانية حتى يمكن أن تحمي مصالح العمال وحقوقهم في التشريعات التي تصدرها هذه المجالس ، على حين تراجع آخرون وعاشوا حياة كلها تمسك بالتقاليد وهي أمور لا تتصل بهذا العالم بأية صلة .

وقد ظهرت حركة التعاون من مصدرين رئيسيين : هما : التجربة العملية في الحياة ، والاحلام والأمانى . وهذان المصدران لم يكونا من أعداد نفس الشخص وإنما كانا أفكاراً نشأت على مر التاريخ الإنساني على الأقل منذ عهد أفلاطون ، وقد نظر إليهما على أنهما اتجاه سليم وكاف في السياسة والقانون والاقتصاد أيضاً ، وهما لذلك استطاعا أن يمررا في المراحل المختلفة حتى وصلا إلى التفكير الاشتراكي .

وقد تكون أول فكرة خاصة بالتعاون الذاتي (داخل المجتمع أو داخل الدولة) الذي يؤدي إلى أن يعيش الأفراد حياة كلها حب وود ومساندة وتعاون ، فكرة ناشئة عن التنافس الذي كان في

القرون الوسطى فى الصناعات والتجارة والفنون أيضا ، وهى الأشياء التى ميزت اقتصاديات القرون الوسطى ، ولكن هذه المجتمعات كانت مجتمعات ذات صيغة وشكل معين . وكان على المجتمع الاقتصادى الذى يتكون من عائلات عادية أن ينتظر الى ما بعد فترة اصلاح ، وظهرت أيضا فى انجلترا البروتستانتية فى القرن السابع عشر حيث بدأ انتقدم الصناعى والاتصال بالمجتمعات الجديدة وأشكال مختلفة من المجتمعات فى مناطق بعيدة تختلف فى الاتجاهات والافكار الدينية والسياسية (المستعمرات) .

وفى عام ١٦٥٩ نشر كاتب هولندى كان يعيش فى انجلترا يدعى ب. س. بلوك بوى Plockboy كتيباً صغيراً وضع فيه مشروعاً لتكوين جمعيات اقتصادية تضم الزراعيين والفنانين ورجال البحر والمهنيين الذين يستطيعون أن يقدموا بعض المال والجهود لمصالحهم ومصلحة المجموع .

ثم جاء بعده شخص من الكويكر يدعى جون بيلرز فى عام ١٦٩٥ ونشر اقتراحاته من أجل رفع مستوى الصناعة والتجارة وثرية الدواجن وتناول بيلرز آراء بلوك بوى بتوسيع وطالب بأن ينضم المنتجون والمستهلكون والزراعيون والفنانون ورجال الصناعة فى هيئة واحدة تقوم بالبيع فى الأسواق وتحصل على فوائد توزعها على رأس المال الذى يأتى من خارج المجموعة .

وقد تضمن هذا المشروع الخاص الأفكار التعاونية التالية :

ربط المساعدة الذاتية والمعونة المشتركة واقامة جمعية اختيارية ديمقراطية لخدمة الأغراض الاقتصادية بالعدل ، واقامة علاقات مباشرة بين المنتجين والمستهلكين والعمل على التخلص من نظام الوسطاء .

ثم وصلت أعمال بيلرز الى أيدي روبرت أوين (١٧٧١ - ١٨٥٨) الذى يعتبر بصفة عامة أول مؤسس للحركة التعاونية الحديثة ، فقام بتأسيس وإنشاء عدد من المؤسسات والجمعيات تهدف الى زيادة التعاون بين الجماعات والشعوب ، واستطاع أن يؤسس جمعية كل الطبقات من كل الشعوب وذلك بعد الانهيار الذى أصاب منظمات العمال ، وكان هدفه من وراء ذلك إنشاء مركز للتعاون له فروع فى جميع أنحاء العالم وتنتشر الدعاية له بواسطة الاجتماعات والمؤتمرات والبعثات والمنشورات الرخيصة وتبادل المنتجات دون أية منفعة خاصة ، وأخيراً تكوين المجتمعات ذات المصالح المتحدة .

ولم تكن القارة التى جابها وطاف بها أوين على استعداد لقبول

مثل هذه الأفكار في ذلك الوقت حتى انجلترا نفسها لم تكن قد وصلت الى درجة من النضج بحيث تقبل مثل هذه الاتجاهات لذلك لم يشترك في هذا المركز سوى عدد قليل .

وبالرغم من الصعوبات التي واجهت هذه الحركة انتشرت بعض الكلمات التي أوجدها أوين مثل كلمة « التنافس » و « التعاون » فقد قال أوين في كتابته : « يجب علينا أن نحل التعاون محل التنافس » .

وظهر عدد كبير من المفكرين الذين سلكوا الطريق نفسه وخاصة وليام تومسون وهو إيرلندي : فقد قام سنة ١٨٢٤ بنشر كتاب : « بحث في مبادئ الثروة » التي تؤدي الى أكثر من السعادة الانسانية ثم اتبعه بعد ذلك عدة مؤلفات منها « مطالب رأس المال والعمل يتصالحان » .

وظهر أيضا الدكتور وليام (١٧٨٦ - ١٨٦٥) الطبيب البريطاني وصديق ليدى بيرون ولكن لم ينجح أكثر من أوين في انشاء الهيئات الدائمة . واستطاع في عام ١٨٣٠ أن يؤسس بعض التعاونيات الكثيرة الصغيرة ، ولكنه فاق أوين في أنه استطاع مع تلامذته أن ينشئوا الجمعيات التعاونية ذات الصيغة المعاصرة المتقدمة .

وقد قام كننج كذلك باصدار مجلة شهرية أطلق عليها اسم « التعاون » استمرت في الصدور حتى العدد الثامن والعشرين ، وكانت نافذة الأثر منتشرة في كل مكان . وكان يطالب مثل أوين بضرورة النظر الى قيمة العمل والعمال ، ونادى بضرورة الاشراف على رءوس الاموال التي وصفها بأنها نتيجة الاعمال الاضافية التي توضع في الاحتياط .

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن كننج كان أكثر ديموقراطية من أوين الذي كان ينظر اليه على أنه « كابتن » الصناعة . وكان كننج يبحث عن المساعدة الذاتية والتخلص من وصاية وسيطرة الأغنياء ، وكان يرى أن المسيحية الحقيقية تدعو الى فضيلة التعاون في الحياة ، وبهذا الشكل نراه متمشيا مع آراء عصره الدينية وبلده على حين كانت آراء أوين تدعو الى خلق انقلاب في الحياة داخل بلاده والأنظمة السائدة فيها .

وكانت معظم الجمعيات التعاونية التي أنشئت تحت نفوذ كننج وتوجيهاته من نوع المخازن التي تقوم ببيع جميع الاحتياجات اليومية لأعضائها ، وكانت هناك جمعيات خاصة بالمنتجين ، وكان هدفه الأساسي والنهائي من وراء ذلك هو أن يستطيع العمال أن يجمعوا رءوس أموال جماعية ينظمون بها أعمالهم لمصلحتهم ومنفعتهم الخاصة .

وحيثما كان أوين وكنج ينشران مبادئهما الخاصة بالنظرية التعاونية في أنحاء إنجلترا كانت هناك أفكار متشابهة تشق طريقها في فرنسا . وقد كانت الثورة الفرنسية التي اشتعلت عام ١٧٨٩ ثورة سياسية أكثر من كونها ثورة اجتماعية . وهي الثورة التي عاش في ظلها نبي الدعوة التعاونية وهو صبي : فرانسوا ماري شارل فورييه (١٧٧٢ - ١٨٣٧) الذي كان تاجرا متنقلا وكان هـ . ج ويلز عصره وجيله الذي كتب في بداية القرن التاسع عشر عن أهمية قناة مثل قناة السويس وقناة بنما ، واللغة العالمية والأسلحة الصناعية والصناعات الثقيلة . وهو مؤسس الفالانستير (Phalansteire) أى المجتمع الزراعى - الصناعى والعمل الاقتصادى والاحكام الاجتماعية وكذلك الأشكال الهندسية التى تصورها بكل دقة وحكمة . ولم يحاول أن يضع أفكاره موضع التنفيذ لأنه لم يكن يمتلك الوسائل لذلك ، ولكن أفكاره استطاعت مثل أفكار « أوين » أن تشق طريقها الى أمريكا ، واستطاع أن يجد له تلميذا على الأقل يتبنى أفكاره فى فرنسا وينشرها بنجاح كبير فى معظم أنحاء فرنسا .

وكان سانت سيمون (١٧٦٠ - ١٨٢٥) أول من استخدم العبارة المشهورة « لكل على حسب حاجته ، ومن كل على حسب طاقته » لذلك فهو يعتبر أبا للاشتراكية الفرنسية أكثر من كونه أبا للتعاونية الفرنسية . وكان أكثر اهتماما بالمجتمع الإنسانى بصفة عامة ، لا بتكوين الجمعيات داخل المجتمع نفسه ، ولكن تلميذه فيليب بوشيه (١٧٩٦ - ١٨٦٥) قام بعد ذلك بمواصلة جهود سانت سيمون فنشر أوراقه التى أطلق عليها اسم Le Producteur فى العام الذى كان كنج يمارس نشاطه على أوسع نطاق . وكان طبيبا ، كذلك أخذ يدعو الى المساعدة الذاتية وإلى قيام الفئات العاملة بتجميع رؤوس الأموال والإشراف على الاقتصاد الاجتماعى وإصلاحه .

وكان الفرق بينه وبين كنج هو أن الأخير كان يفكر فقط فى قيام المستهلكين بشراء حاجاتهم على حين يهتم بوشيه بكيفية قيام المنتجين ببيع منتجات أعمالهم . وهذا الاختلاف الكبير ميز بين التطورات التى سارت فيها حركة التعاون فى فرنسا وفى إنجلترا .

وانتقلت أفكار بوشيه الى لوى بلان وهو من رجال السياسة الفرنسيين الذى قام بدوره بنقل هذه الأفكار الى إنجلترا ونشر فكرة الاشتراكية لأن الأفكار بين بريطانيا وفرنسا أخذت تروح وتذهب بين البلدين مثلما تنتقل الكرة بين أرجل اللاعبين .

الفصل الثاني التعاون بين المسترلمكين الإنجليز

سنوات النمو :

هناك جمعيتان تعاونيتان بريطانيتان هما « شيرنس الاقتصادية Sheerness Economical » و لينوكستون Lennoxton يرجع تاريخهما الى الحروب النابليونية ولكن الحركة الحديثة للتعاون ترجع في الواقع الى تاريخ انشاء جمعية رواد روشديل في نهاية عام ١٨٤٤ . ويبدو أنه من الصعب في أول الأمر شرح أسباب نجاح هذه الحركة الثانية من التعاون على حين فشلت الحركة الاولى .

لقد اكتسب رجال عام ١٨٤٤ خبرة كبيرة في مدرسة صعبة فلقد مروا بتجارب الحركة التعاونية الأولى وتجربة فشل نقابات العمال الأولى . كما أنهم استطاعوا امتصاص وهضم الكثير من نظرية التعاون التي خرج بها كل من « أوين » و « كنج » و « وليام تومسون » وغيرهم ، واكتشفوا أن طبيعة الانسان والقوى الاقتصادية قد جعلت من تطبيق هذه النظرية أمرا صعبا معقدا وخاصة عند التطبيق . وبجانب ذلك كانت أربعينات القرن التاسع عشر نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة في بريطانيا بالرغم من أن رجال ذلك العصر كانوا على حذر من مثل هذه الحركة الكبرى : لقد تحولت دولة زراعية الى دولة صناعية كبيرة على حساب آلام الناس وشقائهم ، ولكنها أصبحت على استعداد في فترة معينة للتوسع ، وزيادة الثروة بسرعة كبيرة وقد ساعد حذر العمال وصلابتهم في اكتساب نصيب من المزايا وسط هذا التيار الجارف من التطور ، وقد بدأت هذه المزايا صـغيرة ثم ازدادت على مر الأجيال . ومن الجدير بالذكر أن حركة التعاون الناجحة ظهرت في بداية وقف الانتعاش لا وقت الانهيار .

كانت روشديل ولا تزال مدينة يعمل فيها العمال في نسج الصوف والقطن في منطقة تلال لانكشاير ، وكانت مشكلة هذه المدينة تشبه مشاكل جميع المدن المشابهة التي تقوم فيها صناعات ذلك الوقت : فقد بدأ عمال الأنوال اليدوية يعانون البطالة بسبب ظهور

الأنوال الميكانيكية ، وكانت هذه المصانع ما زالت تدفع أجورا ضئيلة . مثل العصر السابق للانحياز الاقتصادي ، وفي الوقت نفسه كانت هناك نسبة عالية من البطالة وكانت ساعات العمل طويلة . وكانت الفالبية الساحقة من الطبقة الفقيرة تعيش في منازل وضيعة مزدحمة قدرة ليس بها وسائل الامداد بالمياه النظيفة ولا الوسائل الصحية ، على حين كان أصحاب رءوس الأموال يكسبون الأموال ويملاون بها جيوبهم ويستفانون الآخرين ..

ولقد كان نظام التجارة بالقطاعى باعشا على الأسى ، فبعد أن صدر قانون الاجور فى عام ١٨٣١ الذى حرم على أصحاب العمل دفع الاجور الى العمال فى صورة عينية أو مقابل بطاقات يمكن استخدامها للشراء من المحال الخاصة المعينة التى يمتلكها المصنع : كان ذلك دافعا قويا الى التفكير فى تكوين تعاونيات لمواجهة احتياجات العمال والموظفين . وكانت فكرة الاتجار بالقطاعى تراود أذهان انكثرين من الأفراد والتجار الذين لا يؤتمن جانبهم فى الغالب . وكانت الاصناف فى غاية الرداءة وذلك بجانب الفش الذى لم يكن هناك قانون يحمى الأفراد « لم يصدر قانون غش الأغذية والأدوية الا فى عام ١٨٧٢ » ويصون صحة الشعب . وكانت الأسعار فى غاية الارتفاع مع وجود نسبة عالية من البطالة أو من العمل المؤقت . وظهرت فكرة التجارة على أساس الائتمان . الأمر الذى جعل العمال ونساءهم يقعون فى أيدي البقالين وغيرهم من المستغلين .

وكان أكثر الأفراد الثمائية والعشرين الذين أسسوا جمعية حروشدليل التعاونية من بين نساجى الفانلات ، وكانت هناك جمعية سابقة لها ، ولكنها لم تنجح ، وكان هؤلاء الأفراد من معتنقى اتجاهات أوين أو من المعاهدين ، أو قادة الاضرابات أو المشاغبين الذين يطالبون بجعل ساعات العمل لا تزيد على عشر ساعات ، لذلك كانوا رجالا ذوى خبرة سياسية . وكانت أهداف الجمعية كما هو مبين فى قانونها مختلفة وبعيدة الأثر ، فقد كانت تتردد بين انشاء مخزن لتخزين الأطعمة والمنسوجات ، وبين بناء المنازل للأعضاء المشتركين وشراء مزارع لاستغلالها لمصلحة الأعضاء ولد الجمعية باحتياجاتها ، وخلق نوع من الاعتماد الذاتى داخل تكوينها ومد الأعضاء بجميع وسائل الحياة ومطالبها كلما أمكن ذلك . وهذه أمور تبدو أكثر مما تستطيع هيئة واحدة أن تتحملها ، ولكنها كانت أول جمعية تستطيع أن تسير فى طريقها المرسوم فى ظل الحركة التعاونية التى سادت بريطانيا .

ونظرا لأن تكوين هذه الجمعية وتشكيلها ووضع احكامها الخاصة ، وظهر عدد من الاتباع الذين لا حصر لهم ليس فى انجلترا

فحسب - ولكن في البلاد والقارات الأخرى ، مما يستحق الدراسة بالتفصيل والاهتمام فاننا نورد البيانات الخاصة بها فيما يلي :

العضوية :

تعتبر العضوية مفتوحة تماما في وجه أى رجل وامرأة ، وعلى الأقل حتى عدد معين ، وذلك على أساس المساواة مع الاعضاء الاساسيين . وهذا يعنى أنه لن تكون هناك هيئة مغلقة لإدارة الاعمال لمصلحتها الخاصة ، ولن يكون هناك أى تمييز من النواحي الدينية أو السياسية أو العنصرية باستثناء الاشخاص السيئى السلوك أو العادات الذين يمنعون من عضوية هذه الجمعية .

ويجب على جميع الأعضاء أن يساهموا في رأسمال الجمعية على أن يكون هناك حد أعلى لعدد الأسهم التى يحملها أى عضو ، ويتم دفع الفائدة بأقل معدل أو نسبة . ومهما بلغت الجمعية من نشاط وانتعاش فإن ذلك لا يعنى أن يصبح الاعضاء أغنياء متخمين على حساب أرباح الجمعية .

ويتمتع كل عضو بصوت واحد فقط في إدارة شئون الجمعية كما أن سلطة الاشتراك ماديا يجب ألا تكون من أجل زيادة نفوذ الأفراد وهذا هو الفرق الكبير بين أية جمعية تعاونية وما كان يجب أن تكون عليه ، وذلك بعد صدور قانون الشركات في عام ١٨٥٥ وامكان تكوين الشركات المساهمة .

توزيع الأرباح :

وقد ظهر الاختلاف الكبير الثانى الأساسى في كيفية توزيع الأرباح أو كما يسميه التعاونيون « فائض الاتجار » وتعتبر القيمة التى تدفع كربح أو فائدة على رأس المال أو أى قرض أو ودائع هى الشيء المقابل للمبالغ المستقلة . وقد وضعت نصوص خاصة بتكثيل وتجميع الاحتياطي وما يتبقى يصرف كأرباح بين الأعضاء على حسب نسبة شرائهم .

وقد حل هذا الاتجاه احدى المشاكل المعقدة التى كانت تواجه المتعاونين في الأيام الأوائل ، فهم لم يتعاونوا من أجل تحقيق أرباح ، وإنما فعلوا ذلك من أجل التخلص من المستغلين . فلو فعلوا ذلك من أجل الأرباح فانهم كانوا يستطيعون شراء جميع احتياجاتهم في حياتهم اليومية بأسعار التكاليف نفسها ، وهو أمر قد يخلق روح التنافس بين أصحاب محال البقالة والبيع بالقطاعى . ولو أن الوضع كان كذلك

لخلق معارضة عنيفة من جانب أصحاب محال البيع بالتجزئة فضلا على أن البيع بالتكليف مستحيل تقريبا لانه من الصعب تحديد المصروفات كمصروفات الادارة ومخاطر التلف والسلع غير المباعة وغير ذلك من الأمور التي قد تواجه عمليات البيع والتخزين .

ويحدد الربح على المشتريات ثمن بيع السلعة ، وحينما تطورت حركة التعاون وازداد الحماس لها نتيجة توزيع ارباح لكل مساهم، أصبح كل فرد يميل الى تطوير مبادئ التعاون ودفعها الى اتجاه جديد أطلق عليه اسم « الاشتراكية » التي تعمل على اشراك الأفراد وتعاونهم من أجل رخائهم ورفاهيتهم .

الدفع الفوري :

وقد تضمنت قواعد ولوائح تيسير أعمال التجارة ضرورة دفع قيمتها فورا ، وذلك من أجل حماية حقوق ومصالح الجمعية نفسها من جهة ولتنع أي أضرار بالصناعة التي ظهرت في إنجلترا نتيجة الحركة الصناعية من ناحية أخرى .

وقد تم تطبيق هذا المبدأ لعدة سنوات ثم تم تعديله بعد ذلك لظروف جدت عند ما تم تطبيق التعاون في الزراعة التي تتفاوت ظروفها ، وكذلك نتيجة التغيرات التي طرأت على نظام البيع بالتطاعي وكيفية تسليم السلع ، فقد أصبحت السلع الممتازة غير المزيفة تباع في كل مكان .

وقد ميز استخدام بعض الأموال من أجل تعليم أعضاء الجمعية المبادئ التعاونية التي أصبحت أكثر من كونها حركة خاصة ببعض الأعمال التجارية والنشاط الخاص . أما الحياد الديني والسياسي فلم يعد نتيجة طبيعية فحسب لمبادئ العضوية المفتوحة ، وإنما يعني أيضا أن الجمعية لم تعد مرتبطة بالكنيسة أو الحزب السياسي . وبالرغم من أن هذا الاتجاه استمر لفترة سنوات طويلة ولا يزال معمولاً به في كثير من الدول وقطاعات الحركة فإن حركة المستهلكين نفسها في بريطانيا قد تركته وتحديثه بعض الوقت .

وقد بدأت الجمعية نشاطها بإنشاء عدد محدود من البقالات منذ ٢١ من ديسمبر سنة ١٨٤٤ في المكان المعروف الآن باسم «تودلين» Toad Lane ثم تمت وتوسعت بسرعة مذهلة فبدأت تباع اللحوم في عام ١٨٤٦ ثم الاقمشة في العام التالي .

وفي عام ١٨٥٠ قام أعضاء الجمعية باتخاذ خطوة ايجابية بإنشاء

مطحن للفلال لتقديم الدقيق لجمعية روشديل وغيرها من الجمعيات . وبلغت مبيعاتها في العام ١٣٠٠٠ جنيه على حين بلغ عدد أعضائها ٦٠٠ عضو . وفي هذه انفترة بدأت عدة جمعيات تظهر الى حيز الوجود . وخاصة في المنطقة الشمالية الصناعية .

وفي منتصف القرن التاسع عشر عقدت عدة مؤتمرات تعاونية . وحضر مندوبو أربع وأربعين جمعية مؤتمر الشمال في عام ١٨٥١ غالبيتهم من البقالات والمتاجر الاستهلاكية .

أما في مجال الأفكار فقد انتقلت زعامة هذه الحركة وقيادتها من أيدي أتباع « أوين » الى حركة الاشتراكيين المسيحيين التي لم تعش طويلا وكان لها تأثير كبير فعال بالرغم من ذلك .

ويهتم الاشتراكيون المسيحيون بالتعاون بين المنتجين الصناعيين بدلا من التعاون بين المستهلكين . وظهرت بالفعل جمعيات تعاونية في تكوين المصانع في إنجلترا ، ولكن أفراد هذه الفئة من الاشتراكيين المسيحيين اختاروا فقط فرعا صغيرا في النظام التعاوني بدلا من التعاون الشامل ، لذلك فشل معظمهم في خلال فترة ضئيلة وكرسوا جهودهم من أجل تعليم العمال أو توسيع مدارك العامة وتحسين ظروف العمال ، وتركوا خلفهم فئة تسعى لخدمة وتقوية الحركة التعاونية من بينها لودلو Ludlow مسجل جمعيات الصداقة فيما بعد ، وفانسيتارت نيل Vansittart Neale سكرتير الاتحاد التعاوني ، والقاضي هيوز Hughes مؤلف كتاب « أيام دراسة قوم براون » ، ورئيس مؤتمرات التعاون الذي أصبح فيما بعد عضو مجلس البرلمان الراديكالي وأحد مؤسسي الحركة النقابية .

وقد قدموا جميعا خدمة جليلة قيمة ، فقد استطاعوا خلق اعتراف قانوني بوضع الحركة التعاونية ، واستطاع الاشتراكيون المسيحيون أن يصدروا في عام ١٨٥٢ أول قانون خاص بالجمعيات الصناعية وغير الصناعية ، ثم عدل هذا القانون بعد مرور عشر سنوات على صدوره . ومنح هذا التعديل الجمعيات كامل الحق في الامتداد ، وفتح الأفرع ، مع تحديد المسؤوليات . واستمر هذا التعديل حتى الآن دون تغيير كما أصبح نموذجا لتشريعات التعاونية في عدد كبير من البلاد .

وكان قد أصبح من الواضح لبعض الوقت أنه اذا استمر نظام فتح البقالات فان المتعاونين يكونون قد خطوا خطوة صغيرة تجاه الاشراف والسيطرة على جميع موادهم الغذائية واحتياجاتهم اليومية . كما تبين أيضا أنهم لا يستطيعون أن يؤثروا على الاقتصاديات الكبرى

في الاتجار بالقطاعي وأنهم لا يستطيعون أن يقوموا بأي عمل لضمان نقاء الاصناف وجودتها اذا هم ظلوا يعتمدون في الوقت نفسه على تجار الجملة الذين لا يهتمون أبدا بنجاح الحركة التعاونية بقدر اهتمامهم بالحصول على الأرباح والفوائد .

وقد قامت عدة محاولات لانشاء وتكوين وكالات للاتجار بالجملة تستطيع أن تشتري الكميات الضخمة من مصادرها الاولى نيابة عن عدد من الجمعيات انتعاشية .

وفي عام ١٨٥٠ قامت مؤسسة روشديل بافتتاح فرع لتجارة الجملة لمصلحة جمعياتها والجمعيات الأخرى في شمالي البلاد ، ولكنها لم تكن كافية لسد جميع احتياجات الجمعيات . وكان الحل البديل انما هو اقامة اتحاد يجمع جميع هذه الجمعيات ، ولكن هذا الاتجاه كان من غير الممكن تحقيقه في ظل القانون القائم بالرغم من أنه كانت هناك محاولة جديّة لتجنب هذا القانون مع عدم خرقه : فعقدت عدة مؤتمرات في مانشستر في الأيام التي تلت أيام عيد الميلاد للضغط من أجل تعديل القانون ووضع الخطط من أجل انشاء جمعية متحدة لتجارة الجملة .

وفي عام ١٨٦٢ تم تعديل قانون الجمعيات الصناعية وغير الصناعية ، وبعد ذلك بعام واحد تم تسجيل أول جمعية تعاونية للاتجار بالجملة في شمالي إنجلترا ، وكانت تضم ثمانية وأربعين عضوا « جمعية تعاونية » ورأسمال قدره ٢٠٠٠ جنيه وهو رأسمال متواضع في حقيقة الأمر ، ولكنه كان بداية طريق لمنع التأخر في تكوين هذه الجمعية وتنفيذ فكرة التعاون في مجال تجارة الجملة .

وكان التقدم سريعا ، فبعد عشر سنوات ارتفع رأس المال المساهم له إلى ٦١٠٠٠ جنيه بالاضافة إلى مبلغ ١٩٣٠٠٠ جنيه قروض وودائع . وفي انعام التالي أصبح ج. ت. و. ميشيل أوف روشديل رئيسا لهذه الجمعية واستمر رئيسا لها عشرين عاما حتى وفاته . وكان رجلا قويا استطاع أن يطور الجمعية ويقودها إلى طريق الانتعاش والنجاح لذلك تحسن مركزها المالي وتحول من مجرد الاتجار بالجملة إلى مجال الانتاج لتجارته . ولم تحقق هذا الأمر بسهولة وبدون صراع في المبادئ داخل الحركة نفسها لأنه كان هناك الكثيرون من التعاونيين الذين يؤمنون بأن حق تنظيم الصناعة نفسها من اختصاص العمال أنفسهم ، وأن امتلاك المصانع بواسطة هيئة يشرف عليها ويديرها المستهلكون ليس أحسن من امتلاك المصانع بواسطة أصحاب رءوس الأموال ، ولكن ميشيل استطاع بالتدريج أن يكسب المعركة فاستطاع

أن ينشئ مصانع للأحذية ، والملابس والكأوا والشيكولاتة والصابون والأثاث ومطاحن الدقيق والمطابع ، وفي الوقت نفسه بدأت الجمعية التعاونية للتجار بالجملة في طلب الامدادات من الخارج فأنشأت مخازن ومستودعات في الخارج « نيويورك - روين - كوبنهاجن - هامبورج - ارهوس - الدنمارك - مونتريال - جوتبورج - دنيا بأسبانيا - وسيدني - وأماكن أخرى »

وتعنى التجارة الخارجية أن تكون هناك سفن لنقل وشحن هذه البضائع ، لذلك اشترت هذه الجمعية باخرة لنقل السلع في عام ١٨٧٦ ، وفي الوقت نفسه افتتحت مصرفا لتمويل جميع عمليات الجمعية ، ثم أصبح بعد ذلك مصرفا تعاونيا بالمعنى الكامل والحرفي للكلمة . وبعد ذلك أنشئت جمعية للتأمين لكي تسير جنبا إلى جنب مع جميع عمليات التجار بالجملة .

وفي عام ١٨٦٧ تم انشاء أول جمعية تعاونية اسكتلندية للتجار بالجملة وقد يبدو هذا أنه ازدواج للنشاط والعمل نفسيهما ولكن نظرا لبعده المسافة وخاصة في اقرن التاسع عشر ولعدم استعداد جمعية انجلترا للتجار بالجملة في افتتاح فرع لها ، فان هذا الفرع الاسكتلندي استطاع أن يسد فراغا كبيرا وان يمارس نشاطا واسع النطاق . وقد برهنت هذه الجمعية على نشاط فائق وخبرة كبيرة في مواجهة جميع احتياجات ومطالب الاسكتلنديين . وقد اتجهت الجمعيتان الى أعمال الاتجار في الشاي بطريق المصادفة وسجلتا نفسيهما على انهما الجمعية التعاونية الانجليزية الاسكتلندية للتجار بالجملة « الشاي » .

وفي الوقت نفسه كان هناك اتجاه لتوحيد الأعداد المتزايدة من الجمعيات التعاونية المحلية التي تعمل لأغراض غير الاتجار .

وفي عام ١٨٦٩ اجتمع مؤتمر التعاون الوطني في لندن وكان يضم ممثلين عن الجمعيات التعاونية الاقليمية والمحلية ، وأصبح هذا المؤتمر عادة متبعة كل عام يجتمع في مدن مختلفة من لندن واسكتلندا وويلز وفي ايرلندا في بعض المناسبات وقد تم انشاء هيئة مركزية للتعاون لكي تحافظ على الاتصالات الدائمة بين الجمعيات والمؤتمرات ، ثم أصبح بعد ذلك يطلق عليه اسم الاتحاد التعاوني الذي في مانشستر مركز نشاطه والذي تم تنظيمه وتقسيمه الى أقسام مختلفة على حسب المناطق الجغرافية .

ويدين هذا الاتحاد بالكثير لسكزتيه الأول ادوارد فانسيترت نيل . وبعد فترة وجيزة أصبح هذا الاتحاد مركزا لتقديم المشورة لحركة التعاونية وانقسم الى عدة ادارات منها الادارة القانونية وادارة

الأحصاء والتعليم والنشر وغير ذلك . وقد عمل هذا الاتحاد متعاوناً مع جمعيات الصداقة التي يرأسها صديق نيل القديم « لودلو » .

وقد ظهرت عدة صحف ومجلات معظمها لم يستمر طويلاً لنشر المبادئ التعاونية : ففي عام ١٨٧٠ أنشأ المؤتمر شركة صحافة تعاونية بدأت بنشر أخبار التعاون في العام التالي ، وكانت المجلة تصدر أسبوعياً وتنشر جميع أنواع النشاط التعاوني وحل جميع المشاكل المتعلقة بالتعاون ومناقشتها . وما زالت هذه المجلة تعتبر جزءاً مكملًا للحركة التعاونية .

وفي عام ١٨٨٣ كانت هناك تطورات هامة : إذ كان يسمح للنساء بالاشتراك في عضوية الجمعيات التعاونية ولا يسمح لهن بممارسة نشاط فعال في الحركة التعاونية ، بالرغم من أن الجمعيات التعاونية تكفي حاجات ربات البيوت والنساء الحاملات لسلال أكثر من اللاتي يعملن .

ونتيجة لذلك تم تكوين هيئة أطلق عليها في ركن المرأة من مجلة أخبار التعاون اسم «نقابة التعاون النسائية» تحت قيادة مارجريت ليولين ديفيز . وكان هدف هذه النقابة خلق حياة تعاونية للمرأة وتحريرها من الحياة الضيقة التي تعيشها في منزلها وتعليمها شئون التعاون والشئون العامة وواجب المواطنة . وقد سبقت هذه النقابة فكرة إنشاء معاهد للمرأة بأن كانت تعقد اجتماعات شهرية يلتقى فيها الأعضاء لأجل تناول الشاى والتمتع بالصحة وإنما من أجل هدف محدود لإصدار التعليمات أو تعبئة الآراء من أجل هدف عملي . وقد كانت النقابة أكثر جرأة من المعاهد في معالجة أمور ربما لا تكون شعبية أو مجال مناقشة وجدال ، واشتركت في حملات الدعاية لتمثيل المرأة في الهيئات التعاونية وهيئات الحكم المحلي وفي وضع حد أدنى للأجور التي تحصل عليها المرأة في الجمعيات التعاونية من أجل تحسين خدمات الأمومة والأطفال . وكان نفوذ هؤلاء النساء كبيراً على الحركة التعاونية ومستمرًا .

وفي عام ١٨٩٤ أى بعد إنشاء أولى الجمعيات التعاونية وبوساطة جماعة روشديل بنصف قرن كان هناك ١٤٢١ جمعية للتجار بالقطاع في بريطانيا ووصل عدد أعضاء هذه الجمعية إلى أكثر من مليون عضو وتعمل في مبلغ يزيد على ٣٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه معظمها بقاتل ومحال لبيع الأقمشة والاحذية . وهناك جمعية واحدة كانت تدير مخازن (في الشمال) وقليل منها لبيع منتجات سريعة التلف مثل اللبن والسمك والفاكهة ، كما أن الجمعيات الكبرى تقوم ببيع الأثاث والصيني والفخار ، وقد

ووصلت قيمة البيع بالنسبة لكل فرد أقل من ٢٧ جنيه في العام بقليل .

وهناك حالات لم يستطع فيها الأعضاء القيام بعمليات الشراء من هذه الجمعيات نظرا لنقص بعض المطلوبات فيها . وكان غالبية الأعضاء في هذه الجمعيات من الطبقة العاملة . وكان هناك عدد كبير من المؤيدين من بين أعضاء الطبقة المتوسطة ساهموا بأفكارهم وخبرتهم القيمة في تطوير أوضاع هذه الجمعيات .

وكانت الحركة قد أعدت نفسها منذ البداية للتعليم ، ولكن لم تنفذ هذه الفكرة بأكثر من انشاء حجرات قراءة صغيرة ومكتبات هزيلة، استطاعت على أية حال أن تفي بالفرض منها الى أن حلت محلها المكتبات العامة الكبرى . وقد عاونت الجمعيات التعاونية الكثير من الطلبة في دراساتهم الجامعية وكذلك هيئات العمال التعليمية . وقامت هذه الجمعيات أيضا بافتتاح فصول في أمانة المكتبات وموضوعات أخرى مشابهة لأعضائها

وفي عام ١٨٩٨ تم تكوين ادارة للتعليم في الاتحاد التعاوني وبدى في تكوين وتنسيق الاعمال المحلية وضم مدرسي التعاونيات وأعضاء الهيئات التعليمية فيه وجمعهم في مؤتمرات وقيامهم بالتدريس في الصيف .

وفي عام ١٩١٤ تقرر انشاء كلية للتعاون مركزها في الاتحاد التعاوني للدراسات التعاونية وكيفية تطور الجمعيات التعاونية وتدريب هيئة هذه الجمعيات ، وذلك بالرغم من أن هذه الكلية لم تبدأ نشاطها الا في عام ١٩١٩ بسبب الحرب العالمية الاولى .

وفي فترة انحراب التي بين ١٤ - ١٩١٨ تضاعف عدد الجمعيات التعاونية نظرا لاندماج بعضها في بعض أكثر مما كانت عليه الحال في عام ١٨٩٤ وخاصة الجمعيات التي اتسع نطاق أعمالها ونشاطها ، ولكن عضوية هذه الجمعيات ارتفعت الى أكثر من ٣٠٠٠٠٠ ر ٣٠٠٠٠٠ عضو وأصبحت تتداول أعمالها في حدود مبلغ ٨٨٠٠٠٠ ر ٨٨٠٠٠٠ جنيه ، ونظرا لان الجمعيات التعاونية ترتبط أكثر بحياة العمال وطبقة هذه الفئة العاملة ، فانها ترى أكثر مما ترى الحكومة أنه لابد من وجود نظام للإشراف على الاسعار والسيطرة عليها وأن يكون هناك نظام للبطاقات في بعض الحالات .

وكانت الفكرة جديدة بالنسبة للسياسة الانجليزية الجديدة وتم تطبيقها بعد فترة طويلة .

وعندما تم تقديم وتنفيذ نظام البطاقات بالنسبة للسكر سجلت

الجمعيات التعاونية عددا من الاعضاء بلغ ٩١/٤ مليون عضو . وفي المراحل النهائية من الحرب كان للحركة تأثير ونفوذ كبيران على سياسة المواد الغذائية : اذ شعرت الجمعيات التعاونية بأن السلطات الحكومية قد أساءت معاملتها بعد أن استدعى الرجال لخدمة العسكرية ، وذلك عن طريق فرض ضرائب على الزائد من الأرباح ، وكان هذا الاتجاه سببا في انحراف التعاونيين عن مبادئهم الأصلية الأساسية فبدأوا ينظرون الى التمثيل البرلماني المباشر والاشتراك في عضوية الهيئات الحاكمة المحلية وذلك بعد أن تم تأسيس حزب التعاون الذي أنزل مرشحيه في قوائم الترشيحات منذ عام ١٩١٨ ، وتعاون مع حزب العمال نظرا لاتحاد نظرتهم بالنسبة لعمال الصناعيين . ومن أشهر شخصيات هذا الحزب اللورد ١.ف. ألكسندر الذي تولى منصب وزير البحرية في عهد حكومة العمال ٢٩ - ١٩٣١ ثم وزير الدفاع في الحكومة البريطانية من عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٤٦ .

الفصل الثالث حركة المستهلكين الانجليز اليوم

استمرت حركة المستهلكين الإنجليز خلال فترة الأربعين عاما الماضية في نمو وازدهار وتقدم اذ كان ينضم اليها كل عام ما يقرب من مائتي ألف أو ثلثمائة ألف عضو وذلك بالرغم من أن معدل النمو في الوقت الحاضر لا يضارع هذه الزيادة في العشرينات من هذا القرن . ولم تستطع فترة الكساد الاقتصادي والحرب العالمية الثانية أن توقف هذا التطور وتحد منه الا لفترة ضئيلة . وقد تضاعفت كميات المبيعات اكثر من عشر مرات ولكن نظرا لارتفاع الأسعار فان هذا التضاعف يمكن تقديره على أساس الكميات بثلاثة اضعاف المعدل .

وسوف تصل الجمعيات التعاونية في الربع الثالث من القرن العشرين في انجلترا ما بين ٩٠٠ و ١٠٠٠ جمعية تعاونية صناعية للقطاعي تضم ١٢٠٠٠٠٠٠ عضو أي ما يقرب من ربع سكان بريطانيا . وقد ينتمى بعض هؤلاء الى أكثر من جمعية ، لذلك يمكن القول بأنه تم عددهم مرتين ، وهناك غيرهم ممن يرأسون هيئات مختلفة ، ويعمل في الحركة بصفة عامة ما يقرب من ٤٠٠٠٠٠ عامل في المحال والمكاتب والمصانع والمخازن والنقل ، وتصل قيمة جميع السلع من جميع الأصناف ما قيمته ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه تباع فيما يقرب من ٣٠٠٠٠٠ محل في جميع أنحاء البلاد . كما يتم انتاج معظم المنتجات فيما يزيد على ٢٥٠ مصنعا .

وهذه الأرقام المذهلة تعكس حقيقة التقدم والتطور الذي طرأ على الحركة التعاونية خلال قرن واحد من الزمن ، ولكن ماذا تعنى هذه الأرقام بأعداد الطوب والمونة والآلات واللوريات والأعمال والعلاقات الاجتماعية ؟ ربما يكون من الأفضل الابتداء بجمعية البيع بالقطاعي : لقد كان العامة والخاصة ينظرون الى الحركة التعاونية على أنها حركة تهدف الى احتكار تخزين وبيع السلع وعلى أنها وحش له رأس هيدارا الذي يتحرك في كل مكان واتجاه . ولكن هذه النظرة غير حقيقية فقد دلنا تاريخ الحركة على أنها ظهرت ونمت وترعرعت تلقائيا من النقطة الصغيرة ذات الطابع المحلي . وتتميز الجمعيات التعاونية المحلية

بـاستقلال بعضها عن بعض وعن الاتحاد التعاونى والجمعية التعاونية
للاتجار بالجملة .

وفى الواقع أن مشروع العضوية الوطنية ، قد قدم فى عام ١٩٤٩
لكى يضم جميع أو معظم الجمعيات لذلك فقد ساعدت عضو أية جمعية
انضمت الى هذه العضوية على أن يقوم بشراء حاجاته من أية جمعية
أخرى ، ويتلقى الأرباح عن نسبة شرائه من هذه الجمعية . ولكن هذا
الوضع لا يؤثر بأية حال على إدارة أو سياسة الجمعيات المختصة ،
ولا شك أن وجود الاتحاد التعاونى والجمعية التعاونية للاتجار
بالجملة يرجع فى الأصل الى الجمعيات التعاونية للاتجار بالقطاعى .
أما الوضع فى الأعمال الخاصة فهو يختلف حيث تعمل الأفرع لخدمة
المركز الرئيسى .

ولا تعتبر الجمعيات التعاونية للاتجار بالقطاعى محالا فردية فى
القرية حيث لم تظهر حركة الإدماج بعد ، نجد أن محلا فرديا أو محليا
يخدم بطريقة تعاونية جميع احتياجات القرية . أما مجموعة الجمعيات
التعاونية فى المدن الكبرى مثل برمنجهام فإنها تخدم فى الواقع جميع
مطالب الجمهور عن طريق المخزن الرئيسى الذى يمولها ويقدم لها
احتياجاتها ، لذلك يمكن اعتبار هذه الجمعيات وحدة مكملة . وهناك
بعض الجمعيات وخاصة فى الجنوب تغطى منطقة كبيرة لها أكثر من
مركز ، كما أن هناك أكثر من ثلث الجمعيات التعاونية تضم أكثر قليلا
من ٢٠٠٠ عضو لكل جمعية أما ثلثا الأعضاء فينتمون الى ١٤٠ جمعية
لذلك يبلغ تعداد أعضائها ٢٠.٠٠٠ عضو تقريبا .

وتنشئ الجمعيات المركزية عادة مخزنا رئيسيا به أقسام للبقالة
والمخابز ، والجزارة والالبان والاقمشة والتفصيل وتأثيث المنازل والفخار
والفحم ، وهناك فى بعض الحالات أقسام خاصة بالحضر والاسماك ،
والاجزخانات ، وخدمات أخرى مثل المطاعم والمغاسل واعداد النظارات ،
وتجهيز الجنائز وغير ذلك . وقد كانت حركة التعاون هى بداية فكرة
المخازن وخاصة فى إنجلترا .

وفى السنوات التالية للحرب العالمية الثانية ظهر نظام « اخدم
نفسك » ، وأصبحت الحركة التعاونية تمتلك ما يقرب من ٦٠٪ من
جميع مخازن « اخدم نفسك » فى إنجلترا ، ثم بدأت هذه الحركة فى
التغير من الخدمة الذاتية الى نظام السوق الكاملة « سوبرماركت » .

وتضم جميع الجمعيات التعاونية التى بها أقسام للبقالة والخبز
على الأقل فى القرى أقساما أخرى للاقمشة ، أما فى المدن الكبرى فان
غالبية السكان يفضلون شراء ملابسهم وأثاثهم من المخازن الكبرى حيث

يكون الاختيار أوسع نطاقاً ، وفي القرى والأحياء الريفية يتسع نطاق التوزيع عن طريق الذهاب الى المحل وطلب السلع بدلا من طلب ارسالها الى المنازل كما هو متبع في المدن . وبجانب وجود ادارات وأقسام المخازن والسلع المسترة عدة جمعيات تقوم بأعمال انتاجية لا تتصل مباشرة بالجمهور .

وتعنى كلمة الجمعيات التعاونية الصغرى أن هذه الجمعيات ينقصها بعض السلع أو أنها لا تباع مثل هذه السلع في مثل هذه المناطق، ولا تستطيع هذه الجمعيات أن تقوم بالتجار بطريقة فعالة في الملابس والاحذية والأثاث وهي السلع التي تباع ببطء شديد أقل من المواد الغذائية والاحتياجات التي تباع باستمرار في المحال العادية حتى يمكن تحقيق أقصى ما يمكن من الربح .

وقد وضعت عدة اقتراحات لمواجهة هذه الصعوبات منها ادماج الجمعيات الصغيرة في جمعيات تغطي مدينة كاملة أو حيا بأكمله ، وكذلك تكوين منظمات فيدرالية اقليمية من أجل تيسير عمل المخازن والمغاسل ومصانع بستره الألبان واصلاح الاحذية . واعداد الجنائز، لذلك يجد أعضاء الجمعيات الصغيرة أنفسهم مضطرين الى شراء احتياجاتهم من الاثاث من الجمعيات الكبرى ويدفعون اثمانها ويتلقون مقابل ذلك أرباحهم عن مشترياتهم .

وتعتبر المنطقة التي تغطيها مجموعات الجمعيات التعاونية للتجار بالقطاعي في جميع المناطق في كل من انجلترا وويلز وجنوبي اسكتلندا منطقة متواصلة ، وذلك بالرغم من أن هناك بعض الجمعيات المنعزلة وخاصة التي على الحدود الريفية لمنطقة ويلز ، وبالرغم من أن عضوية المناطق الصناعية في ويلز تعتبر عضوية كبيرة .

وقد وجهت انتقادات للحركة التعاونية بسبب بطئها في تطوير الخدمات التي تقدمها من أجل امتصاص قوة الانفاق ورفع مستوى الأذواق بين العمال وربات البيوت بين الطبقة العاملة . وقد كانت هذه الجمعيات التعاونية تخدم هذه الفئة وترفع ذوقها منذ أكثر من ربع قرن أكثر مما تفعل في الوقت الحاضر . وتجب الإشارة هنا الى الجمعية التعاونية للتجار بالجملة التي تقوم بنشاط جديد هو القيام بالخدمات التجوالية (السياحية) .

وتعتبر المخازن التعاونية مفتوحة أمام الأعضاء وغير الأعضاء : ففي حالة غير الأعضاء يطلب من هؤلاء الافراد في المرحلة الاولى من شرائهم أن يساهموا في العضوية ، وتبلغ أقل قيمة للمساهمة جنيهاً واحداً على أساس أن يدفع الواحد في كل مرة من عمليات الشراء شلناً

واحدا فقط نم تتراكم البقية بطريقة اتوماتيكية من الارباح المتجمعة من عمليات الشراء التى يقوم بها الاعضاء ، ولكن لا يتمتع العضو الكامل بعضويته فى هذه الحالة الا بعد ان يتم دفع قيمة السهم .

ويتمتع جميع الاعضاء بسلطة كاملة فى الاشراف على جمعيتهم التعاونية ، وتعقد الاجتماعات عادة كل ثلاثة شهور أو كل فترات طويلة فى المناسبات المعينة لتلقى التقارير الخاصة بطريقة سلوك الجمعية ووضعها المالى والتجارى ولاتاحة فرصة النقد والمناقشة .

وهناك بعض الشكاوى الناتجة عن قلة عدد الحاضرين من الاعضاء فى هذه الاجتماعات بالرغم من تحسن الاوضاع . وهذا حقيقى الى حد ما ، ولكن هناك من النقاد من يحفظون لهذه الاجتماعات قوتها وقمتها . فما زالت الرقابة الديموقراطية سائدة فى سير عمل اللجنة والادارة ، كما تستطيع الاجتماعات الصغيرة فى بعض الحالات ان تفتح الطريق أمام الجماعات التى تمارس الضغط سواء كان سياسيا أو مهنيا .

ويقوم الاجتماع السنوى العام بانتخاب لجنة الادارة أو جزء منها - اذ ربما لا يقوم أعضاء اللجنة جميعهم بتقديم الاستقالة الجماعية - وكذلك السكرتير فى بعض الاحيان اذا كان من بين أعضاء اللجنة وليس موظفا . ويتلقى أعضاء لجنة الادارة مصروفات جيب خاصة . Pocket - Money Expenses أما الجمعيات الكبرى فتعين مديرين يتلقون مرتبات ثابتة .

هذا على حين ان معظم الجمعيات الكبرى تختار لجنة للتعليم تكون مهمتها العامة بث الدعاية وتنمية نشاط الموظفين والاعضاء ، أما لجنة الادارة فلها أقسام البقالة والاقمشة وفروع أخرى صغيرة .

ويقوم أعضاء مثل هذه اللجان الفرعية بالاجتماع كل أسبوع فترة ساعتين أو ثلاث ساعات من بينهم أعضاء لهم خبرة تجارية سابقة ، وهم لذلك يعتبرون من العمال الفنيين أو من موظفى البريد والسكة الحديدية ، أو المدرسين أو الكتبة أو ربوات البيوت وينتمى غالبيتهم الى فئة المحالين الى التقاعد أو المعاش نظرا لعدم امكانية تعيين عمال أو موظفين كل الوقت أو تمضية الوقت المطلوب .

وتقوم لجنة الادارة بتعيين الموظفين وذلك بالرغم من ان الموظفين الكبار هم الذين يقومون باجراءات التعيين وتلقى الطلبات . وتكون هيئة الادارة من المدير العام ، مع الادارة الفرعية التى تضم جميع مديرى الإدارات ، والتى تعتبر مسئولة عن التجارة والخدمات : التى

تقدم للاعضاء ، وسكرتير يكون وضعه شبيها بوضع المدير العام ، ويتولى جميع أعمال السكرتارية بما في ذلك من الاعمال التي تتطلبها اللجنة والاجتماعات الاخرى والحسابات وقائمة العضوية ومقدار الاسهم وكميات المشتريات ، وهى الأمور التي تتطلبها دائما النظام التعاونى .

وكان العرف قد جرى فى بعض الاحيان أن يكون الموظفون من داخل الحركة التعاونية نفسها ومن بين أبناء وبنات التعاونيين أنفسهم ، ولكن هذا الوضع تضاعف الآن لأن الجمعيات أصبحت تتعامل مع رجال وسيدات من ذوى التعليم العالى الامر الذى يتطلب وجود موظفين من ذوى الثقافة الثانوية على الأقل . لذلك بذلت الجهود فى الوقت الحالى من أجل تعليم الموظفين داخل الحركة التعاونية عن طريق الفصول الليلية والتدريب الجماعى والمنحات الدراسية فى كلية التعاون ، ولكن كل هذه المحاولات لا تعادل التعليم العام الواسع النطاق .

ويستطيع موظفو الجمعيات أن يصبحوا أعضاء فى هذه الجمعيات نفسها ، وأن يحضروا الاجتماعات السنوية « كل ثلاثة شهور » وأن يدلوا بأصواتهم . كما يستطيعون فى كثير من الجمعيات أن يرشحوا أنفسهم للجنة الادارة . ولكن هذا يؤدي دون شك الى خلق صعوبات ادارية من الناحية النظرية ولكنها لا تنشأ فى حقيقة الامر عند التطبيق .

وتتمشى الحركة التعاونية مع المنظمات النقابية ، لذلك حاولت المنظمات الاخيرة لعدة سنوات أن تفرض نظام الحركة التعاونية على عمالها الذين ينتمى غالبيتهم الى عضوية النقابة القومية وعمال التوزيع والمتحدة . وهذه فى الواقع تعتبر مسألة مبدأ ، ولكنها اعتبرت وسيلة كافية للإبقاء على نظام المساومة الجماعية والمحافظة عليه . وبالرغم من ذلك فهى لم تستطع أن تنقذ الحركة من الاضرابات التى تنشأ بين الحين والآخر . ولا تشبه العلاقات الشاملة التى تضم الاعضاء واللجنة والادارة والموظفين أى شئ خاص بالاعمال الخاصة أو الوظائف العامة ، لذلك تستحق دراسة أوسع وأعمق مما يوجهها اليها المخططون الاقتصاديون والاجتماعيون .

وقد وضع قانون الجمعيات الصناعية وغير الصناعية حدا أقصى لملكية الاسهم بالنسبة للفرد بمبلغ ٥٠٠ جنيه فى الجمعيات التعاونية . ولا يمكن بيع أسهم الجمعيات التعاونية أو تقويمها فى البورصة لان معدل قيمتها ومعدل فوائدها ثابتان يقدر كل بنسبة ٣/٢٪ فى العام .

وبالرغم من هذا التحديد فان الحركة التعاونية لم تواجه أية صعوبات فى تحصيل رءوس الاموال : ففي الخمسينات من القرن التاسع

عشر كانت قيمة أسهم رأس المال لجمعية القطاعي ٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه
« أي أن متوسط الفرد ٢٠.٠٠٠ جنيه » وذلك بالإضافة الى القروض المحصلة
من الاعضاء عن طريق الودائع والتي وصلت ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه أما
الاحتياطيات فقد بلغت ٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه هذا بخلاف الاحتياطيات
السرية المخفية وراء الاستهلاكات الضخمة للمباني والمعدات وقيمة
البضائع .

وقد دلت الاحصائيات على أن ٤٠ ٪ من رأسمال الجمعيات التعاونية
تستخدم في الوقت الحاضر في عملياتها أما الباقي فيستثمر في الجمعيات
الآخري، التي تقوم بالاعمال الانتاجية أو بالتجار بالجملة .

وهناك أيضا استثمارات في الاعمال الحكومية والبلدية ، وكذلك
في الاعمال الصناعية غير التعاونية ، ويمكن تقدير قيمة هذه المبالغ
المستثمرة في التجارة بنسبة ٢ ٪ .

وبالرغم من الوضع الظاهري المريح لرأس المال فإنه يجب معرفة
أن رأسمال التعاونيات « ماعدا الاحتياطي » قابل للسحب بواسطة
الاعضاء بعد قيامهم باخطار سابق في وقت قصير ، لذلك يجب أن يبقى
جزء من الاموال في حالة سيولة دائمة لمواجهة طلبات السحب ، وقد
كان من نتيجة ذلك أن ظهرت حركة تدعو الى استثمار جزء من رأس المال
التعاوني في أعمال خارج الحركة التعاونية .

ولا شك أن الهدف الرئيسي للجمعية التعاونية ليس هو الحصول
على ارباح ، وإنما هو القيام بتوزيع وبيع السلع الجيدة بأسعار معقولة
ومقبولة . « وقد بينا أن هناك صعوبات في توزيع السلع بسعر
التكلفة » .

وهناك فائدة أخرى تمتاز بها الجمعيات التعاونية وهي تجنب
اسعار الحرب التي يستغلها التجار الافراد وتقديم وسائل كافية
ومقبولة للاقتصاد والادخار بين المستهلكين .

وهناك اتهام يوجه الى الجمعيات التعاونية وهو انها تستغل قلة
بعض السلع وبيعها بأسعار مرتفعة لتحقيق ارباح عالية لأعضائها .
وهذا حقيقى بالنسبة لبعض الجمعيات وخاصة في اسكتلندا حيث تتم
هذه العملية عن قصد وبعلم الاعضاء أنفسهم ، أما في الاماكن الآخري
فإن الاسعار تتمشى مع أحسن أنواع السلع الآخري ويتردد نصيب كل
جنيه من الارباح بين شلن واحد وشلنين .

ولا تستطيع الأقسام المختلفة في الجمعية أن تحصل على مثل هذه
النسبة من الارباح ، ولكن الاختلاف ليس كبيرا . ان عملية تثبيت

الاسعار تمشيا مع الاسعار المحلية تلاقى معارضتين كبيرتين : فهي تعنى
أن الجمعيات التعاونية حينما تكون فى وضع قوى تتبع طريق تخفيض
الاسعار بصفة عامة ، ومثل هذا الوضع يفيد دون شك ذوى الدخل
البسيط . وقد يعنى أيضا أنه من الممكن بيع السلع المتشابهة أو المنتجات
المعبأة أو المغلفة فى الجمعية التعاونية للتجار بالجملة بأسعار مختلفة فى
المخازن التعاونية المختلفة .

وهناك بعض الصعوبات أمام الاسعار المرنة كأسعار بعض السلع
مثل اللبن ، فقد حددت السلطات القائمة أسعار مثل هذه السلع :
على حين أن هناك سلعاً أخرى تخضع أسعارها لتصرفات كبار المنتجين
واتفاقيات إعادة البيع .

لقد خلقت الجمعيات التعاونية من أجل محاربة وكفاح شرور
نظام الاقتراض ، لذلك فهي تتبع سياسة البيع مقابل الدفع الفورى .
ثم بدأت تدخل بعض التعديلات لتغيير هذه الأوضاع : فهناك الآن مثلاً
بعض السلع التى يتم بيعها بالأسبوع مثل اللبن والخبز وبعض السلع
الأخرى التى تسلم حتى الباب ، وهناك بعض السلع التى يتم شراؤها
بنظام الإيجار وخاصة السلع الغالية مثل الاثاث .

وقد خلق ازدياد الحركة التعاونية ونموها ارتفاعاً كبيراً فى مستوى
المحال التجارية وطرق بيعها ، وأدى ذلك بالتبعية الى أن تتطور
الجمعيات التعاونية فى طرق البيع وعرض السلع . وهذا لا يعنى أن
جميع الجمعيات التعاونية قد سلكت هذا الطريق من التحسين إذ أن
هناك بعض الجمعيات التى ما زالت تشبه فى تنظيمها وطرق بيعها
المظاهر التى كانت تسود فى القرن التاسع عشر وقد يرجع هذا الى
نوع المبنى الذى به الجمعية ودرجة قدمه وإلى الحى الذى به .

وما زالت الحركة التعاونية مترددة بشأن عملية الدعاية والاعلام
فكل همها يتركز حول كيفية اكتساب الاعضاء بدلاً من بيع السلع
المعينة والاعلان عنها بطريق الملصقات أو المنشورات فى الصحف أو فى
التليفزيون .

وقد لوحظ أنه من الصعب جداً عمل دعاية يكون لها تأثير فعال
عن بعض السلع المعينة التى لا تباع إلا فى المخازن التعاونية والمحال
التعاونية والتى لا تباع بسعر واحد فى جميع أنحاء البلاد .

وقد شكوا الكثيرون ممن يعتقدون فى مستقبل الحركة التعاونية من
أن هذه الحركة لا تعكس درجة من التطور فى الذوق وطرق العرض :
فمثلاً نجد أن هذه الجمعيات لا تهتم كثيراً بأخر أنواع موديلات الأزياء أو

الاثاث لذلك نجد أن معظم الفئات المتوسطة والعليا تتجه الى المحال
الاخرى بسد حاجاتها من الملابس الجاهزة والاثاث .

وقد ظهر من احصائيات الجمعيات التعاونية للاتجار بالقطاعي أن
ثلثي السلع التي تبيعها ترد اليها من الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة ومن
الجمعية التعاونية الاسكتلندية للاتجار بالجملة ، ومن الجمعية التعاونية
الاسكتلندية والانجليزية المشتركة للاتجار بالجملة التي تتجر فقط في
الشاي والبن والكافا وبالرغم من أن اسمها لا يدل على ذلك .

وتمارس الجمعيات التعاونية درجة كبيرة من السيطرة والاشراف
على جمعيات الاتجار بالجملة وذلك عن طريق الاجتماعات الدورية التي
تعقد كل ثلاثة شهور والتي يدلى فيها الاعضاء بأصواتهم ، وتنقسم هذه
الاجتماعات عادة الى عدة اجتماعات فردية يعقبها اجتماع عام في
مانشستر يجب أن يحضره ممثلو الجمعيات التعاونية في جميع أنحاء
البلاد . ويتم تقديم تقارير مفصلة الى هذه الاجتماعات كما تقوم الجمعية
التعاونية للاتجار بالجملة بتقديم جميع البيانات اللازمة والتوضيحية
لمعرفة نشاط الجمعيات الاخرى .

ويتم انتخاب مديري الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة عن طريق
الاقتراع على أساس التمثيل النسبي لكل منطقة ، ثم يعاد الانتخاب كل
٤ سنوات ويعتبر هؤلاء المديرون موظفين عاديين كل الوقت يتقاضون
مرتبات كاملة ويستمررون في عملهم حتى سن الثامنة والستين ، وتقوم
ثلاث لجان مختلفة بتوجيه جميع أوجه نشاط الجمعية التعاونية
للاتجار بالجملة والاشراف عليها ، وهذه اللجان هي : لجنة الشؤون
المالية ولجنة شؤون البقالة ولجنة شؤون الاقمشة وبجانب هذه اللجان
الثلاث عدة لجان فرعية دائمة ولجان أخرى تنشأ على حسب الظروف .
وتختص كل لجنة فرعية من هذه اللجان بكل قسم من الاقسام التي
في الجمعية أما هيئة ادارة الجمعية فتعتبر مسئولة عن ادارة الجمعية
التعاونية الانجليزية الاسكتلندية المشتركة للتجارة بالجملة والجمعية
التعاونية للتأمين .

ويتركز عمل التجارة بالجملة على حسب ما يشير اليه هذا الاسم
في تقديم كل الطلبات بالجملة الى جميع الجمعيات التعاونية للاتجار
بالقطاعي التي تعتبر عضوا في هذه الجمعية العامة والتي تقوم بدورها
ببيع هذه السلع لاعضاءها ، وتغطي جميع هذه التجارة غالبية المطالب
والاحتياجات الانسانية ،

أما الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة فهي تسيطر على انواع معينة

وقليلة من السلع « ما يقرب من $\frac{1}{8}$ من تجارة الشاي القادمة من المزارع » أما بقية السلع فيتم نقلها من جهاتها المختلفة ، وهناك بعض السلع الاخرى مثل القمح الانجليزى ومنتجات الالبان التى يتم التعاقد عليها مع المنتج مباشرة ، وهناك أنواع أخرى يتم التعاون عليها عن طريق الاسواق أو عن طريق هيئة المنتجين مثل زبدة ولحم خنزير الدانمرك، وزبدة وجبن نيوزيلاندة وكذلك لحومها المجففة .

وتقوم الجمعيات التعاونية للتجار بالجملة فى بعض الاحيان بالتعامل مع الوسطاء • لشراء أنواع معينة من السلع لا يمكن أن تتوصل الى الحصول عليها الا عن طريق هؤلاء الوسطاء • وبالرغم من المحاولات الكبيرة التى جرت فى الماضى لتوقيع اتفاقيات وعقود مباشرة مع الجمعيات التعاونية التى فيما وراء البحار مثل مخازن القمح الكندى فانها لم تستطع أن تحصل على مطالبها الا عن طريق الاجراءات التجارية العادية •

أما بالنسبة للسلع السريعة التلف فان هذه الجمعية لا تتعامل بها كثيرا لأن معظم الجمعيات التعاونية للتجار بالقطاعى تفضل أن تحصل على مطالبها من هذه السلع من الموردين المحليين مباشرة . وقد بلغت جملة مبيعات الجمعية التعاونية للتجار بالجملة حتى منتصف هذا القرن ٤٠٠ مليون جنيه •

وكانت الجمعية التعاونية للتجار بالجملة تستورد ما يقرب من ثلثى مبيعاتها من الخارج معظمها من الزبدة والشاي والقمح واللحوم والفاكهة • ولهذه الجمعية مكاتب فى كل من الدانمرك وكندا والهند ونيوزيلاندة والارجنتين واستراليا وايرلندا واسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة وغربى أفريقية وسيلان وذلك فى الفترة السابقة للحرب أما بعد الحرب فقد تغير هذا الوضع وتغيرت سياسة هذه الجمعية وأصبح لها عدد أقل من هذه المكاتب فى الخارج ، كما أصبحت تشتري معظم سلعها من سوق لندن نفسه ، وكانت هناك عدة اعتبارات أدت الى هذا التغير من أهمها وجود هيئة خاصة داخل البلاد للاشراف على عمليات التصدير والاستيراد وخصوصا المنتجات الزراعية ولم تترك سوى فرصة ضئيلة أمام هذه الجمعية للاتصال بالجمعيات التعاونية الاخرى فيما وراء البحار •

وقد كرست الجمعية التعاونية للتجار بالجملة جهودا كبيرة من أجل تطوير وتنمية الاعمال الانتاجية الخاصة بها نفسها بجميع مراحلها من استخراج المواد الخام حتى تقديمها للجمهور لاستهلاكها ، كما أنها تسعى أيضا الى انتاج جميع السلع والاحتياجات التى يحتاج اليها ويطلبها أعضاء الجمعيات التعاونية المختلفة . وقد بلغت قيمة منتجات

هذه الجمعية ما يقرب من قيمة ثلث تجارتها الكلية . أما الجمعية التعاونية الاسكتلندية للاتجار بالجملة فانها تشبه هذه الجمعية أيضا في جميع نشاطها وتزيد عليها في انتاج الأسرة وأغطيتها والمشمع الفليني الخاص بتغطية الارض وخرطوم المياه والجوت وأنواع أخرى من المنتجات. وتضم الجمعيتان ما يقرب من ٢٣٠ مصنعا يعمل بها أكثر من ٦٥ ألف موظف وعامل .

ولكى تستطيع الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة أن تنمى علاقاتها مع الجمعيات التعاونية للاتجار بالقطاعى قامت بإنشاء مكاتب في كل من مانشستر ونيوكاسل ولندن وعدة فروع أخرى وصلات للبيع في بريستول وكارديف وعدد آخر من الأماكن ، كما خصصت بعض الأشخاص للقيام برحلات دورية للإعلان وتوزيع قوائم أسعار سلعها . وتقوم الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة بتوزيع أرباح على أعضائها على حسب مشترياتهم ، كما توزع نصف معدل الأرباح على المشتريين من غير الأعضاء بما في ذلك من الجمعيات الزراعية . وقد وصلت أرباح هذه الجمعية الى أعلى مراحلها نتيجة قيامها وإشرافها على انتاج بعض السلع .

أما التطورات الحديثة فتعتبر ذات أهمية خاصة إذ ظهرت عدة جمعيات تعاونية صغيرة للاتجار بالقطاعى التى كانت تدير بعض المحال للصناعات الكيماوية والتى واجهت صعوبات كثيرة نتيجة بعض الأوضاع القانونية . ولكى تساعد الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة مثل هذه الجمعيات قامت بتسجيل شركة الكيماويين التعاونيين الوطنيين ليمتد وتحملت هذه الشركة مسئولية فتح محال كيماوية في أماكن مناسبة بالاتفاق مع الجمعية المحلية للاتجار بالقطاعى على أن يكون تمويل هذه المحال مناصفة بين جمعية القطاعى وجمعية الجملة . وقد تم تكوين منظمة أخرى مشابهة فى الشكل وتختلف فى الهدف والغرض أطلق عليها اسم « الخدمات التعاونية » وهدفها هو القيام بعمليات الاتجار التعاونى فى المناطق النائية التى ليس بها جمعيات محلية ، وكذلك القيام بمساعدة وإنقاذ الجمعيات التعاونية التى قد تصل الى حافة الانهيار ومساعدتها على الاستمرار فى تقديم خدماتها التعاونية فى منطقتها .

وقد يحدث هذا الانهيار نتيجة سوء الإدارة وهو أمر نادر أو يحدث من ظروف خارجة عن إرادة الجمعية المحلية مثل البطالة بأعداد كبيرة كما حدث فى جنوبى ويلز فى فترة الكساد الاقتصادى عام ١٩٣٠ ، أو نتيجة ازدياد ونمو غير متوقع فى المدن الجديدة الأمر الذى يجعل مصادر الجمعيات الصغيرة لا تتحمل هذا الضغط الكبير لذلك تم تكوين لجان

محلية للاشراف على هذه الجمعيات ، أما المسئولية النهائية فيقع عبثها على كاهل الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة أو الخدمات التعاونية الاستهلاكية .

أما قسم أعمال البنوك التابع للجمعية التعاونية للاتجار بالجملة فيتركز نشاطه في تمويل جميع عمليات جمعيات الجملة والجمعيات التعاونية الاعضاء ، وله أفرع قليلة تتصل ببنوك المساهمة ، وتقوم بأعمالها كوكيل لها وتقوم كذلك بالاشراف على حسابات الجمعيات التعاونية المحلية .

وتقوم جميع الجمعيات التعاونية بوضع حساباتها في البنك التابع للجمعية التعاونية للاتجار بالجملة الذي يقوم بدفع فوائد على الحسابات الجارية التي توضع في صندوقه ، كما أن الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة تدفع لأعضائها من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية أرباحا على حسب مشترياتها . ويقوم البنك أيضا بدفع أرباح على كمية المشتريات كما يقبل الودائع فيه .

وبجانب هذه الاعمال مع الجمعيات التعاونية للاتجار بالقطاعي تقوم الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة بأعمال البنوك بالنسبة لنقابات العمال ولعدد كبير من الجمعيات والنوادي الصديقة ولعدد كبير من السلطات المحلية أيضا .

وأخيرا فقد فتحت هذه الجمعية المجال أمام الاقراء لوضع ودائعهم وفتح حسابات جارية لهم . وقد وصلت المصادر الكلية لاعمال البنوك التابع لهذه الجمعية في السنوات الخمسينية مايقرب من ٢٠٠ مليون جنيه ، على حين وصلت المبالغ التي أدخلت وسحبت في الحسابات الجارية الى مبلغ ٤٦٠٠ مليون جنيه ، واستطاع قسم البنوك التابع لهذه الجمعية أن يضم الى أعماله جزءا هاما من مدخرات الطبقة العاملة في البلاد سواء كانت هذه المبالغ مستغلة في التجارة التعاونية التي في حسابات النقابات أو الجمعيات أو في حسابات فردية ، وهذا الامر يعطى هذا البنك قوة مالية كبيرة اذ أنه يساعد الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة على زيادة نشاطها في مجال الصناعة والخدمات وتحمل مسئولية تقديم احتياجات ومطالب الفئات العاملة .

وقد انتقد كثيرون عملية استثمار جزء كبير من رأسمال الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة خارج الحركة التعاونية على أساس أنها تمثل عدم الثقة في هذه الحركة ، اذ من الواجب أن توجه معظم مبالغ هذه الجمعية للاستثمار داخل هذه الحركة التعاونية من أجل تنمية مصادرها وزيادة حجم نشاطها .

وبجانب أعمال البنك أقسام خاصة في الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة مهمتها تقديم الخدمات مثل التنظيم الهندسى للمحال واعداده بجميع المهمات وتقديم المشورة القانونية والقيام بالابحاث والاحصائيات والنشر والدعاية ، لذلك نجد أن هذه الجمعية تضم قسما خاصا هائلا للمحاسبة قدم خدمات جليلة وانقذ الكثير من الجمعيات من الافلاس أو التدهور نتيجة عدم الامانة أو سوء الادارة واستطاع أن ينشئ نظاما للمحاسبة يقوم على أساس علمى سليم ويتناسب مع طبيعة أعمال الجمعيات التعاونية .

وتساند الحركة التعاونية بعض الهيئات غير التجارية مثل الاتحاد التعاونى الذى يعتبر اتحادا عاما يضم كل الجمعيات المحلية والقومية ، وهو يعمل على الدفاع وتخطيط سياسة الحركة التعاونية وفتح مجالات المناقشة وتكوين محكمة للتوفيق ، كما أنه يقوم بتنسيق جميع الأعمال الخاصة بالتعليم وتوصيلها الى درجة كبيرة من الكمال لخدمة أهداف الحركة ، وكذلك الاشراف على أعمال النشر والعلاقات العامة وخدمات الاحصاء وتقديم الاستشارات القانونية والخاصة بشئون العمال والشئون الزراعية والمالية والفنية وغير ذلك ، ويتم تمويلها عن طريق ائتمان الجمعيات التعاونية كل على حسب تعداد الاعضاء فيها . أما تكوينه فهو يعتبر من النوع المعقد اذ يعتمد على مجالس متفرقة يتم انتخابها على أساس جغرافى ويمثل الهيئة التنفيذية المركزية وذلك مع ممثلى جمعية الاتجار بالجملة وبعض الهيئات الاتحادية الاخرى . وهناك بجانب ذلك جمعيات ولجان خاصة بالاحياء داخل كل قسم من الاقسام التسعة التى تختص بواجبات محلية محدودة وتقوم بأعمال مرسومة .

أما السلطة العليا في هذا الاتحاد التعاونى فهو المؤتمر التعاونى الذى يحضره مايقرب من ١٠٠٠ مندوب وهو يعتبر البرلمان السنوى لهذه الحركة اذ يتم فيه مناقشة جميع المسائل الخاصة بسياسة هذه الحركة سواء كانت صغيرة أو كبيرة أو داخلية أو خارجية ويتم وضع جميع ما يصلون اليه من اتفاق فى صورة قرارات تصبح نافذة المفعول على الاتحاد والجمعيات التعاونية العضو فى هذا الاتحاد .

ويقوم الاتحاد من وقت لآخر بإجراء بعض التحريات فى أعمال الحركة التعاونية بشكل عام : ففى عام ١٩٥٥ قام الاتحاد بناء على قرار أصدره المؤتمر التعاونى بتعيين لجنة مستقلة برئاسة هيو جيتسكيل للقيام بدراسة جميع أوجه ونشاط الجمعيات التعاونية فى مجالات الانتاج والتسويق سواء فى الجمعيات التى تتجر بالجملة أو التى تتجر

بالقطاعى . وتقوم هذه اللجنة بوضع تقريرها وتقديم توصياتها على أساس هذه الدراسة قبل اجتماع المؤتمر فى عام ١٩٥٨ .

وقدمت اللجنة تقريرها عن الحركة التعاونية مع توصياتها التى كانت تتعلق بسياسة الاسعار وتكوين رءوس اموال جديدة وادماج بعض الجمعيات الضعيفة بعضها فى بعض وتحسين الادارة ، كما اوصت اللجنة فى تقريرها بضرورة التوسع فى الخدمات المركزية التى يقوم بها الاتحاد واجراء تعديلات فى نظام الانتاج وعمليات التسويق والسياسة المالية التى تنتهجها كل من الجمعيتين الخاصتين بالتجار بالجملة . كما اقترح ايضا ادخال بعض التعديلات فى التكوين الادارى بداخل جمعية الجملة وتخطيط وتطوير نظام الاتجار بالقطاعى لكى يسير على أساس تخطيط اقتصادى مركزى مع ضرورة تتبع التغيرات التى تطرا على كيفية سلوك المستهلكين وطرق اتفاهم ، وتقديم المشورة الى الحركة التعاونية فى كيفية اختيار الطريق والزمن اللذين يمكن الدخول فيهما فى مجالات تجارية جديدة .

وقد كان لهذا التقرير تأثير كبير على الحركة التعاونية ، ولكن المؤتمر لم يأخذ بأية توصية من التوصيات التى وردت فى هذا التقرير .

ويؤدى الاتحاد دورا كبيرا بين مجموعات من اللجان والمجالس التى تشترك فيها جمعيات الاتجار بالجملة ومجموعات أخرى مثل الاتحاد الانتاجى التعاونى الخاص بالتعليم والنقابات التعاونية وغير ذلك وأهملها اللجنة البرلمانية المشتركة التى تختص بكل النشاط البرلمانى لانه يؤثر على الحركة التعاونية وذلك بجانب المجلس القومى للتعليم الذى يشرف على جميع أعمال التعليم المحلية وسير عمل الكلية التعاونية وعدد آخر من المدارس الموسمية . أما حزب التعاون فيعتبر هيئة هامة تابعة لهذا الاتحاد تخضع لاشراف وسيطرة المؤتمر وتشتغل بالسياسة وتمثل الحركة التعاونية فى البرلمان وفى الحكومات المحلية ، وتميز بوجود اعتمادات منفصلة خاصة بها تقدمها لها الجمعيات التى توافق على أهداف الحزب . وتؤيد الاغلبية العظمى هذا وذلك بالرغم من وجود عدد ضئيل من الجمعيات التى تحافظ على حيادها التعاونى التقليدى فى السياسة ، وذلك على أساس أن هناك حرية مطلقة فى الاختيار .

وللتعليم التعاونى مظهران : أولهما تدريب الاعضاء على المبادئ العامة للحركة التعاونية واستخدام التسهيلات داخل الجمعيات التعاونية ، والآخر : تدريب الموظفين على كيفية تأدية الخدمات ، ويتم تدريب أعضاء الجمعيات بوسائل مختلفة تتردد بين وسائل الدعاية والمحاضرات المفتوحة والمؤتمرات والمدارس الضيقية ودراسة المناهج التى تتضمن مقالات خاصة بالتعاون وكتابة مقالات تشبه ذلك ، أما

تدريب الموظفين فيتضمن مبادئ الحركة التعاونية ومظاهرها الفنية وطرق سير العمل في الجمعيات التعاونية وضبط الحسابات . أما النقابات التعاونية وخاصة النقابات النسائية فقد أدت دورا هاما في السنوات الماضية في تعليم الاعضاء وتعبئة الراى العام من أجل الحركة التعاونية .

وتتميز طبيعة تكوين الحركة التعاونية البريطانية اليوم بدرجة كبيرة من التعقيد فهي تغطى درجة كبيرة من الخطوات الاقتصادية والخدمات ، كما أنها توظف جهازا ضخما لتنفيذ ومتابعة جميع أوجه النشاط الذى تمارسه الحركة ومواجهة جميع احتياجات ومطالب الاعضاء ، لذلك تحقق أعمالا كبيرة عندما تواجه احتياجات ملايين من الناس بانتظام وبأسعار رخيصة معتدلة مع درجة كبيرة من الجودة والاتقان .

وتساعد هذه الحركة أيضا على اظهار طرق التجارة والصناعة الديمقراطية والتخلص من دوافع الربح المبالغ فيه كما أنها تعتبر مثالا حيا لقيام المستهلكين بالانتاج واستهلاك هذه المنتجات نفسها ، وهي طريقة سليمة للتخلص من وسائل المضاربة في عمليات البيع والضغط على الاسواق ، ولقد ساهمت في خلق مجال كبير للنشاط الاقتصادي والاجتماعى أمام آلاف من الناس الذين لا يستطيعون العمل أو استقلال مواهبهم الا في هذا المجال فقط . وبذلك تمت جميع هذه الاعمال بطريق الاختيار والتعاون بين الافراد بدون اى فرض أو اكراه أو قرار بأغلبية الاصوات من داخل البرلمان أو فرض من سلطة أو حتى اعتراف من جانب الدولة .

الفصل الرابع تعاون المستهلكين في الخارج

تطور تعاون المستهلكين في خارج بريطانيا بعد فترة طويلة من ظهور هذا التعاون داخل بريطانيا نفسها ، لذلك نجد أنه قد تأثر بالحركة البريطانية .

وحقيقة لقد كانت هناك بعض الحركات الاولى التي ظهرت في فرنسا في عام ١٨٣٨ والتي أطلق عليها اسم «الحركة التجارية الاجتماعية» وكذلك حركة رواد ايلنبرج في ألمانيا والتي وضع كفاحها في مؤلفات كثيرة ، ولكنها بالرغم من ذلك لم تستمر كثيرا . وقد كانت حركة فرنسا تهتم بصفة رئيسية بجمعيات العمال الانتاجية وانشاء الورش التي تدار ذاتيا أي من بين أعضائها . وكان الاشتراكيون الفرنسيون يميلون في المراحل الاولى الى تكوين جمعيات تعاونية استهلاكية كنوع من نشاط العمال لتخفيف حدة الصراع الطبقي . وقد ظهر في هذه الآونة عدد من المخابر التعاونية لمحاربة ارتفاع الاسعار في الخبز . وانشاء أيضا عدد من المحال لمواجهة الاسعار المرتفعة ، لذلك يمكن القول بأنه كان هناك اتجاه نحو التعاون ، ولكن هذا الاتجاه لم يكن يتخذ صفة الحركة القومية .

وفي عام ١٨٨٥ اجتمع عدد كبير من الاقتصاديين والمفكرين الاجتماعيين وكونوا فيما بينهم مجموعة خاصة أطلق عليها اسم « مدرسة نيم Nimes » وكان مؤسس هذه المدرسة أميل دي بيوف صديق فان ستارت نيل سكرتير الاتحاد التعاوني البريطاني ، وكان من بين أعضائها أيضا عضو بارز هو شارل جيد الفيلسوف الاجتماعي الذي أصبح فيما بعد استاذ كرسى التعاون في كلية فرنسا .

واستطاعت هذه المجموعة أن تخلق حركة جديدة في فرنسا ذات اتجاه فلسفي مميز عن الاشتراكية الفرنسية ، وأن تخلق مجالا للمؤتمرات والمناقشات ، وأن تنجح في تجميع الجمعيات المبعثرة وتوحيد جهودها في حركة واحدة ذات جهاز تمثيلي واحد . وأمكن بهذه الجهود أن يتم انشاء محل للتجار بالجملة *Magazin de Gros* به أقسام للتجارة والصناعة . وتم تأسيسها جميعها في عام ١٩٠٧ .

وفي عام ١٩١٢ اتحد الاتحادان القائمان « أحدهما اشتراكي والآخر محايد » وكونا اتحادا وطنيا ، ولكنه لم يستطع أن يمارس نشاطا فعالا في فترة الحرب العالمية الاولى ١٤ - ١٩١٨ التي اجتاحت شمالي فرنسا ، وكانت هذه الحركة التعاونية في أشد نشاطها ومازالت أيضا في المناطق الصناعية في فرنسا ، كما كانت هناك بعض الجمعيات التي أدت دورا كبيرا وخطيرا في أثناء احتلال المانيا لفرنسا ، وكانت تمتد أفراد الشعب بالمواد الغذائية . أما المناطق التي لم تحتلها القوات الالمانية في الجنوب فقد امتلأت بالكثير من السكان حول مناطق الامدادات ، الامر الذي أدى الى ظهور حركة تعاونية وانتشارها في مناطق جديدة .

ومن بين قادة هذه الحركة البرت توماس وزير التموين الفرنسي الذي أصبح فيما بعد أول سكرتير لمكتب العمل الدولي . وبهذا الشكل يمكن القول بأن حركة التعاون الفرنسية قد تبلورت ونشطت خلال الحرب العالمية الاولى واستمرت في نشاطها وتطورها خلال الفترة التي بين الحربين العالميتين الى أن حدثت هزة عام ١٩٣٤ التي أفلس فيها بنك التعاون نتيجة الكساد الاقتصادي الضخم الذي ساد العالم في تلك الفترة ، وكذلك بسبب الإدارة غير الحكيمة . وقد كانت هذه الصدمة كبيرة بالنسبة للحركة التعاونية ، ولكن جمعية الاتجار بالجملة استمرت في طريقها ولم تتأثر جمعيات الاتجار بالقطاعي كثيرا بهذا الحادث .

وفي خلال الحرب العالمية الثانية أخضعت الحركة الفرنسية التعاونية بكاملها وجميع الجمعيات التعاونية لقوات الاحتلال ، ولكنها عادت الى الظهور بعد الحرب وأصبحت تضم أكثر من ٣ ملايين عضو .

ويشابه الهيكل الاساسي لحركة التعاون الاستهلاكي الفرنسي الحركة الانجليزية تماما ، فالجمعيات هناك مسجلة تسجيلا قانونيا كما انها محدودة المسؤولية . ويمتلك أعضاؤها عددا معينا من الاسهم ، ويشرفون عليها خلال الاجتماعات الدورية المنتظمة حيث يتمتع كل فرد فيها بحق التصويت .

أما الاتحاد التعاوني وجمعية الاتجار بالجملة فهما عبارة عن اتحادات تضم الجمعيات كأعضاء وتمارس عمليات الدعاية والتعليم والخدمات التي تقدم للاعضاء جنبا الى جنب مع جميع أوجه النشاط الاقتصادي .

ومن أهم مميزات الحركة التعاونية الفرنسية وجود اتحادات اقليمية كبيرة تضم عددا معينا من الجمعيات الصغيرة وبعض جمعيات الاتجار بالجملة ومنشآت الانتاج وخدمات التسليم ووكالات السياحة ، وهو نظام يتلاءم مع طبيعة الحياة في فرنسا حيث يتوزع السكان على

مناطق واسعة متفرقة وحيث توجد مصادر محنية للامداد بالمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية لا يمكن نقلها اقتصاديا عن طريق باريس .

وقد بدأ هذا النوع من التنظيم في المناطق الريفية أو في المناطق التي تم تصنيعها تصنيعا جزئيا في شرقي فرنسا وجنوبها وغربها ، أما المناطق الشمالية الشرقية المتقدمة صناعيا والتي تشبه لانكشير أو يوركشير فتضم جمعيات صغيرة مستقلة ترتبط مع جيرانها فقط من أجل الدعاية والتشجيع المتبادل ، أما أغلبية الجمعيات المتطورة الكبرى والتي تضم ما يقرب من ثلاثة أرباع أعضاء الحركة التعاونية فهي المنطقة الشمالية من اللوار .

ولقد مر التعاون الاستهلاكي الألماني بمراحل متضاربة فبدأت الحركة الاجتماعية في منتصف القرن التاسع عشر . وكان أول موجه لهذه الحركة شولز ديليتش رائد الائتمان التعاوني الصناعي في ألمانيا وقد اختفت هذه الحركة بعد ذلك بسنوات قليلة ثم عادت الحكومة الألمانية في عام ١٨٨٩ وأصدرت قانونا يسمح بتكوين جمعيات محدودة المسؤولية يشرف على تنظيمها العمال الألمان ، وفي خلال عشر سنوات تمكن هؤلاء العمال من إنشاء جمعية للتجار بالجملة في هامبورج وكانت على اتصال مباشر مع الحركة التعاونية في بريطانيا .

وفي عام ١٩٠٢ قطع هؤلاء العمال اتصالهم مع اتحاد البنوك الائتمانية الذي يمثل مصالح رجال التجارة والصناعة وكونوا منظمة اتحادية تعمل لمصلحتهم الخاصة أطلق عليها اسم « الرابطة المركزية » Zontralverband أما الجمعيات التي انضمت الى هذا الاتحاد فقد كان جميع أعضائها من الطبقة العاملة . وبالرغم من أن القانون الألماني قد صيغ بأن يكون نشاط هذا الاتحاد حياديا في النواحي السياسية فقد عرف عنه ارتباطه عن طريق أعضائه بالحزب الديمقراطي الاشتراكي وبالنقابات فيما بعد . وبقيت بعد ذلك مجموعة قليلة من الجمعيات عضوة في اتحاد الائتمان الحر ، وقد ظهر قسم هام في حركة التعاون الاستهلاكية الألمانية في بداية عام ١٩٠٨ إذ ظهر اتحاد صغير أطلق عليه « رابطة الرايخ » Reishsverband الذي مثل الجمعيات التي أشرف على تنظيمها النقابيون المسيحيون في منطقة الراين ، ولم يكن لهذا الاتحاد نصيب كبير في النجاح ، وكل ما استطاع أن يفعله هو أنه خلق فكرة الاتحادات الإقليمية في أنحاء ألمانيا نظرا لأنها منقسمة الى أقاليم جغرافية مختلفة .

وقد تقدمت الحركتان تقدما ثابتا ومستمرا : إذ قامت الرابطة المركزية بإنشاء أول بنك لها في عام ١٩٠٩ وتكوين أقسام إنتاجية في

السنوات التالية ، ووصل عدد أعضاء هذه الجمعيات ما يقرب من ٢٤٠.٠٠٠ ر. ١٩٢٤ عضو في عام ١٩٢٤. وذلك بالرغم من الكساد والتضخم المالي الذي أصاب اقتصاديات ألمانيا ودمر جميع مدخراتها . وقد انتشرت هذه الحركة بصورة ملموسة في المناطق الصناعية قبل استيلاء النازية على السلطة في عام ١٩٣٢ .

وحينما وصل هتلر الى مقاعد الحكم في يناير سنة ١٩٣٣. نقل إدارة جميع مراكز هذه الحركة التعاونية الى جبهة العمال النازيين وواجهت الجمعيات التعاونية للاتجار بالقطاعي المصير نفسه ، وبذلك تحطمت الحركة التعاونية على أيدي النازيين نظرا لارتباطها بالديمقراطية الاشتراكية ، ونظرا لان هذه الحركة تمتد في جميع الولايات وتحطم التجار الصغار الذين كانوا يؤيدون الحركة النازية في الواقع .

وقد قدمت عدة اقتراحات لتحطيم الحركة التعاونية وتجميع الجمعيات وتحويل المتاجر التعاونية الى متاجر خاصة ، وقد تم تنفيذ هذه الفكرة بالتدريج وأكهرت جمعيات الاتجار بالجملة على التعاون مع التجار الخصوصيين والسلطات العامة ، كما وضع مشرفون للإشراف على نشاط جميع الجمعيات وفي منتصف الحرب تحولت جميع امكانيات الجمعيات التعاونية الى خدمات اضافية تشرف عليها جبهة العمال .

وفي نهاية الحرب وضعت جبهة العمال تحت اشراف وسيطرة حكومات الاحتلال العسكرية المتحالفة وعادت ادارة جمعية الاتجار بالجملة التعاونية الى عملها في عام ١٩٤٥ ، ولكن الاعضاء لم يستطيعوا التمتع بكامل حريتهم وبإدارة الجمعيات الاستهلاكية الا بعد مرور عدة سنوات . وتم إعادة تكوين الاتحاد المركزي في عام ١٩٤٨ تتفرع منه جمعيات عدة في مختلف أنحاء ألمانيا الغربية وذلك بعد أن فشلت المحاولات في إقامة علاقات مع الجمعيات التي في ألمانيا الشرقية . وبعد أن انتهت الحرب بعشر سنوات وصل عدد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الى أكثر من ٣٠٠ جمعية تضم ما يزيد على ٢٠٢٥.٠٠٠ ر. ٢٠٢٥ عضو وتعامل في حدود ٢٠٠.٠٠٠ ر. ٢٠٠.٠٠٠ ر. جنيه .

أما حركة التعاون الاستهلاكية في بلاد الأراضي الواطئة (هولندا) فهي تختلف عن حركة جيرانها من الدول الكبرى كما تختلف أيضا من دولة لأخرى ، فقد تم إنشاء أول جمعيات تعاونية في هولندا بواسطة رجال الجيش والموظفين العموميين ، ولذلك تعتبر حركة خاصة بالطبقة الوسطى . وقد واجهت صعوبات بشأن اتحادها واندماجها مع جمعيات العمال .

وفي عام ١٩٢٠ أمكن إقامة اتحاد مشترك بينهم وربطهم بجمعية الاتجار بالجملة التي يطلق عليها اسم Handelskamer ولم تصل عضوية هذه الجمعيات الى درجة كبيرة وتبلغ في الوقت الحاضر

٣٥٠.٠٠٠ عضو - وبالرغم من هذا العدد الضئيل فإنها تدار إدارة ممتازة وتقدم فيها الخدمات على أحسن وجه كما أن بها عيادات خاصة لخدمة الاعضاء بها .

أما أكبر قسم للحركة التعاونية في بلجيكا فيتركز بين عمال مناجم الفحم وعمال الحديد وعمال الصلب والنسيج ، وقد تم جمع مجموعة من الجمعيات الكبيرة تحت جمعية واحدة تضم ٥٠.٠٠٠ عضو أطلق عليها اسم « الجمعية التعاونية العامة » Societe Generale Cooperative التي تعتبر اتحادا وجمعية للاتجار بالجملة في الوقت نفسه ، وتتعاون مع حزب العمال البلجيكي وتقيم علاقات طيبة عن طريق التنظيمات الفرعية التعليمية والترفيهية مثل « بيوت الشعب » «Maisons du Peuple» وجمعية المرأة التعاونية وبعض المنظمات الأخرى ذات النشاط غير التجاري ، وهي ما يميز هذه الحركة التعاونية في بلجيكا . وبجانب ذلك نجد جمعية تعاونية فيدرالية صغيرة خاصة بالموظفين العموميين وهي جمعية حيادية من الناحية السياسية ولا ترتبط بأية رابطة مع الحركة العمالية .

أما الدول الاسكندنافية وهي السويد والنرويج والدانمارك وفنلندا فقد تطورت فيها الحركة التعاونية تطورا ضخما ملموسا بالرغم من أنها بلاد زراعية ذات مستوى معيشة مرتفع ، أما السويد فتعتبر دولة صناعية كبيرة وبالرغم من ذلك فقد بدأت فيها الحركة التعاونية متأخرة بعد أن فشلت في محاولاتها الأولى ، ثم بدأت تتبلور وتأخذ شكلا خاصا . وقد تم تكوين منظمة واحدة عبارة عن خليط من المراكز الإدارية والتجارية أطلق عليها اسم : Kooperative Forbundet

وقد نجحت هذه الجمعيات في دفع الانتاج الى الأمام وفي تحطيم الاحتكارات الخاصة و في توسيع برامجها التعليمية وفي حيادها السياسي وفي بيع السلع الممتازة والدعاية الطيبة بالأفلام والنشرات والصحف .

وتضم هذه الجمعيات في السويد ما يقرب من مليون عضو من بين تعداد السكان البالغ سبعة ملايين شخص تقريبا ، وتعامل هذه الجمعيات في حدود مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه من السلع . وتقوم أيضا بإمداد السويد بما يقرب من ربع استهلاكها من الدقيق عن طريق المطاحن التي تمتلكها ، كما أن لها علاقات تجارية مباشرة بجمعيات الفلاحين ، فهي تشتري محاصيلهم من الحبوب والألبان واللحوم وتبيع لهم الأسمدة والبذور .

أما الحركة التعاونية الاستهلاكية في الدانمرك فهي صغيرة اذا قيست بنظيرتها في السويد ، ولا يعرف عنها الكثير في الخارج . وهي

تتميز بوجود ارتباط بين اتحادها العام وجمعية الاتجار بالجملة .
وتتميز أيضا بوجود عدد كبير من جمعياتها في المناطق الريفية وبارتباطها
بهيئات الفلاحين وبارتفاع درجة المبيعات أكثر من أى مكان في العالم .

أما الحركة التعاونية في النرويج فتقدر بنصف الحركة التعاونية
في السويد من ناحية المبالغ التي تستثمر فيها ، أما بالنسبة للعضوية
فهى أقل من النصف ، وأما مقادير الشراء بالنسبة للعضو فمرتفعة
ارتفاعا كبيرا . كما ان جميع الاحتياجات موضوعة بطريقة مدروسة
وتتلاءم مع احتياجات كل منطقة فيها الجمعية التعاونية : فهناك مثلا
قرى متخصصة في صيد الاسماك بين الوديان التي بين الجبال وكذلك
مدن الجنوب المتخصصة في صناعة الورق .

أما فنلندا التي تضم عددا هائلا من الفلاحين الصغار فتضم
حركتين تعاونيتين مقسمتين على أساس مذهبي لا على أساس النشاط :
فالحركة الأولى وهى الكبرى تضم منظمات وجمعيات وطنية وتهتم
معظمها بالنواحي الريفية وهى محايدة سياسية ويطلق عليها الاسم
Suomen Osuuskunnat Keskuskunta وتقوم بشراء المنتجات الزراعية
من أعضائها وتبيعهم السلع الاستهلاكية ، وهى لذلك ترتبط بالجمعيات
التعاونية الزراعية المتخصصة .

أما الجمعيات الأخرى فهى مكونة على أساس خدمة الفئات
العملية في المناطق الحضرية بصفة رئيسية ويطلق عليها الاسم
Kulutusosuuskuntat Keskuskunta وللحركتين جمعيات للبيع بالجملة
وللأعمال الانتاجية .

وقد استطاعت هذه الجمعيات أن تخلق عدة أفكار هامة في علاقات
الأعضاء وفي كيفية إدارة الأعمال ، كما انها تهتم أيضا بتعليم هيئة إدارتها
داخل المعاهد التعليمية التي أنشأتها كل حركة .

وقد قاست كل من النرويج والدانمرك وفنلندا من احتلال العدو
وخاصة فنلندا التي تحطمت فيها الجمعيات التعاونية نتيجة دخول الاتحاد
السوفيتي أراضيها عند عبور قواته لدخول ألمانيا ، وتشترك هذه الدول
الثلاث مع السويد أيضا في ملكية الجمعية الاسكندنافية للاتجار بالجملة
Nordisk Andelsforbaimol ومركزها في كوبنهاجن ، وهذه الجمعية تقوم
بالاستيراد من الخارج نيابة عن الجمعيات القومية للاتجار بالجملة التي
تشترك في عضوية هذه الجمعية الاسكندنافية .

وفي أوروبا الجنوبية نجد أن الدولة البارزة في التعاون الاستهلاكي
هى سويسرا . وفي الواقع أن حركة التعاون هناك ليست موحدة . وفي

سويسرا بجانب الاتحاد الرئيسى اتحاد للفلاحين مركزه فى ووترزور Winterthur الذى يقوم بالاتجار فى المواد الغذائية وجميع الاحتياجات الاستهلاكية والمنتجات الزراعية وغير ذلك .

وبالاضافة الى هذا نجد الاتحاد الكاثوليكي الذى تكون لاهداف دينية أكثر من أهداف عملية ، أما الاتحاد السويسرى الاستهلاكي الذى يطلق عليه اسم : verhand schweizerische Konsumvereine فمركزه فى بال وهو يشبه الحركات التعاونية الاسكندنافية فى نشاطها ويؤدى نشاطا واسع النطاق ويضم منظمة للاتجار بالجملة وعددا من الجمعيات التى تتجر بالقطاع فى المناطق الزراعية والحضرية ويمتلك عددا من الصناعات .

وقد قامت هذه الحركة بانشاء قرية تعاونية فى فرايدورف خارج مدينة بال لامداد الجمعيات بالخضر . وتعتبر هذه الجمعية محايدة من الناحية السياسية وتنتهج انتهاجا تحرريا لا اشتراكيا ، وتقوم بخدمة شعب ارتفع مستوى معيشته الى درجة كبيرة ولم يصدم فى حياته بحروب أو بأزمات .

وقد وصلت الحركة التعاونية الايطالية الى درجة كبيرة من القوة وخاصة فى المدن الصناعية فى الشمال ، ولكنها قاست الكثير فى ظل نظام الحكم الفاشستى اذ كانت المظاهرات الفاشية تقوم بتحطيم هذه الجمعيات والاعتداء بالضرب على هيئة ادارتها . ثم بدأت الحركة الفاشية تنتهج السياسة النازية نفسها فى اخضاع جميع الجمعيات التعاونية لها وللأجهزة الحكومية الرسمية .

وبعد انتهاء الحرب تم اعادة بناء هذه الجمعيات وتنظيمها على أساس حديث ، فأصبح هناك الآن عدة آلاف من الجمعيات الاستهلاكية تضم عددا من الاعضاء يصل الى بضعة ملايين لم يحدد بعد لعدم وجود احصائيات ثابتة . وقد انقسمت هذه الحركة التعاونية قسمين فى الآونة الاخيرة : أحدهما أطلق عليه اسم الحركة التعاونية الكاثوليكية ، والاخر خاص بالجناح اليسارى السياسى وهما يتعادلان فى القوة وفى درجة نفوذها .

وقد تقدمت حركة التعاون الاستهلاكية فى اسبانيا وخاصة فى منطقة كاتالونيا وهى حركة تهتم بعمال الصناعة فى اتجاهاتهم أى الذين يتمشون مع نظام الحكم القائم اليميني المتطرف . أما البرتغال فليست هناك سوى بداية ضعيفة جدا للحركة منذ قيام الدكتاتورية فيها حتى الآن .

وقد نمت معظم الحركات التعاونية فى أوروبا الشرقية فى ظل القمع والضغط والارهاب . أما فى النمسا فقد نمت هذه الفكرة التعاونية فى ظل الحكم القومى وهى حركة تتركز حول العمال وترتبط بالحركة الألمانية

وذلك بالرغم من ان الامبراطورية الالمانية والنمساوية لم تكونا ترغبان في رعاية المنظمات العمالية . وقد تركزت الحركة التعاونية الاستهلاكية النمساوية في فينا ، وتبعتها عدة جمعيات تعاونية صغيرة في المدن النمساوية الصغيرة والريف . وكان على هذه الحركة أن تنتظر حل الامبراطورية حتى تمارس نشاطها على أوسع نطاق ، لذلك استطاعت في ظل الجمهورية النمساوية والديموقراطية أن تصل الى قمة نشاطها ، ثم انهارت عند الحكم النازي في عام ١٩٣٧ ، وقد قاسى قادتها الذين كانوا ينتمون الى الحزب الديموقراطى الاشتراكى من النفى والتشريد ، ولكن الحركة استمرت واستمر أعضاؤها على اتصالهم لانهم لم يواجهوا الصعوبات التي واجهها التعاونيون في ألمانيا وإيطاليا في ظل الحكم النازي والفاشي .

أما في تشيكوسلوفاكيا فقد كانت الحركة نابعة من حركة المقاومة للتخلص من النفوذ النمساوي ، وكذلك من أجل حماية العمال اقتصاديا، وعندما نالت جمهورية تشيكوسلوفاكيا استقلالها في عام ١٩٢٩ كانت هناك حركة تشيكية في المدن الصناعية التي يكون فيها العمال من التشيكيين . وفي المناطق التي يقطنها المتحدثون باللغة الالمانية فصلت جميع الجمعيات التي كانت ترتبط بالمركز في فينا وتم تكوين اتحاد خاص لها يضمها جميعها . . ولم تندمج الحركتان بالرغم من علاقات الود والصداقة التي كانت قائمة بينهما . وكان اتجاه هاتين الحركتين مرتبطا بالحركة الديمقراطية الاشتراكية من الناحية السياسية ، لذلك قامت القوات الالمانية حينما احتلت تشيكوسلوفاكيا وحينما ضمت منطقة السوديت اليها على حسب معاهدة ميونخ بتعطيم هاتين الحركتين وحل جميع المنظمات وتسليم جميع السلع والمحال الى التجار .

وقد اختار الكثير من التعاونيين الذين يتحدثون اللغة الالمانية النفى بدلا من العيش في ظل النظام النازي ، وبعد انتهاء الحرب وحصول التشيكيين على استقلالهم بدأت هاتان الحركتان النشاط من جديد ولكنهما سرعان ما ذابتا في ظل النظام الشيوعي .

ويشبه تاريخ الحركة التعاونية الاستهلاكية في بولندا تلك الحركة التي ظهرت في تشيكوسلوفاكيا في بعض النواحي ، اذ ظهرت الحركة في بدايتها بين العمال الصناعيين ومرت بثلاث مراحل مختلفة ومعادية ، نتيجة احتلال روسيا وبروسيا والنمسا . وعندما نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الأولى كانت في حاجة الى ادماج كل الاتجاهات التعاونية والتخلص من الاختلافات من أجل إعادة بناء البلاد التي حطمها الاحتلال . وقد أمكن تحقيق جزء كبير من التقدم خلال الفترة التي بين الحربين العالميتين ، ولم تكن هذه الحركة التعاونية في الواقع حركة خاصة بالطبقة

العمالية فقط اذ ظهرت حركة ريفية تعاونية تسير جنباً الى جنب مع حركة العمال، وكذلك حركة مجموعة الطبقة المتوسطة وبخاصة الموظفين العموميين ورجال الجيش الذين كانوا يمتلكون الجمعيات التعاونية . ولم يؤد الاحتلال الالماني في الفترة من ٣٩ - ١٩٤٥ الى تحطيم هذه الحركة لانها في الواقع كانت تخدم عمليات توزيع المواد الغذائية والاحتياجات اليومية ، وبعد الحرب عادت الحركة الى أقصى نشاطها وزادت أهميتها بين الطبقات المختلفة من الشعب .

أما في يوغوسلافيا فقد أدى وجود الاقليات القومية الى تقسيم الحركة التعاونية لاقسام صغيرة متعددة أكثر من الوضع القائم في بولندا . وكانت أكبر حركة للتعاون الاستهلاكي في يوغوسلافيا خلال الفترة السابقة للحرب انما هي الحركة التي كان يقودها الموظفون العموميون بما فيهم من عمال الدولة والسكك الحديدية والمناجم .

وفي المجر كانت هناك حركة عمالية مرتبطة ارتباطاً كبيراً ببودابست التي تشرف عليها الدولة وذلك بالإضافة الى حركة تعاونية من الفلاحين تقوم بتوزيع المؤن الزراعية . وقد أنشئت المنظمة التي يتركز نشاطها في الاتجار بالجملة والاتحاد التعاوني والذي أطلق عليه لفظ « هانجيا أي النملة » « Hangya » في أواخر القرن التاسع عشر بتحريض وتشجيع من « كاريولي » الذي كان يمثل القيادة الارستقراطية في البلاد ، لذلك قبلت السلطات المحلية هذا الوضع . وكانت هذه المنظمة جادة في نشاطها ، ولكنها أخطأت فيما بعد لانها لم تستطع أن تغير من روح القوضى والظلم الذي كان قائماً في نظام توزيع الاراضي في المجر .

وفي بلغاريا كانت الحركة أكثر توحيداً وديمقراطية من أي مكان آخر ، اذ كانت تضم جمعيات محلية للاتجار بالقطاعي وأخرى للاتجار بالجملة وهيئات للانتاج ، كما كانت هذه الحركة نشيطة في تنفيذ الوسائل التعليمية وفي نشر الدعاية وفي تكوين الهيئات النسائية .

أما رومانيا فلم يكن فيها نشاط كبير في مجال التعاون الاستهلاكي قديماً وذلك بالرغم من أنه كان هناك اتحاد تعاوني اقليمي في منطقة ترانسلفانيا ظل يعمل بجد ونشاط طوال عدد من السنين . وقد أصبحت الحركة التعاونية في هذه البلاد جميعها تشكل جزءاً من نظام الحكم القائم الذي يسيطر على الاقتصاد ويوجهه ، لذلك فان هذه الحركة لم تستطع أن تحقق نشاطاً مستقلاً . هذا على حين كانت كل من يوغوسلافيا وبولندا اللتين تتمتع فيهما الجمعيات التعاونية بكيان ذاتي وشبه استغلالي نتيجة اتصالها بالجمعيات التعاونية في الدول الاخرى تحققان هذا النشاط .

وقد مارس التعاون الاستهلاكي في الاتحاد السوفيتي نشاطه في

ظل هذا النوع من الاوضاع السابقة الذكر ، واستطاعت روسيا أن تحقق تقدما ضئيلا تحت نظر واشراف وشك الحكومة فى الفترة السابقة لثورة ١٩١٧ ، أما بعد الثورة فقد قام الشيوعيون بقتل نشاط هذه الحركة وأعيد تنظيمها فى شكل جديد استنادا الى السياسة الاقتصادية الجديدة التى وضعها لينين . ثم زادت أهمية هذه الحركة فى المدن وفى جميع أنحاء البلاد فى ظل خطة السنوات الخمس للتنمية اذ زاد عدد أعضائها الى أعداد خيالية وزادت قيمة تجارتها وكونت اتحادا فيما بينها ، وأصبحت هيئة التجارة بالجملة التى يطلق عليها اسم « مراكز التجارة » Centrosayus . الذى يعتبر أحد الهيئات الرئيسية التى تشرف على تجارة الاتحاد السوفيتى مع الخارج .

وفى عام ١٩٣٥ تم نقل جميع محال وجمعيات الحركة التعاونية من سيطرة واشراف الاعضاء الى سيطرة واشراف الدولة . ومنذ هذا التاريخ أصبحت الجمعيات التعاونية تعمل وتهتم بالعمل على حل جميع المشاكل الخاصة بالتموين وتقديم السلع الاستهلاكية فى جميع أنحاء البلاد ، وقد استمر هذا الوضع حتى الآن .

وبالرغم من الاشراف التام والسيطرة القوية على هذه الجمعيات التعاونية فانها تشبه الى حد بعيد الجمعيات التعاونية فى البلاد الأخرى ، وهى تقوم فى الريف جنبا الى جنب مع المزارع الجماعية وتبيع للفلاحين المواد الغذائية والملابس والسلع الترفيهية التى لا تستطيع المزارع الجماعية أن تنتجها ، ويدير هذه الجمعيات التى فى الريف لجنة خاصة من بين الاعضاء ، وادارة منتخبة فى اجتماع عام يحضره أعضاء الجمعية .

ولا تواجه هذه الجمعيات أية منافسة الا من جانب بعض الأفراد الذين يقومون بصناعة بعض الاشغال اليدوية ، وهذا يعنى أن هذه الجمعيات هى المجال التجارى الوحيد والموزع الوحيد لمنتجات الدولة أو منتجات مزارع الجمعيات التعاونية ، لذلك فليس أمامها أى مجال لاختيار السلع لانها هى المجالات الوحيدة التى لا يوجد غيرها .

والاتحاد السوفيتى يعتبر مكانا للاستهلاك الموجه وكذلك للانتاج الموجه حتى فى أوقات السلم ، لذلك تنال كل جمعية تعاونية نصيبها من السلع والزبد والأحذية والدراجات وخلافه .

أما التعاون خارج أوروبا والاتحاد السوفيتى فقد سار ببطء أقل من مستوى الحركات فى هذه الدول . وهناك بلا شك عدة جمعيات شملت طريقها بنجاح ، وأخرى مازالت تتعثر فى طريقها كالحال فى الدومينيون البريطانى والارجنتين ، أما فى الولايات المتحدة فالوضع يعتبر غير عادى اذ استمرت الحركة التعاونية هناك فى حالة نشاط بين مجموعات الطبقة

المتوسطة على أساس انها اتجاه مذهبى لا من أجل حاجة اقتصادية ، ولقد بذلت عدة جهود من أجل خلق دوافع اقتصادية وذلك عن طريق الدعاية للمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية وخلق سلسلة من المحال التجارية فى كل مكان أو منطقة مع الاعلان المستمر عنه وانخفاض مستوى أسعاره . وفى الوقت نفسه قامت المجتمعات الفنلندية الريفية التى فى المنطقة الوسطى الغربية من الولايات المتحدة حول البحيرات العظمى بتكوين منظمة تعاونية على النمط الذى فى فنلندا نفسه أى متاجر ريفية تبيع الاحتياجات المنزلية والزراعية أيضا . وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى تاجرت هذه المجتمعات أيضا فى المنتجات البترولية نتيجة استخدام السيارات والجرارات وخلافه وهى أمور تخدم المستهلكين .

وقد تطور التعاون الاستهلاكى فى اليابان بين الحربين العالميتين ولكنه لم يصل الى الصين . أما فى الهند فقد كان حركة محلية على حين كانت حركة سيلان فى نشاط وازدهار وخاصة خلال الحرب وقد وصلت العضوية فيها الى عدة ملايين فى جميع أنحاء الجزيرة وأمكن اقامة مخازن عامة وجمعيات للاتجار بالجملة تستورد السلع والجهزة من الخارج وتشرف عليها هيئات مدربة تدريباً فنياً .

وقد فشل عدد قليل من الجمعيات التى فى الحضر فى مواجهة تيار المنافسة ونتيجة لذلك لم تستطع المؤسسة التعاونية للاتجار بالجملة أن تتقدم الا فى الحدود التى رسمتها الدوائر الرسمية . أما الجمعيات التعاونية فى المدن الصغرى والقرى فقد استطاعت أن تحقق تقدماً نتيجة مساعدة مؤسسة الاتجار بالجملة والمؤسسات الاقليمية .

أما فى قبرص فقد سارت حركة التعاون الاستهلاكى بخطوات متطورة سريعة دون توقف وخاصة خلال فترة التوتر السياسى ونجحت فى أماكن أخرى من آسيا وافريقية بالرغم من أن بعضها قد واجه الكثير من المشكلات والصعوبات . وتتركز الصعوبات الحقيقية التى واجهت مثل هذه الجمعيات فى كيفية الحصول على السلع المطلوبة بأثمان معقولة وفى كيفية اختيار الهيئة المشرفة على عمليات الجمعيات التى تمتاز بالامانة والكفاية فى العمل .

الفصل الخامس المصنع التعاوني

كانت فكرة انشاء ورش يكون العمال فيها هم اسياد انفسهم ويعملون على حسب احكام يضعونها بانفسهم ويخططون منتجاتهم ثم يبيعونها ويقسمون ما يحصلون عليه بين انفسهم - كانت هذه الفكرة من بين الافكار الاولى التي تحمس لها التعاونيون ، وكانت هذه الفكرة محافظة في ذاتها ، اذ يمكن ارجاعها الى نظام المصانع والورش التي كانت قائمة قبل الثورة الصناعية والتي كانت تمتلكها العائلات ، لذلك لاقت هذه الفكرة اذنا مصغية عند العمال المهرة الذين يترحمون على الايام الماضية التي كانوا يتمتعون فيها باستقلالهم ، ولكن هذه الفكرة لم تلاق تأييدا كبيرا لانها لم تلائم نفسها مع الاتجاه الحديث نحو الانتاج الضخم واستثمار رأس المال الكبير في شراء الآلات واستخدام العمال غير المهرة وأنصاف المهرة ، فلم يعد لانتاج الورش المستقلة النجاح الضخم الذي كانت تلاقيه مخازن المستهلكين أو بنوك الفلاحين أو هيئات التسويق .

وتعتبر حركة التعاون الانتاجي الصناعي في انجلترا أكبر وأقوى الحركات التي من هذا النوع في جميع أنحاء العالم ، وقد ظهرت بشكل ملحوظ في ثلاثة مجالات من الصناعات ، وهي صناعة الملابس وصناعة الاحذية العادية والاحذية ذات الرقبة (بوت) والمطابع، ويلاحظ في جميع هذه الحالات أن درجة الكفاية فيها عالية وأن التصنيع فيها قد استخدم جميع الانواع الحديثة من الآلات .

لقد كان من السهل على مجموعة معينة من العمال وجدت نفسها في حالة بطالة أو طردت من العمل نتيجة نزاع بينها وبين صاحب العمل أن تتعاون فيما بينها لافتتاح عمل لحسابهم الخاص قد يكون فيه أمل كبير في النجاح ، وقد يكون من الصعب جدا عليهم أن يعتمدوا تماما على مواردهم الخاصة فقط في شراء الآلات والمواد الخام والقيام بتسويق المنتجات على حسابهم الخاص ، ولكنهم في الواقع لم يقفوا وحدهم وسط هذا التيار اذ أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية كانت على استعداد دائما لشراء منتجاتهم والمساهمة معهم في رأس المال أيضا .

وبالرغم من ذلك فإن هذه الحركة قد أصابها الانهيار والتدهور ،

اذ فى بريطانيا الآن ٤٢ جمعية انتاجية صناعية فقط تضم ما يقرب من ١٢ ألف عضو وتستثمر مبلغ ٦ ملايين جنيه تقريبا ، وهذا المبلغ يعتبر مبلغا ضئيلا اذا قيس بما يستثمر فى الحركة التعاونية الاستهلاكية والزراعية . وفى جميع هذه الجمعيات تقوم لجنة الادارة التى يتم اختيارها بوساطة الاعضاء فى الاجتماع السنوى العام بالاشراف على نشاطها ، وتضم هذه الاجتماعات عددا من الاعضاء الممثلين للجمعيات التعاونية الاستهلاكية التى تشترك بنصيب فيها ، ويضم الاجتماع السنوى العام أيضا أعضاء من العمال أو عائلات العمال الذين أحيلوا الى التقاعد ولا يزالون يساهمون فى هذه الجمعيات ويحصلون على أرباحها . ولا يمكن القول بأن جميع أعضاء هذه الجمعيات من العمال فقط ، اذ أن هناك عددا من الفئات غير العمالية أو صبية العمال غير المهنيين أو الفنيين الذين يمرون بمرحلة التدريب ، وبعد أن تقوم الجمعية بدفع أرباح الاسهم تقوم بتوزيع الأرباح فى صورة مكافآت أى مبالغ أخرى الى العمال وحملة الاسهم والمستهلكين . وفى لايسستر شاير ، نورث هامبتون شاير ، مركز مصانع الملابس والاحذية ذات الرقبة (البوت) ، أما الاتحاد الانتاجى التعاونى الذى تشترك فيه جميع الجمعيات التعاونية فمقره لايسستر ، وأما جمعيات الطباعة فهى موزعة فى أماكن مختلفة ، وتقوم بنشاطها الموكل اليها من الجمعيات التعاونية والحركة التعاونية الاستهلاكية العامة ونقابات العمال والافرع المحلية من حزب العمال وغيرها ، وهناك أنواع أخرى من النشاط الصناعى مثل المخابز فى اسكتلندا ومصانع الاقفال فى ويلز وغيرها .

ولا ينبىء المستقبل بأن حركة الجمعيات الانتاجية الصناعية فى انجلترا سوف يزداد أعضاؤها زيادة كبيرة على مر الايام ذلك لان الاتجاه العام يميل الى الانتاج الكبير كما ان المؤسسات التى تكلف كثيرا والاعتمادات المتراكمة للحركة الاستهلاكية غالبا ما تستخدم فى جمعيات التعاون للاتجار بالجملة أكثر مما تستخدم بوضعها فى استثمارات جماعات جديدة من العمال .

ويرجع تاريخ الحركة التعاونية الانتاجية العمالية فى فرنسا الى عام ١٨٤٨ حين بدأ أول تفكير فى المبادئ التعاونية وحين تم انشاء المصانع والورش القومية على الاسس التى وضعتها الاشتراكية لويى بلان ؛ ولكن هذه المصانع والورش لم تنجح لانها قامت على أساس تنظيم سريع ولم يكن هناك أية فكرة عن كيفية اختيار الأعضاء أو الجهود التى يجب أن تبذل لتنفيذ المشروعات ، حقا لقد كان هناك اشراف ديمقراطى على هذه المنظمات ولكن لم تكن هناك مسئولية ديمقراطية ، لذلك انهارت الحركة ؛ وبالرغم من ذلك فقد نجحت فى بعض الحالات نتيجة الجهود المركزة الناجحة التى قام بها أفراد معينون .

ومن بين هؤلاء الافراد الذين قاموا بتنفيذ مشروع المواعد «جودان» فقد أنشأ مصنعا خاصا في الشمال الشرقي من فرنسا بالتعاون مع شريك آخر وعند ما توفي جودان في عام ١٨٨٨ ترك مصنعه للعمال الذين يمتلكوه امتلاكا تعاونيا مشتركا ، واشترك معهم أهالي الاحياء التي يعيش فيها العمال ، لذلك أطلق عليه اسم «المصنع العائلي» Famillistere وقد تم اعداد الاحياء بمحال تعاونية ومدارس وحديقة عامة ، وينقسم الاعضاء في هذا التنظيم الى عدة طبقات :

الطبقة الاولى منها هي طبقة العمال الفنيين الذين يعتبرون أعضاء في الجمعية العامة والذين لهم الحق في اختيار مجلس الادارة والاشتراك في ادارة الحى ، ويتم توزيع الارباح بين المنح يعطاها العمال والفوائد التي تمنح على رأس المال مع وجوب تحيز لمصلحة العمال أنفسهم ، ولكن هذه الجمعية لم تستمر طويلا اذ تحطمت خلال الحرب العالمية الاولى ، ولكن أعيد تكوينها بعد هذه الحرب مرة أخرى .

ويعتبر هذا المثال مثالا شاذا في تاريخ الحركة التعاونية في فرنسا ، اذ أن الأمثلة العادية تبتدىء عادة باشتراك وتعاون العمال خلال فترة تعطلهم أو بعد اضراب غير ناجح في اقامة مثل هذه الجمعية التعاونية .

ومن بين الجمعيات التي تم انشاؤها في فرنسا جمعية خاصة بصناعة الآلات الدقيقة أو الحساسة وقد ابتدأت منذ نصف قرن بثلاثة أو أربعة من صناع الآلات الدقيقة أو الحساسة الذين طردوا من العمل والذين استطاعوا أن يخترعوا آلات للتصوير وأن يرتفعوا بمستوى هذه الجمعية التي أصبحت الآن تضم خمسة مصانع حديثة في باريس يعمل بها ما يقرب من ١٥٠٠ عامل ، وتستثمر ما يقرب من ٤ ملايين جنيه . وتقوم هذه المصانع أيضا بصناعة أجهزة التليفونات في فرنسا ، وكذلك الأجهزة الحساسة الخاصة بالقياسات التي تتركب في السفن والطائرات ، وتدير هذه الشركات مدارس خاصة للتدريب يدخل فيها أعداد ضئيلة جدا مختارة من الشباب الذين لا تزيد سنهم على أربعة عشر عاما للتدريب على الصناعات الدقيقة ، كما انها تستخدم عددا من العمال غير الفنيين في أعمال مختلفة ممن ليسوا أعضاء في هذه الجمعية ، ولكنهم يتلقون أجورا على أساس أجور الاعضاء نفسه .

ويلاحظ ان جو هذه المصانع جو أخوة وصداقة ، كما ان النظام هناك يعتبر شيئا اختياريا ليس فيه نوع من الفرض أو الاجبار على اتباع قواعد معينة من السلوك .

وهناك جمعيات أخرى كبيرة تقوم بصناعة المعدات الكهربائية وهي المصانع التي أدخلت في فرنسا نظام تغطية الكابلات والاسلاك الكهربائية

بطريقة عازلة من البلاستيك لأول مرة . وتقوم أيضا هذه الجمعيات بصناعة
اطارات الصلب للمباني ، وأسياخ الحديد الذى يوضع فى الخرسانة ،
وكتل المعادن التى لم تتم صناعتها وغير ذلك من الاعمال الانشائية وبجانب
ذلك جمعية تقوم بصناعة أثاث المنازل أيضا ، وهناك عدة جمعيات للنشر
والطباعة وللتعدين وللرخام وغير ذلك ويعمل معظمها على أساس عقود
تبرمها مع الحكومة .

وتشتغل معظم هذه الجمعيات فى الاشغال العامة وعمليات البناء
ان الحركة التعاونية الانتاجية فى فرنسا تتميز بمساعدة الحكومة لها
وهو أمر يشبه موقف الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى إنجلترا من
الجمعيات الانتاجية هناك اذ أنها تساهم بجزء من أسهم هذه الجمعيات
الاخيرة . أما فى فرنسا فان هذه المساعدة تأتى عن طريق بنك التعاون
الذى تكون لهذا الغرض .

ويقوم الاتحاد القومى لجمعيات العمال الانتاجية ، الذى يمثلهم فى
المناقشات مع السلطات العامة ، بقيادتها وتقديم المشورة بشأن تكوين
جمعيات جديدة ووضع أحكام جديدة والمساعدة فى حل المشاكل القانونية
والحسابية والقيام بأعمال التحكيم والتوفيق بين الاعضاء والجمعيات
وبين الجمعيات والجمعيات وبين الجمعيات والنقابات ، وكذلك ادارة
بعض الاموال من أجل تأمين الاعضاء اجتماعيا والاشراف على العيادة
الطبية التى أقيمت أخيرا ويقوم بالتوجيه والاشراف على جميع هذه الجمعيات
التي فى باريس أكثر من ثلثها .

ويعتبر تعاون العمال الانتاجى فى فرنسا من أعقد وأصعب أنواع
التعاون لانه لا يتعلق بنشاط أعضائه فقط ، وانما يتركز حول مهنتهم
ووسائل كسب عيشهم ، لذلك فان الاتصال فى هذه الحالة مباشر مع
الافراد ومؤثر فى طريقة حياتهم وهو أمر قد ينتج عنه دائما كثير من
المشاكل والمصادمات .

أما فى ألمانيا فان جمعية التعاون الانتاجى للعمال لم تخط أية
خطوة ايجابية تبشر بالنجاح وهناك فى ألمانيا ٧٤ جمعية تعاونية عمالية
منها ١٥ جمعية للمكفوفين أو غير القادرين ولم يكن لهذه الجمعيات أى
دور تأثيرى ، فالعامل الالمانى عادة يخضع لنظام العمل العام فى المصنع
الذى يعمل فيه أو يحاول أن يجعل لنفسه كيانا عن طريق الجمعيات
التعاونية وعن طريق توفير الائتمان أو المواد الخام أو من أجل تسويق
ناتج عمله الخاص .

ولقد كان هناك تطور كبير فى الجمعيات الانتاجية العمالية فى إيطاليا
وخاصة فى مجالات البناء والصناعات الصغيرة التى يكون فيها مجال للفن

الفردى ، وقد استمرت هذه الجمعيات فى نشاطها فى ظل الحكم الفاشى .
وتهتم هذه الجمعيات بأعمال الانشاءات وبناء الطرق وحفر القنوات
وتصريف المياه وتجفيف المستنقعات ، لذلك أدت الجمعيات التعاونية
الخاصة بأعمال البناء والانشاء دورا كبيرا فى إعادة بناء ايطاليا بعد الحرب
وفى مشروعات الاسكان ، وتعين كل جمعية مهندسيها الخصوصيين ،
وتضع لنفسها قواعد وقوانينها الخاصة بالمناقصات الحكومية وبالمبالغ
التي تحصل عليها مقدما لتغطية نفقات الاعمال التي تقوم بها .

وقد تم تأميم جميع الصناعات الثقيلة فى الاتحاد السوفيتى ، أما
الصناعات الخفيفة فكان معظمها يتركز فى أيدي جمعيات عمالية يطلق
عليها اسم «Artels» وتقوم بنشاطها على حسب عقود حكومية وعلى أساس
قروض تقدم اليها من الدولة كالحال فى فرنسا بالرغم من أن معظم انتاجها
موجه للاستهلاك .

ونظرا لان هذه الجمعيات تخضع لنظام تخطيط الاقتصاد العام
مما لا يجعلها تتعرض لهزات مثلما تتعرض الجمعيات التي فى الاقتصاد
الححر فانها مع ذلك جميعا تواجه مشاكل الادارة وكفاية العمال وتدريبهم
والاشراف الداخلى مثلما تواجه جمعيات أوروبا الغربية ، وقد استطاعت
هذه الجمعيات أن تنمى الفنون بين الفلاحين فى روسيا فشجعتهم على
صناعة البرودويه والسجاد والحفر على الخشب وصناعة اللعب .

وفى الصين تلقت هذه الحركة التعاونية الصناعية الكثير من العناية
خلال فترة الحرب الطويلة مع اليابان ، واستطاعت هذه الحركة أن تحافظ
على هيكل النشاط الصناعى وأن تعبئ عددا كبيرا من اللاجئين القادمين
من المناطق المحتلة فى الصناعات الصغيرة . وكان عمل هذه الجمعيات
من الاعمال الرائعة التي تمت فى مثل هذه الظروف ووسط مثل هذه
الصعوبات ، وذلك بالرغم من أن الانتاج كان يخرج بصورة سريعة وغير
دقيقة نظرا لعدم تدريب الذين يعملون به تدريبا كافيا وللنقص فى
المعدات الصناعية . ثم تطورت هذه الجمعيات بعد هذه الحروب الطويلة
وأصبحت مصانع كبيرة فى المدن التي على الساحل الى أن جاءت الثورة
الشيوعية وأخضعت جميع هذه الصناعات للدولة لذلك اختفى الطابع
التعاونى من الصين تماما بعد اسدال الستار الحديدى عليها .

ومن المشكوك فيه ان تنشط حركة تعاونية انتاجية صناعية فى البلاد
الاوربية التي تطورت تطورا هائلا فى الصناعة لان معظم هذه الجمعيات
الانتاجية التعاونية لا تظهر الا عند حاجة العمال الى الاندماج والتعاون
نتيجة تعطيلهم وهى أمور لا تبدو معقولة الا فى أوقات الكساد أو
الازمات .

أما في بريطانيا فان تأمين الصناعات الثقيلة والتوسع في اشراف الجمعيات التعاونية الاستهلاكية على انتاج السلع الاستهلاكية يبدو انه الطريق السليم لزيادة التنمية الصناعية . وقد يكون هناك مجال كبير لانتشار هذا الاتجاه في الدول التي ما زالت تمر بمرحلة التصنيع والتي ترغب في تجنب استثمارات ودروس الاموال الخاصة في التنمية الاقتصادية ويمكن أن يتحقق هذا الاتجاه بشكل خاص في الصناعات الخفيفة والصناعات التي تنتشر في المناطق الريفية .

الفصل السادس الفلاح والائتمان التعاوني

تختلف مشكلة الرجل الذي يعيش من أرضه عن مشكلة عمال المدن ، اذ أنه مرتبط بأرض ويمارس نشاطا محدودا بالرقعة التي يعيش منها وعليها ، والتي لا تطلب منه الا مجهودا معيناً وتمنحه مقابل ذلك كمية محدودة من الغذاء والكساء . وحتى هذه الكمية نفسها نجدها تنذبذب من عام لآخر على حسب الجو ، فاذا أراد أن يحصل على نسبة أعلى من الغذاء عن طريق أرضه وجب عليه أن يبذل مجهودا أكثر فيها ، وأن يستخدم فيها نسبة أعلى من الأسمدة ، وقد كانت هذه الفكرة هي الأساس الاول للثورة الزراعية التي بدأت في أوروبا منذ أكثر من ١٠٠ عام ، وما زالت تشتق طريقها في كثير من الدول الآسيوية والأفريقية . ولكن الخطوات الزراعية بطيئة : اذ يجب القاء الحبوب وانتظارها ، فترة قد تطول وتصل عشرة شهور ، ويجب على الفلاح أن ينتظر ميلاد العجول عشرة شهور أيضا وانتظارها ثلاث سنوات حتى يمكن أن تنتج البانا ، فعندما يصل الى هذا الحد يستطيع أن يأكل خبزه وزبدته وجبنه وقد يستطيع أن يبيع الفائض عنده الى المدن القريبة ، وبالرغم من أن الفلاح قد يستطيع بيع مثل هذه السلع بكميات تتفاوت على حسب قدرته في الاسواق القريبة فانه ليس في وضع قوى مثل وضع العامل الذي يبيع عمله لصاحب العمل .

كان فريدريك رافيزين (١٨١٨-١٨٨٨) سييدا لعدة قرى في أرض الراين . ولقد تقلب تاريخه من جندي بالجيش الى مقاول لانشاء السكك الحديدية (فقد بنى خط السكة الحديدية على طول الجهة الشرقية من نهر الراين) الى تاجر في الخمر . ولقد كان كاثوليكيًا مخلصا مؤمنا بالفضائل المسيحية ، وكان يهتم اهتماما خاصا برفاة الذين يعملون في خدمته . لقد حدثت أيام اشتدت فيها الفاقة قام فيها بارسال مندوبين عنه للاحسان الى الفلاحين الذين وقعت عليهم الضائقة ، لكنه مع ذلك كان يعلم أن ذلك ليس معناه فائدة دائمة تعود عليهم ، اذ أن الفلاحين كانوا دائما في قبضة المرابي ، لذلك رأى رافيزين أنه يجب على الفلاحين الزراعين أن يتعلموا كيف يساعدون أنفسهم بأنفسهم ، ولكن الفلاح لن يفعل ذلك الا بعد أن يكون قد استطاع تصفية ديونه ، وأن يبدأ من

جديد ، وهذا الوضع لم يكن يتيسر للفلاحين لأن عبء الديون كان يجثم باستمرار فوق صدورهم . لذلك فكر رافيزين أنه لو أمكن اغراء قرية كاملة بأن يثق كل فرد فيها بالآخر وأن يتعاون الجميع من أجل تحقيق هدف مشترك واحد فان فشل أى عضو من هذه القرية لن يكون له أثر كبير على المجموع .

وكان من نتيجة هذا النوع من الافكار ظهور بنك الائتمان التعاونى الذى يشبه محال التعاون الاستهلاكى فى أنه يتعامل مع رجال على مستوى عال من الاخلاق فى قرية معينة واحدة ، أما الاعضاء الذين يجيئون من مسافة بعيدة فهم أعضاء غير مرغوب فيهم ، لان التفاهم المتبادل والثقة العميقة هما أساسا المشروع .

وبالنسبة لرأس المال فهو غير محدود لأن أسهم البنك غير محدودة، اذ أنه يرغب دائما فى القيام بأقصى حد فى عمليات التسهيل المالى أمام الفلاحين .

وقد ظهر الكثير من الآراء حول القيمة الادبية للمسئولية غير المحدودة كنوع من التدريب على تحمل المسئولية التعاونية والطريقة التى يتم بها اقراض الفقراء -الذين لا يمتلكون شيئا- مبلغا كبيرا من المال بصفة جماعية .

والواقع أن هناك بعض الحق يكمن فى هذه الفكرة، ولكن من المشكوك فيه أن مثل هذه الأفكار قد راودت رافيزين ذلك لان فكرة المسئولية غير المحدودة كانت هى القاعدة فى جميع الاعمال التجارية فى ألمانيا فى أيام رافيزين ، لذلك لم يكن أمامه أى مجال للاختيار . وكان الحال فى محال التعاون الاستهلاكى أن يتمتع كل عضو بصوت واحد أما الاشراف والرقابة فيتרכזان فى أيدي لجان ادارية صغيرة ولجنة اشرافية كبيرة يتم انتخابهما بوساطة الاعضاء .

ولم تكن الارباح توزع ، ولكنها كانت تحفظ حتى يمكن تكوين رأسمال يمكن تقديم القروض منه فى المستقبل ومن الطبيعى أنه كان لابد من تخفيض نسبة الفوائد .

ولقد كون أول رأسمال للجمعية بالاقتراض من الغير وربما من رافيزين نفسه ، التاجر الغنى ، أو من أى شخص آخر يشابهه . وكانت القروض تقدم فقط الى الاعضاء وبناء على طلب كتابى الى اللجنة التى تقوم بدراسته بكل عناية ، وكان القرض يقدم من أجل هدف معين ذى طابع انتاجى بحيث يستطيع أن يستعيد نفسه ومعدل الفائدة على الاقل ، وتأتى البنود ضمن هذه الاهداف وكذلك البقرة والمحراث واصلاح المباني .

ومن الممكن أن تكون القروض قصيرة الأجل بالنسبة لانتاج المحصول الواحد أو متوسطة الأجل بالنسبة لعامين أو ثلاثة أى فى المدى الذى تستطيع فيه البقرة أن تدربنا . أما القروض الطويلة الأجل فلم تكن قائمة حتى برهن الأراضى والعقارات . ولم تكن الجمعية ترغب فى أن يتقيد رأسمالها ، وكانت فى الوقت نفسه تجد نفسها فى حالة حرجة إذا أصبحت مالكة للأرض المرهونة .

لقد كان المقترض يربط نفسه بوعد قاطع لاعادة دفع المبلغ المقترض ثم يأتى بضامين من جيرانه اللذين يضمنانه بالقيام بدفع المبلغ اذا فشل فى دفعه فاذا فشل الثلاثة معا فى دفع المبلغ فان المسئولية غير المحدودة تؤدى دورا فى هذا الوضع وتقوم بمواجهة الخسارة الناشئة عن مثل هذا الوضع ، لذلك وضعت عدة ضمانات يشرف عليها عدد من الاعضاء لمواجهة أى خطر قد ينشأ عن التوسع فى عملية القروض .

ولم يكن اهتمام الجمعية هو مجرد استرداد المبلغ المدفوع وانما قيام المقترض بشراء ورعاية البقرة والحيوانات والمحصول مقابل هذا المبلغ وفوائده .

لقد أفاد الفلاح من ذلك على أشكال عدة : فهو قد استطاع أن يحصل على رأس المال مقابل فائدة منخفضة ، واستطاع أيضا أن يساوم من أجل طلباته ، وشرائها بسعر معقول وأن يدفع القيمة نقدا ، كذلك استطاع أن يبيع محصولاته أو الجبن الذى ينتجه الى من يريد بالنقد ، وهو أمر يساعده كثيرا على رفع مستوى زراعته .

ولم تكن بنوك الائتمان حتى وقت قريب مجرد بنوك لتجميع الاحتياطات وانما كانت أيضا تسحب من ودائع الذين يسكنون فى القرى ناظر المدرسة ، وناظر المحطة ورجل البوليس الذين يدخرون جزءا من أموالهم ، وبهذه الطريقة تستطيع القرية أن تكون ذاتية التمويل .

ولقد كانت الخطوة التالية هى كيفية ربط بنوك القرى بعضها ببعض فى اتحاد عام ، لان هذه الخطوة كانت ذات فائدة كبيرة ، كان يمكن تكوين هيئة استشارية مركزية ومركز لخدمات المحاسبة والتفتيش الادارى والمالى . وفى الوقت نفسه يصبح من الممكن بل من السهل تجميع مصادر الثروة فى نهر ومصنب واحد : فالبنوك التى أقيمت من قبل فى القرى قد استطاعت أن تكون احتياطيا كبيرا يزيد كثيرا على مبالغ القروض ، فاذا أمكن اعادة استثمار جميع هذه المبالغ فى بنك اقليمى فانه يستطيع أن يكسب فوائد صغيرة يمكن اقراضها من جديد لبنوك القرى التى تم تكوينها حديثا . ومن الممكن أن تواجه البنوك الحديثة مشكلة عجز فى المدفوعات السائلة كما أن البنوك القديمة قد تنشأ فى الاحياء التى يكون

فيها الفقر دافعا قويا لزيادة الطلب على القروض أو يكون ظهور تطورات في نظام الزراعة أمرا يتطلب زيادة الاستثمار .

ان المرحلة الاخيرة بعد ذلك انما هي وجود بنك ائتمان زراعي قومي يضم جميع المصادر والاحتياجات التي تتطلبها المنطقة .

ونجد الائتمان التعاوني الزراعي في شكله الكامل الذي وصفناه سابقا في عديد من الدول الاوربية حيث كانت الحركة تسير ذاتيا تساند نفسها بنفسها ، ولقد شجعت على الادخار الامر الذي نتج عنه وجود فائض كبير في الاستثمار سواء في السندات الحكومية أو في غيرها من المنظمات التعاونية التي قد تكون منظمات عاملة في ميدان التجارة أو بنوكا تعاونية للمرهون تقوم باقراض الفلاحين على آجال طويلة .

وتقوم الحكومة القومية في أماكن أخرى ، وهي تلك الحكومة التي تعترف بالقيم الاجتماعية والاقتصادية بالحركة التعاونية ، بدور رئيسي عن طريق المساهمة في أموال الائتمان ، وبخاصة عن طريق بنك وطني متخصص في العمليات التعاونية وتحت نوع معين من الاشراف المشترك بين الدولة والهيئات التعاونية المقترضة .

ويعتبر بنك التعاون الالماني من هذا النوع ، وذلك بالرغم من أن البنوك التعاونية المحلية والاقليمية تتمتع بقوة مالية متينة حتى انها لا تحتاج الى أي قرض خارجي ، ولقد كانت تعمل فيما مضى ، وما زالت تعتبر كذلك أساسا ، لعمليات المقاصة بالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية .

وتقوم الدولة في فرنسا بمساعدة هيئات الائتمان الزراعي ، لأن الفكرة الأساسية خرجت في الواقع من جانب الدولة لا من جانب الافراد . وبالرغم من وجود بنوك للقرى ولجان للقرى فان البنك الاقليمي لا يزال يؤدي دورا رئيسيا كما يقوم بالاشراف الحقيقي على سياسة الائتمان . ويتم اقراض الفلاحين على آجال قصيرة ومتوسطة وطويلة حتى عشر سنوات بشرط أن يكون الفلاحون أعضاء في بنوك القرى على ضمانهم الخاص وضمن زوجاتهم لهم . وهناك أيضا قروض تقدم لمجموعات من الفلاحين الذين يرغبون في تنفيذ بعض الخدمات التعاونية مثل انشاء المطاحن ومعاصر الخمر .

ولقد تم اقتباس النظام الفرنسي مع بعض التعديلات في المستعمرات الفرنسية السابقة ، وفي بعض البلاد المستقلة الأخرى مثل مصر واليونان ، أما المناطق الأخرى وبخاصة وسط وشرقي أوروبا فتنتهج اتجاه الحركة الالمانية نفسه . وتقوم معظم حركات الائتمان التعاوني في بلاد مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا على أساس المساواة والكفاية الذاتية نظرا لأن

هذه الحركة قد ظهرت في فترة لم تكن فيها هذه البلاد ذات كيان ذاتي ، فتكوين مثل هذه الاتجاهات كان يعتبر تعبيراً عن الاماني القومية ومحاولة للتدرب على الطرق الديمقراطية والمسئولية الادارية التي برهنت على قوتها فيما بعد حينما نالت هذه البلاد استقلالها بعد الحرب العالمية الاولى .

أما الحركات التعاونية الزراعية الناجحة في جنوبى هولندا فلم تكن تخضع لتوجيهات الدولة وانما كانت ترتبط بالمنظمات الكاثوليكية الخاصة بالمجتمع الزراعى .

ولقد كان من الواضح في منتصف القرن العشرين أن حاجة الفلاحين في بريطانيا من أجل بنك ائتمان لم تتحقق بعد ، اذ لم يكن أصحاب الاقطاعات في وضع يسمح لهم بتقديم كل الرأسمال الثابت اللازم للمزرعة ، أما باقي الزارعين وخاصة المستأجرين فقد كانوا يجدون صعوبة في اقتراض الاموال من البنوك التجارية ، لأن تكاليف المعدات الزراعية كانت في ازدياد مستمر . ولقد تم تكوين منظمة وطنية للائتمان الزراعى في عام ١٩٥٨ بوساطة مجموعة كبيرة من الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعية التعاونية للاتجار بالجملة .

أما الحركة التعاونية الائتمانية في الهند فقد لاقت صعوبات كبيرة وعميقة بين شعب غير مدرب على كيفية المساعدة الذاتية في الاعمال ، لذلك لم يكن النجاح مضمونا .

لم تنجح بنوك القرية في جنب الودائع بنسبة كبيرة ، أما البنوك المركزية فقد استطاعت أن تجنب المصادر الخاصة عن طريق الودائع والاسهم بشكل ملموس .

وقد قامت الحكومة في السنوات الحالية بمد يد المساعدة المالية والتأييد المادى المتزايد : ففي بعض الولايات مثل البنجاب وبومباي ومدراس قام عدد من المسجلين القادرين ، ممن عينتهم الحكومة الهندية ، بالعمل على رفع مستوى الادراك وتحمل المسئولية في القرى الريفية . وقد كان هناك عدد كبير من القرى والاحياء التي ظل ولا يزال فيها التعاون في مرحلة بدائية ، لذلك كان الفلاحون يخضعون فيها للمرابين الذين يقدمون القروض مقابل فائدة عالية وغالبا ما كان الفلاح يعجز عن دفعها فتباع أرضه أو يحتلها المرابى ، ولم تزد درجة تغطية الفلاحين بالخدمات التعاونية والقروض التعاونية في الهند على ٥ ٪ من تعداد سكان الريف هناك .

وقد اهتم التعاونيون الهنود والموظفون العموميون بالطرق التي أدت الى فشل الحركة التعاونية والى عدم تحقيق ما كان ينتظر منها :

فقدت عدة مؤتمرات للمسجلين لدراسة أوجه النقص فيها فى خلال
الإدارة البريطانية ومنذ حصول الهند على استقلالها عام ١٩٤٦ . وقام بنك
الاحتياطى الهندى The Reserve Bank of India بدراسة جميع مشكلات
وامكانيات الحركة التعاونية ووضعت عدة تقارير بشأنها . وبالرغم من
الانتقادات الكثيرة التى توجه الى الجمعيات التعاونية فان الحكومة الهندية
قامت بتبنى الحركة التعاونية كعنصر أساسى من سياستها الاقتصادية
وخصص لها مجال كبير فى مشروع السنوات الخمس الثانى .

وقد تم تطبيق نظام الائتمان التعاونى فى بعض الدول الآسيوية
الأخرى غير الهند : ففي سيلان امتدت حركة التعاون الى أوسع نطاق نظرا
لأن مجال العمل كان محدودا ولأن نسبة التعليم كانت أكبر وأوسع ولأن
الشعب كان على استعداد لتقبل التعاون بسهولة وسرعة .

وينطبق هذا الوضع أيضا على الملايو أيضا حيث تقوم الحكومة هناك
بوضع ودائع اضافية أو استثمار الودائع الخاصة مقابل ضمانات حكومية .
وقد أدى احتلال اليابان الى وقف أعمال هذه الحركة والقاء المسجلين
وهيئاتهم فى السجون أو معسكرات الاعتقال ، وتدمير سجلات الجمعيات
والتسبب فى قتل عمال التعاونيات ، ولكن الاخلاص للحركة لم يتحطم ،
لذلك أعيد تكوين هذه الجمعيات وتنظيمها بكل نجاح .

أما فى الفلبين واندونيسيا والهند الصينية فقد كانت أنظمة الائتمان
الزراعى قائمة على أساس اشراف الدولة بدرجة أشد من الدول التى كانت
خاضعة للإدارة الانكليزية . ولم يكن يبذل الا القليل من المجهود من أجل
تدريب الافراد على المسئوليات التعاونية ، ففي جميع هذه البلاد وبورما
أيضا سعت جميع الحكومات الوطنية التى تولت الحكم بعد انسحاب الحكم
الاجنبى الى جعل تنمية الائتمان التعاونى عتصرا هاما من سياستها
الزراعية .

وقد ظهرت الحركة الائتمانية التعاونية فى الصين من جانب هيئة
الاغاثة الدولية الصينية ضد الجوع لا من جانب الدولة ، وكذلك من جانب
الكثير من الجامعات . وقد قامت عصبة الأمم فيما بعد بإقامة هيئة استشارية
تعاونية ملحقه بالحكومة الصينية التى كانت تشجع هذه الحركة وتساندها .
ولم تكن هناك أية صعوبات فى تكوين صناديق مالية من المصادر غير
الرسمية ، وذلك بالرغم من أن البنوك كانت تقرض الجمعيات التعاونية
الائتمانية مبالغ بفوائد كبيرة .

وقد دلت الحركة الائتمانية على أن الفلاح الصينى يعتبر أحسن عميل
فى اقتراض الاموال وردها فى وقتها المحدود كاملة ، ولكن فترة الحرب
الطويلة والتضخم الكبير والحركة الدائمة بين السكان قد أدت الى وقوع

الجمعيات الائتمانية التعاونية الصغيرة فى مازق كبيرة ، وكانت هناك فرصة ضئيلة لتدريب هيئة التعاون كما لم تكن هناك هيئة مركزية للإشراف أو التوجيه ، أما الآن فإن الاتجاه قد تغير بعد أن استولى الشيوعيون على الحكم ، وأصبح هناك تخطيط زراعى وإشراف على جميع الاتجاهات الاقتصادية .

وقد بدأ نظام الائتمان التعاونى يزحف على افريقية التى بدأت تقتبس أحسن النظم بعد التجارب التى مرت بها الهند والدول الأخرى ، وقررت الدول الافريقية أن تسير ببطء حتى يمكن أن تتجنب أى شئ من مثل الانتاج الكبير للجمعيات . ومن بين جمعيات الائتمان الافريقية الاولى جمعيات خاصة تضم صغار موظفى الحكومة . والمشكلة التى تواجه هذه الدول الآن هى كيفية تكوين وإنشاء الجمعيات التعاونية للائتمان بشرط التخلص من جميع شروط اقراض الاموال .

أما فى العالم الجديد فإن الائتمان لا يعتبر أساسا للحركة التعاونية الا فى كويبك ونوفا اسكوتيا لأن الأوضاع فىهما تشبه الأوضاع القائمة بالفعل فى الريف الاوروبى الذى يرتبط تماما بالكنيسة الكاثوليكية التى جعلت من التعاون شئنا أساسيا فى نشاطها من أجل رفاهية الريف اجتماعيا .

وتعتبر المشروعات التى تحققت فى مجال الائتمان التعاونى فى نوفا اسكوتيا أحدث من تلك التى نشأت وقامت فى كويبك ، ربما لأن هذه المنطقة تتحدث الانجليزية ، ولأن كويبك تتبع الحركة الفرنسية حيث تسود اللغة الفرنسية تلك المنطقة ، وكذلك لأن منطقة نوفا اسكوتيا قد تعرضت لحملة دعائية كبيرة من أجل التعليم ، كما انها تختلف فى مظهرها التقليدى عن الأخرى ، وحيث يشبه وضع العمال والفلاحين هناك وضع زملائهم فى الولايات المتحدة ، ويختلف عن وضع العمال والفلاحين فى غربى كندا .

لقد أمكن جعل الائتمان الزراعى ميسورا للزارعين فى الولايات المتحدة بوساطة ادارة الائتمان الزراعى وعن طريق البنوك المحلية والاقليمية ولقد كانت البنوك المحلية تسيطر عليها الحكومة فى أول الامر ، ولكن تطور هذا الوضع تدريجيا عن طريق احوال أسهم الاعضاء من الفلاحين الذين أصبحوا يمارسون كامل سلطاتهم . وما زالت القروض ميسرة وذلك عن طريق الاعتمادات التى تأتى جزئيا من جانب الحكومة أما الجزء الآخر فمن جانب استثمارات الجمهور .

وقد أدت ادارة الائتمان الزراعى دورا كبيرا فى تنشيط الجمعيات التعاونية بين الفلاحين ، وما زالت دول أمريكا الجنوبية تخطو أول خطواتها فى طريق التعاون الائتماني وخاصة بين المجتمعات الايطالية الالمانية فى البرازيل .

الفصل السابع الائتمان والعامل

فى الوقت الذى ظهر فيه رافيزين وقام بنشاطه التعاونى بين الزارعين فى منطقة الراين ، كان هناك قاض وعضو فى البرلمان البروسى يدعى شولز ديليتش (١٨٠٨ - ١٨٨٣) قد عين رئيسا للجنة التحرى عن ظروف وأوضاع العمال فى التجارة والاعمال المستقلة عام ١٨٤٨ وحينما وضحت الاوضاع أمام اللجنة اقتنع شولز ديليتش تماما مثلما اقتنع رافيزين بأن الديون هى أساس الفقر والخوف وعدم الامان بين جميع الفئات العاملة التى يحاول أن يخدمها . وقد استطاع ، وحده ، أن يتوصل الى فكرة انشاء جمعية للائتمان التعاونى . وكان أساس هذه الجمعيات يختلف بعض الشيء عن جمعيات رافيزين ، فهو لم يكن يهتم بالرفاهية الادبية لأعضاء هذه الجمعيات وانما كان يحاول وضع قواعد مادية للنشاط التجارى والاعمال الأخرى . وكان شولز مصمما على ضرورة وجود المسئولية غير المحدودة بين الاعضاء ولكن تمشيا مع القانون الالماني كانت بنوكه تتحول تدريجيا الى أساس المسئولية المحدودة أكثر ملاءمة لمقدار عملياتها وبالنسبة لاختلاف شخصية الاعضاء . كذلك فانه لم يحدد درجة المساهمة على حى أو منطقة معينة أو على أفراد يعرف كل الآخر . وقد كانت معظم بنوكه قائمة فى المدن الكبرى وكانت تشجع زيادة العضوية . وكان يرفض قيام الدولة بمساعدة هذه البنوك . وكان يقول : أن تدار هذه البنوك بكل دقة وحكمة وذلك عن طريق التدقيق فى اختيار الاعضاء والحرص عند تقديم القروض والاموال أمر يجلب الثقة فى الاعضاء ويسر حصولهم على الاموال التى يحتاجون اليها . ولكن نظرا لتجارب الحرب وقيام النظام النازى، تم ادماج بنوك شولز ديليتش وبنوك رافيزين بالقوة .

ولا شك أن هدف هذه البنوك الجديدة يختلف اختلافا بينا عما كانت تقوم به بنوك رافيزين ، فكانت تقوم باقراض مبالغ صغيرة نسبيا للصرف على الاعمال الانتاجية وخاصة أعمال الجلود وصناعة الاحذية والملابس والآلات وايجارات الورش وآلات الطباعة ، وتجارة البقالة الصغيرة ، وكان يتم تحديد موعد الدفع بعد فترة تكفى بيع السلع . وكانت طريقة قبض القروض تختلف بحسب نوع العمل الذى تدفع القروض من أجله . وقد تم انشاء بنوك للاقراض على مرتبات العمال والموظفين وخاصة بالنسبة

لعمال ولموظفى البريد والسكك الحديدية ، ولم تكن هذه الحركة مقتصرة فقط على المناطق الحضرية ، فقد كان هناك أيضا بنوك الفلاحين (بالرغم من انها كانت تجذب الزارعين الكبار فقط) الذين كان بنك رافيزين يسد حاجاتهم .

وقد امتدت حركة شولز ديليتش وتقدمت داخل المنظمات الاقليمية والهيئات القومية الاستشارية ، وأصبحت تضم أجهزة ضخمة للمحاسبة وجهازا فدراليا للإشراف الحسابى على البنوك المحلية وكذلك على النشاط العام حتى يمكن ابعاد جميع هذه الاجهزة عن سيطرة الحكومة . ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أمكن تكوين خمسة بنوك اقليمية ، وبنوك أخرى للائتمان الزراعى ، وتم استخدام بنك التعاون الالماني لجميع عمليات المقاصد .

وقد بدأت فكرة بنوك الائتمان فى المدن أو بنوك الشعب تنتشر بشكل ملموس فى البلاد الاوربية الأخرى واستطاعت أن تشق طريقها بنجاح تام فى شمالى ايطاليا بوساطة لوزاتى (أحد رجال السياسة الاحرار الذين تولوا رئاسة الوزراء فى ايطاليا) . ولقد أدخل المسئولية المحدودة منذ يادى الامر وأوقف المساهمة لحامله وركز الهمة حول الادارة الديمقراطية على أن يكون هدف هذا البنك ووسائله مثل أهداف ووسائل بنوك شولز ديليتش ذاتها .

وهناك « بنوك شعبية » فى عدد آخر من البلاد مثل فرنسا وسويسرا وبلجيكا استطاعت أن تشق طريقها بنجاح محدود ، ولكن ليس لها أهمية كالبنوك الزراعية . ذلك لان هذه البنوك كانت تقف دائما بعيدا عن الحركات التعاونية الرئيسية فى بلادها نفسها ، لأن الاعضاء فيها لم يكونوا يشتركون فى الهدف والاتجاه معها فقد كانوا من طبقة صغار التجار أو من صغار رجال الاعمال . لقد قيل ان هذه الحركة تعتبر أحد مظاهر التنمية الاقتصادية فى البلاد المتقدمة صناعيا وماليا ، ولذلك لم تجد هذه البنوك مجالا أمامها للظهور أو التقدم لان الانتاج وسلسلة المتاجر قد حلت محل المنظمات التعاونية ، ومع ذلك فقد قام النظام المصرفى بالكثير من الخدمات فى الاعمال الكبيرة والصغيرة .

وقد ظهر حديثا نوع من التعاون فى الاتجار بالجملة يضم تجارا بالقطاعى مستقلين فى الولايات المتحدة ، وهو نوع ظهر بشكل واضح فى بريطانيا أيضا ، ولكن الى أى مدى سوف تستمر هذه الحركة ذات أثر فعال وقوة ؟ لا أحد يعرف ذلك . كذلك ظهر تطور هام ، يختلف فى الجوهر ، ألا وهو تكوين اتحادات الائتمان فى الولايات المتحدة : ففي عام ١٩٠٩ صدر قانون فى ماساسوتش خاص بالاتحاد التعاونى، وفى ١٩٢١ أصدرت

ثلاث ولايات أخرى على الساحل الشرقي من الولايات المتحدة قوانين مشابهة، وأصبح هناك ما يقرب من ٢٠٠ اتحاد ائتماني تضم ما يقرب من ٧٢٠٠٠ عضو لها أصول تبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه . وفي هذا العالم نفسه تم تكوين مكتب أو وكالة قومية للاتحاد الائتماني ، ومن بعد ذلك حدث التقدم بسرعة مذهلة . لقد كانت أعمال هذه الوكالة الرئيسية تتركز في القيام بالخدمة اللازمة حتى تنتشر قوانين انشاء الاتحادات في جميع أنحاء الولايات الأمريكية ، فأصدرت اثنتان وثلاثون ولاية القوانين بتكوين الاتحادات الائتمانية .

وكان الهدف الثاني من هذه الوكالة أن تراقب : هل القوانين الخاصة بهذه الاتحادات تنفذ تماما ؟ وهل الاتحاد يمارس نشاطه الفعلي أو لا ؟ وهل يحقق الهدف من انشائه أو لا ؟

لقد كان الهدف الاساسي من انشاء بنوك أو هيئات الائتمان التعاوني هو محاربة الربا الفاحش الذي ينتشر بشكل مخيف في الولايات المتحدة ، وقد ساعد هذا الوضع الكثير من ذوي الدخل الضعيفة في إعادة تأييد منازلهم واعدادها بالوسائل المريحة وبالكميات التي أصبحت تميز طريقة الحياة في أمريكا .

وقد ساعدت هذه الحركة في رفع مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية والتمتع بأوقات الفراغ لجميع الأمريكيين . كما أنها كانت تشجع على الادخار وتقوم بتقديم القروض على أساس معقول من الفوائد ، وذلك للانفاق في الأوجه المعقولة والمقبولة .

وقد بدأت الحركة تشق لنفسها طريقين جديدين :

١ - أصبحت تضم أعضاء كلهم من الاجراء الذين يكسبون عيشهم بالعرق والجهد والذين لا يمتلكون أعمالا خاصة بهم أو أى أعمال تجارية أو صناعية ، وذلك لأنها كانت لا تقوم بالاقتراض من أجل شراء الآلات والادوات والمواد الخام التي تنتج فيما بعد سلعا تعد للبيع وبذلك يستطيعون أن يحصلوا على تكاليفها وأرباحها أى أنها لم تكن تقرض من أجل الأغراض الانتاجية وإنما من أجل الشئون الاستهلاكية .

ويعتبر هذا نوعا من الادخار يمنح مقدما لقضاء الحاجات ثم يدفع على أقساط بالنسبة لطبقة الموظفين فقط . وكان من الطبيعي أن يقوم الموظفون بتنظيم مثل هذه الحركة داخل أماكن العمل وأن يشجع أصحاب العمل هذه الحركة ويمنحوها فرصة كبيرة للتنظيم والنشاط وخصم مطلوبات هذه الحركة من أجور العمال .

وقد انتشر اتحاد الائتمان والقروض بشكل مدهل بين الموظفين في

البريد والسكك الحديدية. وشركات التليفونات والمحال التجارية الكبرى .
ولقد كانت هناك أيضا مجموعات محلية ، سواء كانت دينية أو عنصرية بما
فيهم من الملونين تمارس هذا النشاط نفسه . وفي أقل من عشر سنوات تضاعف
عدد اتحادات الائتمان ست مرات وتضاعف عدد الاعضاء والمبالغ المستغلة
داخلها ما بين أربع وخمسين مرات : ففي خمسينات القرن العشرين وصل
عدد اتحادات الائتمان في الولايات المتحدة ما يقرب من ٢٠٠٠٠ منظمة
داخل أربعة وخمسين اتحادا اقليمية ، وتضم جميعها ما يقرب من
١٠٠٠٠٠٠ عضو وتستثمر مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ دولارا جنية تقريبا.
وقد بدأت هذه الاتحادات تمارس نشاطها في بلاد أخرى خارج الولايات
المتحدة وبخاصة في كندا وجزر الهند الغربية .

وبالرغم من جميع هذه التطورات التي طرأت على نظام القروض
والائتمان بين ذوي الدخل المحدود من العمال والموظفين فإن مشكلة اقتراض
الاموال وفضائح المرايين ما زالت مستمرة في بريطانيا وما زالت تعتبر
مصدرا هاما من مصادر الشرور والقلق الاجتماعي .

ومن الممكن أن تقوم الحركة التعاونية الاستهلاكية بالاشراف على
اتحادات الائتمان ورعايتها وذلك عن طريق هيئة أو منظمة قومية أو عن
طريق العمل مكانها والقيام بنشاطها ، ولكن لم تظهر أية خطوة في هذه
الاتجاه حتى الآن .

الفصل الثامن التأمين

ظهر اتجاه جديد فى الخدمات المالية بين العمال الصناعيين والزراعيين على أسس تعاونية ، وذلك بالإضافة الى الانظمة المصرفية وأنظمة الائتمان . وهذا الاتجاه هو التأمين . ولا شك أن هذا اللفظ يغطى حدودا كبيرة من الخدمات : فالعمال والفلاحون يرغبون فى تأمين مستقبل ابنائهم ومن يعولونهم فى حالة وفاتهم أو فى حالة العجز التام عن الكسب والعمل ، كذلك هناك من يخشون أن تكون نفقات جنازاتهم أكبر مما تتحمله العائلة بعد وفاتهم ، وهناك آخرون ممن يؤمنون على أنفسهم ضد حالة انهيار صحتهم أو وقوع الحوادث . وقد ترتبط هذه التأمينات بمشروعات التأمين الاجبارى الاجتماعى الذى تقوم به الدولة ، والذى يتضمن مخاطر البطالة وكذلك عدم القدرة على الاستمرار فى العمل .

وهناك أيضا بجانب عدد من المخاطر فى الاعمال التى يتم التأمين عليها اجباريا حيث تدفع المبالغ للطرف الآخر المستفيد (عائلته) .

ولا تؤثر هذه التأمينات فى الواقع على العمال الذين يتلقون مرتبات شهرية بالرغم من أنهم قد يشعرون بالسرور والفرح حين يطمئنون الى تأمين بيتهم الخاص ضد أى نوع من المخاطر مثل حريق المنزل أو الاثاث أو غير ذلك ، ولكنها فى الواقع تؤثر الى درجة كبيرة على الفلاح المستقل الذى قد يعانى من خسارة تصيب بيته أو أعماله دون أن يحدث له أى عون فى مثل هذه الحالة ، (سواء كانت احتراق منزله أو المبانى التى تقيم فيها الحيوانات الريفية أو المخازن أو أى شئ آخر) .

ويقوم أصحاب العمل بالتأمين على العمال ضد جميع أنواع المخاطر أو على الآلات والمعدات ووسائل النقل والسلع والبواخر والطائرات وغير ذلك من الامور أى ضد أى نوع من المخاطر ، لذلك يمكن القول بأن التأمين يعتبر مجالا فسيحا للنشاط التعاونى .

وتقوم جمعية التأمين التعاونية فى بريطانيا بجميع أوجه النشاط من هذا النوع ضد مختلف أنواع المخاطر . وهى جمعية قد تم تأسيسها فى عام ١٨٦٧ كجمعية اتحادية ، ولكن بعد أن مضى ما يقرب من نصف قرن

لم يظهر عليها أى تقدم ملحوظ الا بعد أن قامت الجمعيات التعاونية للاتجار بالجملة بالمساهمة فى نشاطها فى عام ١٩١٣ . وتشرف على هذه الجمعية التأمينية لجنة مالية خاصة تشترك فيها الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة، والجمعية التعاونية الاسكتلندية للاتجار بالجملة ، وقد أدى ذلك الى سرعة تطور ونشاط هذه الجمعية حتى أصبحت تعد فى أواسط هذا القرن ثالثة شركة فى نشاط التأمينات بين بقية أنواع الشركات المختلفة وذلك بالنسبة للتأمين على الحياة فيما يتعلق بالصناعة (أى تأمينات بالنسبة لضعيفى الدخل) ، وخامسة شركة بين شركات التأمين فى جميع أنواع التأمينات الاخرى . وقد وصلت الأقساط حتى هذه الفترة الى ما يزيد على ٤٠٠٠٠٠ ر. ٤٠ ر. جنيه أى ما يقرب من ثلثي قيمتها وارده من التأمين على الحياة فى ميدان الصناعة ، وما يبلغ جزءا على خمسة من التأمين العادى على الحياة ، أما الباقي من التأمينات فكان على السيارات ومخاطر العمل فى الجمعيات التعاونية والتأمين الجماعى للحياة .

وهذا المشروع الأخير هو الذى يساعد الجمعيات التعاونية للاتجار بالقطاع فى دفع أقساطها التى تمثل أجزاء ضخيلة من التأمين على حياة كل عضو فيها . ويتم احتساب المبلغ الحقيقى للتأمين على أعضاء الجمعيات على أساس المعدل السنوى لمشتريات هذا العضو من الجمعية المختصة فى السنوات الثلاث السابقة للوفاة .

وتقيم جمعية التأمينات علاقات واتصالات مع العملاء عن طريق الوكلاء والمحصلين مثل بقية شركات التأمين الاخرى ، ولكنها لم تكن قط عضوا فى هيئة أو « جمعية للتعريف » أى تلك التى تقوم بتحديد وتثبيت سعر التأمين بين الشركات الخاصة ، لذلك فهى تتمتع بكامل الحرية فى المنافسة داخل وخارج الحركة التعاونية ، كذلك فانها لم تحاول قط أن تشجع أو تحث عملاءها على الضغط من أجل التأمين على الاشخاص الذين لن يستطيعوا الاستمرار فى الدفع .

وفى عام ١٩١٠ قام عدد من الفلاحين فى ميدلاند الغربية بإنشاء جمعية تعاونية للتأمين المشترك على الفلاحين الوطنيين ، وهى تمارس نشاطها عن طريق الاتحاد القومى للفلاحين وأفرع السكرتارية وعملائها ، وتبلغ قيمة المتحصلات من الأقساط ما يزيد على ٠٠٠ و ٠٠٠ و ٥ جنيه . وقد استطاعت هذه الجمعية أن تدير شئونها بكل حذق واقتصاد ، وان تقدم التأمينات بمعدلات منخفضة أقل من معدلات الشركات الخاصة ، وتقوم هذه الجمعية بالتأمين على حياة الفلاحين والزارعين ضد الحوادث والحريق كما تقوم بالتأمين على أموال أصحاب العمل ، والسيارات والجرارات ، والمخازن وغير ذلك .

وهناك جمعية تعاونية للتأمين الزراعى العام تمارس نشاطها فى لانكشير منذ عام ١٩٠٨ هناك هيتتان أخريان للتأمين التعاونى على مراكب الصيد تعملان منذ بداية هذا القرن .

وقد قام نظام التأمين التعاونى فى عدد كبير من الدول يبلغ خمسا وثلاثين دولة تضم أكثر من ١٥٠ جمعية تعاونية للتأمين تمارس جميع أوجه نشاط التأمين : فقد تم انشاء جمعية تعاونية للتأمين على مخازن المواد الغذائية فى الدانمارك عام ١٨١٢ ، كما ظهرت عدة جمعيات خاصة بالتأمينات الشخصية (الحياة والحوادث والحريق) فى عدد كبير من الدول الأوروبية وهى لا ترتبط ارتباطا وثيقا فقط بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، وانما تقوم هى نفسها بممارسة النشاط الاستهلاكي نظرا لأن الذين يقومون بالاشراف عليها وتسيير عملها هم الذين يؤمنون على أنفسهم فيها . وتنتشر هذه الجمعيات بين العمال الزراعيين والطبقات المهنية التى تتلقى أجورا ضعيفة ، وقد تم انشاء جمعيات ناجحة من هذا النوع فى بلغاريا معظمها تضم أعضاء من الموظفين الصغار والمدرسين ، ثم امتد نشاط هذه الجمعيات من مجرد دفع قيمة التأمين نقدا الى القيام بأعمال بناء المساكن وانشاء أماكن إقامة بالمصروفات ومصحات ومنشآت علاجية ، وهناك بعض الدول التى يسير فيها التأمين التعاونى متعاوناً مع النقابات ، أو أن تقوم النقابات نفسها بتكوين جمعيات تعاونية تأمينية لتقديم المعاشات وجميع المميزات التى تقدم عند وفاة أحد أعضائها .

وهناك نظام التأمين التعاونى فى الزراعة فى معظم البلاد الأوروبية وكذلك فى كندا والولايات المتحدة والهند وفلسطين ويميل اتجاه التأمين الزراعى الى أن يكون نظاما مهنيا بدلا من كونه شخصا حيث تكون عملية الفلاحة نفسها مهنة العائلة وخاصة فى المناطق التى يكون الزارعون فيها أصحاب الأراضى : فيتم التأمين على قطعة الأرض التى لا تتحرك والتى تتوارثها العائلة والتى تغل لأصحابها ما يقتاتون به ، ثم يمتد التأمين الى الزارعين أنفسهم بعد أن كانوا يعانون المصائب نتيجة عجز أو وفاة رب العائلة أو إصابته فى حادث .

وهذا النوع من التأمين هو أقل أنواع التأمين الذى تخشى شركات التأمين العادية المخاطرة فيه نظرا لأن المخاطرة كبيرة ، ولأن التكاليف أكبر .

وقد تنشأ المخاطرة فى مثل الحالات نتيجة صغر حجم التأمين وضعف الاشراف ، والرقابة العادية ووجود أخطار عدة ، لذلك فإن هذا النوع من التأمين يتم داخل جمعيات اقليمية مخصصة لهذا الغرض ، لا داخل الجمعيات أو المؤسسات الكبرى الفردية أو العامة التى فى المناطق الحضرية على أن يشرف عليها بعض المتعلمين من (الموظفين أو الأعضاء المعروفين

للجميع) . ومن السهل الاستمرار فى العمل (طبق اللوائح الفرنسية) على أساس رفض جميع الأفراد الذين يتمتعون بأخلاق مشكوك فيها والمتأمرين ، والذين يميلون الى الشغب والمدمنين للخمر والمتلاعبين فى دفع الديون والذين يفيدون من اشعال الحرائق والذين يقومون بالتأمين على حياتهم خوفا من بعض العداوات الشخصية .

ويعتبر التأمين ضد الحريق أكثر أنواع التأمين انتشارا ، ونظرا لأن المخاطرة معروفة وعامة ، فانه من السهل الوصول الى قواعد واقعية ومقبولة . وتختلف الأقساط من ١٪ من قيمة العقار المقام من الحجارة الى ١٦٪ للأجران ومخازن الغلال . وتقوم الجمعية المحلية باعادة التأمين مع الجمعيات الاقليمية التى بدورها تقوم باعادة التأمين مع الشركات والجمعيات الوطنية العامة أو مع أية شركة كبيرة للتأمين ذات شهرة وسمعة طيبة .

أما فى بلاد مثل كندا ودول البلطيق حيث تبنى المباني من الأخشاب فقد كانت هناك ضرورة ملحة من أجل التأمين ضد الحريق . فقامت فى كندا شركة تعاونية للتأمين كانت عبارة عن هيئة فردية محلية فى الأصل ، ثم توسعت حتى أصبحت شركة وطنية كبيرة تقوم باجراءات التأمين ضد العواصف والنيران وبعض أنواع التأمينات الأخرى . وكان النظام يقوم على أن كل عضو يقوم بالتأمين لفترة ثلاث سنوات وعلى مبلغ ٢٥٠ جنيها وكان كل عضو يدفع مبلغ ٤ جنيهات وعلى أساسها يقوم المديرون بالاقتراض من البنوك لمواجهة الخسائر خلال العام ثم تسوى المبالغ المقترضة بحد أقصى للمبلغ المدفوع وذلك خلال العام التالى .

وكانت هذه العملية تعاد كل ثلاث سنوات فيتم حرق واقتلاف الأوراق القديمة ويعاد نظام التأمين على فترة أخرى لمدة ثلاثة أعوام . ولا يزال هذا النظام سائدا وتغطى أعمال الضمانات ما يقرب من خمس قيمة الممتلكات المؤمن عليها ثم تستمر بثقة الأعمال التأمينية على أساس الدفع والعمليات العادية .

أما التأمين على الحيوانات المستخدمة فى الزراعة فهو أمر غير منتشر الا أن هناك بعض البلاد التى تتكون فيها مجموعات محلية غير رسمية تقوم بالإشراف على عمليات التأمين على المحصولات وفى بعض الأحيان لا يقوم الأعضاء بدفع أقساط وانما يكتفون بأنه حينما يموت أحد الحيوانات تقدر قيمته وتدفع للورثة على أساس أن يدفع كل عضو مبلغا يساوى ما عنده من حيوانات .

ويسير هذا النظام بدقة طالما لا توجد نسبة كبيرة من الخسائر أو الوفاة بين الحيوانات (الابقار والدواجن وغير ذلك) . وحينما تقع مثل

هذه المصائب تنحل الجمعية بصفة عامة من تلقاء نفسها . أما الجمعية أو الشركة المتطورة فتتبع النشاط نفسه وتغطي تأمينات الحريق أو الوفاة بطريق إعادة التأمين أو بالانضمام الى جمعية وطنية تتعامل في جميع مخاطر التأمينات .

وهناك مخاطر أخرى زراعية تقتضى التأمين عليها كالجو مثلا : ففي البلاد الشمالية مثل الدانمارك وكندا تكون العواصف عنصرا كبيرا من عناصر الخطر ، لذلك أنشئت جمعيات خاصة للتأمين ضد هذه العواصف ، أما البرد والمطر الذي يتساقط في وسط أوروبا وجنوبها فيشكل خطرا متزايدا في الربيع والصيف حينما تكون البراعم قد تفتحت ونضج المحصول لذلك تعود أصحاب الأراضي التي يتساقط فوقها البرد والمطر القيام بعمليات التأمين ولكن في حدود ضعيفة نظرا لارتفاع قيمة التأمين وخاصة بالنسبة للمحصولات السريعة التلف . ويعتبر هذا التأمين اختياريا أمام جميع الزارعين أو أصحاب الأراضي ، لذلك ترتفع فيه قيمة قسط التأمين ، أما إذا جعل التأمين في مثل هذه الحالات إجباريا فإن مقدار الخسارة الجماعية تكون أقل وبذلك تقل نسبة المبلغ المدفوع للتأمين .

وهناك نوع آخر من التأمينات ينتشر في البلاد الأوروبية وقد أصبح له أهمية كبيرة بالنسبة للفلاحين والزارعين . لقد طبقت أنظمة تعويض العمال الصناعيين والفلاحين وذلك بواسطة صاحب العمل عند إصابتهم في عملهم منذ مدة في بريطانيا ودول أخرى : لذلك كان من الطبيعي التأمين ضد هذا النوع من المخاطر سواء كان التأمين تعاونيا أو تجاريا : ففي فرنسا تقوم الشركة التي تتولى عمليات التأمين بالتأمين الصحي للعمال وهذا التأمين أيضا بالنسبة للزارعين ولكن في شكل آخر : وذلك لأن هذا التأمين يتضمن في الواقع مساهمة في معاش كبير السن والتقاعد ، كما أن الجمعية التعاونية للتأمين تؤدي دورا كبيرا في هذا المشروع ، وتتكون هذه الجمعيات أيضا بطريق التمثيل المتبادل بين أصحاب العمل والعاملين . وتسير هذه الجمعيات المشتركة على أحسن طريقة ونظام في الأحياء والمناطق التي تكون فيها المزارع صغيرة لأن العمال يأملون أن يأتي الوقت الذي يستطيعون فيه الحصول على قطعة أرض لكي يصبحوا زراعا مالكين .

وتقوم هذه الجمعيات بعمليات التأمين الاختياري بين أعضائها وعائلاتهم عن طريق صغار الفلاحين وذلك بالرغم من أن هذا النوع من التأمين قد نشأ في الأصل بين كبار العائلات ، أما النوع الأخير من التأمين فهو التأمين التعاوني الاجتماعي وهو لا يكاد يعتبر تأمينا لأن عنصرا المخاطرة لا يكاد يكون موجودا : فهي تتلخص في عمليات سد جميع نفقات العائلات على حساب أصحاب العمل الزراعيين وتقوم بتخصم مبالغ مقررة في فترات

منتظمة طوال فترة العمل ، ولاشك أن هذا النوع من التأمين يفيد صاحب العمل لدرجة كبيرة لأنه يرفع عن كاهله مسئولية الأجور التي يدفعها للعائلات الكبرى أو التعويض عند انتهاء الخدمة أو العجز ، وهو في الوقت نفسه يفيد العامل وخاصة ذا العائلة الكبيرة الذي يتعطل ويخشى أصحاب العمل تشغيله .

أما التأمين الجديد الذي بدأ ينتشر بسرعة في مناطق مختلفة من العالم فهو يختص بالتأمين التعاوني بين صيادي الأسماك : فالخطورة في مثل هذا النوع من العمل تتركز في طبيعة المهنة نفسها ولكنه أصبح من الممكن بالرغم من هذه الخطورة التأمين على الصيادين والآلات والبواخر نفسها والمعدات في عدد كبير من الدول التي تشتهر بالصيد .



لقد بلغت قيمة المبالغ المؤمن بها تعاونيا على الارواح في وسط هذا القرن حوالي ألف وسبعمائة مليون جنيه ، على حين بلغت قيمة التأمينات ضد الحرائق والحوادث والتأمينات الأخرى المختلفة ضعف هذا المبلغ تقريبا .

الفصل التاسع امتداد المزارع بما تحتاج اليه

ذكرنا فيما سبق كيف تقوم الجمعيات التعاونية للائتمان بتقديم القروض الى الفلاحين حتى يستطيعوا القيام بشراء المواد الاولية والأدوات والاسمدة كما تقوم أيضا بامداد الفلاحين بالاسمدة والبذور المطلوبة بدلا من أن تدفع مبالغ مالية وذلك بالطريق المباشر .

وقد بدأت فكرة امتداد التعاون في بريطانيا من المستهلك الصناعي الى الفلاح الريفي في الانتشار بين قادة الحركة التعاونية الاستهلاكية ، فقد تم انشاء جمعيات تعاونية ريفية كان من أولها جمعية الزراعة والفلاحة التي أنشأها ادوارد أوين عام ١٨٧١ في لندن ، وكانت مهمتها القيام بامداد أعضائها الذين يزيدون على ٤٠٠٠ عضو بجميع الاحتياجات الزراعية . وقد استمر ذلك نحو خمسين عاما وكانت هذه الجمعية تهتم بالنوع ودرجة النقاوة لذلك قامت بتعيين محلل كيميائي لدراسة الاسمدة وصلاحية مواد العلف .

وبعد مرور ثلاث سنوات ظهر شعور كبير في كمبرلاند من أجل القيام بعمليات بيع الأسمدة ، لذلك قام عدد كبير من الفلاحين في اسبانيا بالتعاون لشراء الاسمدة . وقد أدى هذا الوضع الى تمويل جمعية تعاونية ما زالت قائمة حتى الآن ، ثم تبعها بعد ذلك أربع جمعيات أخرى في المنطقة نفسها ، وجمعيات أخرى كثيرة في مناطق مختلفة .

وفي عام ١٨٩١ قامت الغرفة الزراعية المركزية بتعيين لجنة للقيام بعمليات ودراسة المشتريات التعاونية وفي هذا الوقت نفسه كان هناك ما يقرب من ثلاثين هيئة زراعية بعضها تم تسجيله على أنها شركات .

وفي عام ١٨٩٤ قام « هوراس بلانكينت » بإنشاء المنظمة الزراعية الايرلندية وبذلك استطاع التعاون الزراعي أن يشق لنفسه طريقا قويا ، وقد ازداد نفوذه وانتشاره في جميع أنحاء الجزر البريطانية وكانت الزراعة في ايرلندا تمر بثورتين :

(أ) التحول التدريجي الى ملكية الزارعين وذلك عن طريق اقامة نظام ملكيات الارض الجديد أو شرائها .

(ب) التطبيق الآلى فى تصنيع الالبان واللحوم . .

وكانت فكرة « بلانكيت » هى ادخال نظام المحال الاستهلاكية فى
«ايرلندا على النمط الذى تسير عليه المحال فى بريطانيا وبذلك يستطيع
الفلاح أن يفيد من دخله الى أقصى حد ممكن ، وأن يتخلص من الوسطاء
فى التجارة والمرايين . وقد كانت فكرة جمعية المنظمة الزراعية غير
الرسمية فكرة صائبة شقت طريقها بنجاح تام .

وفى عام ١٩٠٠ تم اقامة جمعية مشابهة فى انجلترا وثانية فى
اسكتلندا عام ١٩٠٥ وثالثة فى ويلز عام ١٩٢١ .

وبالرغم من وجود عدد من الجمعيات التعاونية الريفية قبل ذلك فان
نشاط هذه الجمعيات كان على أقصى درجاته فى الفترة ما بين ١٩٠٠
و ١٩٢٤ ، وكانت جمعية المنظمة الزراعية هيئة خاصة فى بداية تكوينها
وذلك عن طريق الاكتتاب الاختيارى .

وفى عام ١٩٠٩ تلقت هذه الجمعية منحة من الحكومة استمرت تتزايد
حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، أما فى الفترة من ١٩١٩ و ١٩٢٣ فقد
بدأت المساعدات الحكومية فى التقلص نتيجة خفض النفقات والمصروفات
الحكومية وعدم رغبة الحكومة فى مساندة الحركة التعاونية حتى أصبحت
الجمعية لا تستطيع الوقوف على قدميها فانهلت بعد ذلك .

وفى السنوات العشرين التالية عادت الحركة التعاونية الزراعية
الانجليزية الى الظهور ولكن بدون قيادة معينة أو هيئة مركزية ، وذلك
بالرغم من وجود لجنة تعاونية فى الاتحاد الوطنى للفلاحين ، وكانت حركة
صغيرة غير واسعة النطاق .

ويسيطر على التعاون الزراعى فى بريطانيا هيئة ذات أهداف عامة
بالرغم من أنها تضم عددا يقوم بجميع أوجه النشاط والخدمات . وتقوم
هذه الهيئة بعمليات امداد الريف بجميع وسائله واحتياجاته على أوسع
نطاق . وفى انجلترا نحو أربعين من هذه الجمعيات وذلك بالإضافة الى
عدد كبير من الجمعيات الصغيرة من النوع نفسه ، وتضم هذه الجمعيات
ما يزيد على ٨٠.٠٠٠ عضو ، وتقوم بخدمة جميع الاعضاء من الفلاحين
وغير الفلاحين ، وقد انتشرت فى كل مكان فى بريطانيا وهى كذلك تخضع
لجمعية كبيرة فى كل منطقة أو اقليم .

وفى خلال خمسينات القرن الحالى وصلت قيمة السلع المتداولة
فى هذه الجمعيات ما يقرب من ٨٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ، أربعة أخماسها
خاصة بالمعدات الزراعية والمطالب اللازمة للزراعة وملحقاتها ، وكذلك
أغذية الحيوانات والاسمدة والبذور وغير ذلك من مطالب المزارع .

وهناك عدد صغير من الوكالات التى تمد الفلاحين بالآلات الزراعية الحديثة كما أن هناك عدداً من الجمعيات التعاونية التى تقوم ببيع المنتجات البترولية التى أصبحت ذات أهمية متزايدة بالنسبة للمزارع التى تستخدم فيها الآلات والتى لها « تانك » (فنتاس) خاص على الطريق العام .

وبجانب كل هذه الجمعيات جمعيات مهمتها شراء الحبوب من الفلاحين الزراعين لإعادة بيعها الى المطاحن أو لتغذية الحيوانات ، وتقوم فى الوقت نفسه بتوزيع البطاطس والفواكه والخضروات ومنتجات الالبان والدواجن واللحوم ولكن فى حدود ضيقة ، وذلك بجانب عدد كبير من الخدمات مثل تجفيف الحاصلات . واقامة المباني الملحقة بالمزارع وتأجير الآلات وحفر القنوات ومد المياه وتقديم المشورات بما فى ذلك من الاعمال الخاصة والاعمال الزراعية التى يهتم بها الاعضاء .

أما فى الولايات المتحدة وخاصة فى المناطق التى فى الشمال الشرقى فان نظام المزارع هناك يشبه الى حد بعيد ذلك النظام القائم فى بريطانيا . لذلك تم انشاء النوع نفسه من جمعيات توفير الاحتياجات الزراعية وأطلق عليها اسم جمعيات الشراء ، أما الجمعيات والشركات الفردية فهى واسعة النفوذ والانتشار هناك أكثر مما فى بريطانيا نفسها . ولكن الجمعيات الكبرى مثل جمعية جرانج للتبادل الزراعى Grange League Farmers' Exchange التى فى نيويورك ، فهى عبارة عن جمعيات اقليمية لتجارة الجملة ، وتقوم ببيع السلع عن طريق فروعها من المحال والجمعيات المستقلة والمرتبطة معها . وتمثل المواد الغذائية الاهمية الاولى ثم يليها مباشرة منتجات البترول ثم السماد ، أما فى الولايات الغربية الوسطى حيث يتم انتاج الحبوب فالاهتمام مركز على المنتجات البترولية .

وقد أدى الميل الى التعاون الاستهلاكى فى الولايات المتحدة الى تكوين منظمين للتجار بالجملة : احدهما هى هيئة التعاونيات الوطنية التى تضم خمسا وعشرين هيئة وجمعية اقليمية منها ثلاث غير زراعية وأربع شركات كندية ، والاخرى هى هيئة التعاونيات المتحدة التى تضم ثمانى عشرة هيئة وجمعية اقليمية للمشتريات الزراعية معظمها فى النصف الشرقى من الولايات المتحدة .

وهاتان المجموعتان تقومان بمعظم عمليات التعاقد من أجل التمويل بالاحتياجات الزراعية لذلك تملك عدة مصانع لتجهيز هذه الاحتياجات ، وبالرغم من وجود تكرار فى نشاطها تين المجموعتين فانهما تقومان بالامداد بمجموعات مختلفة تماما من السلع .

ومما يميز الهيئات الاقليمية التعاونية فى الولايات المتحدة الاهتمام بوجهة النظر الاستهلاكية . وترتبط هذه الهيئات الاقليمية الكبرى

بالجامعات وكليات الزراعة التي تقوم بآخر الأبحاث العملية في شئون الزراعة وطرق تمويلها والتعاونيات وغير ذلك . لذلك تقوم هذه الهيئات بالمساعدة في تكوين الهيئات لمساعدة الفلاحين وتقديم الخدمات المختلفة اليهم في جميع الأمور .

وترتبط عملية إمداد الفلاحين باحتياجاتهم وإمدادهم بالسلع الاستهلاكية في كندا وهي في تقدم مستمر ، حيث ظهر تطور جديد غير تطور عمليات التسويق التعاوني . ويقوم هذا الوضع نفسه في استراليا أيضا ، أما في بلاد الهند فإن الوسائل الزراعية ما زالت بدائية كما أن الفلاحين لا يستطيعون أن يستخدموا الوسائل الزراعية الحديثة ، فهم يقومون بنشر البنور بأنفسهم أو يتبادلون ذلك مع جيرانهم وكذلك يقومون بتغذية الحيوانات مما تنتجه أراضيهم أو مراعيهم . ولا تستخدم الأسمدة إلا في القليل النادر ، كما لا يلجأ الفلاحون إلى المبيدات الحشرية وإلى استخدام أي عمال إلا في الحالات الضرورية .

ولا شك أنه من الممكن إجراء تغييرات على مثل هذه الأوضاع إذا أمكن زيادة وسائل تمويل الفلاحين في المناطق الاستوائية بجميع الوسائل الزراعية وبأسعار متهاودة .

وتعتقد حكومات هذه البلاد الآن أن هذه الطريقة لا تأتي إلا عن طريق الجمعيات التعاونية التي تستطيع إمداد الفلاحين باحتياجاتهم من الآلات الحديثة والمواد الخام وأن تقوم أيضا بتعليم الفلاحين كيفية اتباع الأنظمة الحديثة للزراعة حتى يمكن تحقيق التغيير المطلوب في أسرع وقت ممكن .

ويعتبر نظام التعاون في أوروبا نموذجا للنظام الذي تحاول آسيا أن تطبقه في المناطق الاستوائية أما النظام الأمريكي فيختلف تماما في انتهاجه الوسائل التقدمية العلمية والفنية نظرا لاختلاف المجتمع الريفي هناك عن بقية المجتمعات الأخرى .

ويختلف النظام التعاوني للإمداد بمطالب واحتياجات الزراعة اختلافا كبيرا من بلد لآخر ففي ألمانيا مثلا نجد أن هذه الحركة قد نشأت من نظام التعاون الائتماني ، لذلك استخدمت الجمعيات الائتمانية لفترة طويلة من الزمن كوكلاء محليين لهذا الغرض ، وتقوم هذه الوكالات بالارتباط في تعاملها مع اتحاد إقليمي لإمدادها بجميع المطالب الخاصة بالزراعة . وقد ظهرت تطورات جديدة خاصة بجمعيات مواجهة مطالب الزراعة وذلك بأن تغطي كل جمعية منها مجموعة من القرى المتقاربة وهو نظام أكثر فاعلية من النظام الائتماني الزراعي .

أما في فرنسا فإن الوكالة المحلية لا ترتبط ببنك الائتمان دائما

وإنما ترتبط بالنقابة الزراعية Syndicat Agricale وكانت هذه النقابة تهتم في بداية الأمر بتنظيم الفلاحين الفرنسيين لذلك نجد أن لها تاريخا طويلا يسير جنباً إلى جنب مع الأفرع المحلية لاتحاد الفلاحين الوطنى فى بريطانيا . وتهتم هذه النقابات بمصالح الفلاحين المهنية وتنمية الأعمال التعاونية التى تعود عليهم بالفائدة الكبيرة ، وهى تقوم فى الوقت نفسه بأعمال الجمعيات الائتمانية وبأعمال الوكالات المحلية لشئون التجارة والبيع والتخزين وغير ذلك .

ويختلف نظام الدانمرك عن هذه الأنظمة ، اذ تقوم كل هيئة خاصة بتقديم كل سلعة من السلع التى تحتاج إليها الزراعة مثل أغذية الحيوانات والاسمدة والبذور والجير وغير ذلك ، ولكن تشرف على هذه الهيئات هيئة تجارية مركزية بها عدد من المختصين والخبراء فى شئون الزراعة يقومون بمساعدة الفلاحين وتسهيل أعمالهم حينما تدعو الحاجة الى ذلك .

أما فى السويد والنرويج فإن هيئات التمويل الزراعية تقوم بأعمال تجارية عامة مع أعضائها المباشرين وهى لاتعامل مع بنوك الائتمان أو الهيئات غير التجارية لان بها هيئة خاصة للتجار بالجملة كالحال فى إنجلترا وبها مخازن للاستهلاك وكلاهما يرتبط بإدارة مصنع للاسمدة فى السويد بالذات .

ويظهر فى بعض البلاد اتجاه يهدف الى تكوين جمعيات ذات اتجاهات متعددة هدفها الاول امداد الفلاحين بالاحتياجات الزراعية والاحتياجات المنزلية أيضا . وهذا يعنى أن مثل هذه الجمعيات تكفى جميع احتياجات القرية تقريبا ، ولكنها فى الواقع قد تتسبب فى بعض الاضطرابات فى التنظيم نظرا لاحتياجها الى عدد كاف من الفنيين والخبراء أكثر مما بها فعلا وتبرير ذلك يأخذ اتجاهين : ان مشتريات الفلاحين من أجل الزراعة ومن أجل الاستهلاك المنزلى لا تعتبر مشتريات كثيرة اذ يقوم الفلاحون بإنتاج الغذاء فى حقولهم سواء كان ذلك من الالبان أو اللحوم أو البيض أو البطاطس أى من المواد التى تأتى من الحقول مباشرة ، كذلك فإن معظم الفلاحين يأخذون غلالهم مباشرة الى المطاحن التى تدار عادة بطريقة تعاونية ويعودون بالدقيق الذى يحتاجون اليه . وكل ما يحتاج اليه الفلاح هو الكيوسين وأعواد الثقاب والاحذية ذات الرقبة التى يستخدمها فى أعماله والملابس كما يحتاج أيضا الى ما يطلق عليه اسم « سلع المستعمرات » وهى الشاي والبن والارز والسكر والطباق ، أما بالنسبة لمزرعته فهو يحتاج الى القليل من الآلات وقطع الغيار مثل المحاريث وقلابة البذور وكمية ضئيلة من الاسمدة ، وهو معتاد شراء مثل هذا الاشياء من محل معين فى القرية .

وهناك فوائد معينة فى الجمعيات المختلفة التى كونت لمواجهة أى

خطر ، اذ أن مبانى مثل هذه الجمعيات المختلفة كاملة وكذلك هيئة ادارتها كما أنها تقوم أيضا بامداد الأعضاء بالقروض . وقد نجح مثل هذا النظام نجاحا كبيرا فى فنلندا وفى عدد كبير من الجمعيات فى سويسرا . وقد قام نقاش طويل فى البلاد الآسيوية فى انسنوات الاخيرة حول ما يجب تطبيقه: أنظام الجمعيات ذات الهدف والنشاط الواحد أم نظام الجمعيات المتعددة الهدف والنشاط ؟ ولكنهم لم يصلوا الى حل حتى الآن .

وتتحد جمعية امداد الفلاحين باحتياجات الزراعة مع الجمعية الاستهلاكية فى الهدف الاول الذى يتعلق بتوفير السلع بأسعار مقبولة ومعقولة ، ولكن بجانب ذلك نجد أن هدفها يتركز فى كيفية رفع مستوى الفلاح فى المناطق التى تخدمها هذه الجمعية وذلك عن طريق اتصالها الدائم بالتطورات الحديثة فى الفنون وعلوم الزراعة ومحاولة تطبيقها من أجل زيادة غلة الاراضى ، وهو أمر يعود بالفائدة على الفلاح والجمعيات ويرفع من نسبة الانتاج فى المواد الغذائية من أجل المصلحة العامة كما أنه أمر يجعلهم يعملون دائما من أجل استخدام البذور المنتقاة والآلات الحديثة والوسائل الكيميائية التى تساعد على رفع هذا الانتاج .

الفصل العاشر تسويق المنتجات الغذائية الألبان ومنتجاتها

يهتم الفلاح اهتماما تقليديا بزراعة المواد الغذائية لنفسه ولعائلته - فهو يربي الاغنام ليأخذ الحيوط اللازمة للملابس الصوف كما يزرع القطن للسبب نفسه وهو يقوم بدبغ نعائه ، وما زالت هناك عدة مزارع في أوروبا تسير على هذا النمط ، ولكنها أخذت في الاضمحلال بعد ذلك . وقد كانت الاسواق فيما مضى مجالا لبيع الفائض من المنتجات ووسيلة للحصول على وسائل الرفاهية القليلة . وكان الفلاح (أو زوجته) هو الذي يقوم بالتوجه الى السوق وبيع ما يريد بيعه أو شراء ما يرغب في شرائه . وكانت هناك بعض السلع التي تأتي من بعيد أو تتحرك إلى بعيد : فمثلا كانت اليونان تستورد القمح بانتظام من مصر ومناطق البحر الاسود منذ أكثر من ٢٠٠٠ عام ، وكانت روما نفسها تعتمد على شراء الحبوب من الخارج ، وعندما حل القرن التاسع عشر الميلادي كان معظم الفلاحين في أوروبا الغربية يقومون بأنفسهم بإنتاج المواد الغذائية التي يحتاجون اليها وصناعة ملابسهم بأنفسهم وشراء بعض السلع التي يحتاجون اليها من الأسواق المحلية ، وكانوا يقومون بدفع الضرائب الصغيرة ونفقات المدارس والاطباء ، وكانت السوق التي يتعاملون فيها سوقا محلية صغيرة يبيعون فيها بعض منتجاتهم الريفية مثل الالبان ومنتجاتها والبيض والدواجن وغير ذلك .

ويستثنى من ذلك صناعة الجبن فان القرويين يقومون بقيادة الإبقار الى المراعى الجبلية في الربيع ولا يعودون بها الى القرى الا في منتصف الحريف ، وقد ينتقل معهم بعض أفراد العائلة حيث يقضون فترة الصيف في شاليهات بدائية . لذلك كان من اللازم تحويل الألبان في هذه المنطقة الى جبن نظرا للبعد عن المناطق المأهولة ولصعوبة تسليم الألبان في حالتها السائلة ، وعلى هذا فان الجبن يعتبر أحسن سلعة يمكن صنعها في المناطق المنعزلة لسهولة نقلها . وفي نهاية موسم الرعي يتم احصاء كميات الجبن المصنوع وتقسيمها على حسب عدد الأبقار التي يمتلكها الفرد والتي تدر ألبانا .

وهذه العملية في ذاتها تحمل طابع الجمعية التعاونية ، وكانت الخطوة التالية تعيين خبير فنى في صناعة الجبن للقيام بتصنيع الألبان لجميع القرية . وهو أمر أدى الى تحسين صنف الصناعة . ثم توزع المصنوعات على العائلات على حسب نسب مساهمتهم بالألبان كل على حسب حاجته ، ثم يجمع الباقي ويباع جماعيا في الأسواق البعيدة ويوزع العائد من البيع بنسبة الكميات التى كانت تخص كل فرد أو عائلة .

وقد كانت الدانمرك فى منتصف القرن التاسع عشر دولة صغيرة بها مزارع مشتركة ومتوسطة الحجم ، وتقوم ببيع اللحوم (الأبقار والخنازير) والقمح ، ولما كان الزارع الدانمركى لا يستطيع أن ينافس قمح البرارى فى أمريكا وكندا فلذلك تحول هذا الفلاح الى الاهتمام بصناعة الألبان ومنتجاتها لدرجة استطاع بها أن ينافس البلاد الأخرى - وهذا لا يعنى أنه قد أهمل مزارعه ، وإنما استمر فى الاهتمام بها مع زيادة الاهتمام بتربية الماشية والخنازير والدواجن . وقد استغل رخص الحبوب والذرة الواردة اليه من البلاد الأجنبية لزيادة تغذية حيواناته وخاصة الأبقار ، الأمر الذى أدى الى زيادة ادراجها للألبان .

وفى الوقت الذى كانت فيه هذه التغيرات تطرأ على المزارع فى الدانمرك بدأت عملية تصنيع الألبان آليا ، وتم اختراع آلة فصل الزبد عن اللبن . وقد نتج عن هذا أن تعلمت الزوجات اللاتى كن يقمن بصناعة هذا الزبد داخل المنازل ، وزاد دخل الفلاح الدانمركى أيضا نتيجة هذه الصناعة التى تستخلص جميع دسم اللبن وتعزله . وبذلك فكر عدد من الفلاحين فى انشاء جمعية تمارس نشاطا على نطاق واسع لاستخلاص مثل هذا الزبد ، وكان معظم المشتركين فى مثل هذه الجمعية يعانون عجزا فى المال ، لذلك لجئوا الى البنك المحلى الذى كان يعرفهم ، وذلك من أجل انشاء منشأة خاصة بصناعة الزبد ، وبذلك تكونت أول جمعية دانماركية تعاونية لصناعة الكريمة (الزبد) .

وكان على جميع أعضاء هذه الجمعية أن يبيعوا جميع البانهم لهذه الجمعية وهى الألبان التى تزيد على الاستهلاك المحلى على أن تدفع قيمتها على حسب الكمية والنوع أى على حسب كمية الدسم فى اللبن . وقد بذلت عدة جهود لتحسين أصناف الألبان والزبد وذلك عن طريق تحسين وسائل تربية الماشية (تراث الأبقار صفات ألبانها من الثيران نفسها) . وتم بذلك دراسة وتحسين طرق التغذية ، كما عملت الجمعية على زيادة كمية الزبد المنتجة لمواجهة المنافسة القوية وزيادة الرقابة على المنتجات حتى تصل الى مستوى المنافسة الخارجية عند التصدير .

وقد بدأت الجمعية التعاونية لصناعة الزبد فى النظر الى الأسواق

الخارجية وخاصة أسواق بريطانيا حتى يمكنها أن تبيع الفائض من المنتجات والتوسع في عمليات الانتاج أيضا ، لذلك كونت ما يسمى باسم « اتحاد التصدير » الذى يقوم بتصدير وبيع السلعة الى الخارج وخاصة للحركة الاستهلاكية فى بريطانيا التى تستوعب جزءا كبيرا من انتاج الزبد فى الدانمارك . وتمتلك الجمعية التعاونية للتجار بالجملة فى الدانمارك مخزنا ومستودعا للانتاج وكذلك مصنعان لصناعة الزبد آليا .

وترتبط صناعة تغذية الخنازير فى الدانمارك ارتباطا وثيقا بصناعة الزبد فى الدانمارك وفى بلاد أخرى أيضا ، اذ يتم مزج فضلات الألبان بعد استخراج الزبد منها بدقيق الشعير وتقديمه كاحسن غذاء للخنازير . لذلك يقوم الفلاح عادة بتقديم الألبان الى مصنع الزبد وتلقى فضلات الألبان بعد استخلاص الزبد لتقديمها عجينة الى الخنازير . وهناك بعض المعامل التى تستبقى هذه الفضلات لتقديمها الى الخنازير التى تشرف عليها وتستغل ألبانها .

أما السلعة الثالثة التى ينتجها الريف الدانماركى فهى البيض ، ولكن لا يوجد تنظيم كامل لتنمية هذه السلعة ، نظرا لأن تجارة هذه السلعة تعتبر محلية ، انها تعتبر ايرادا عائدا من عمل المرأة داخل منزلها . فانها تجمع البيض من باب لآخر كما تسوقه للأفراد . وهناك عدد صغير من المراكز التعاونية التى تقوم بتعبئة وتغليف البيض ، أما اتحاد التصدير فيقوم بتصدير هذه السلعة الى الأسواق البريطانية .

وتعتبر الحركة الايرلندية التعاونية لانتاج الزبد حركة تلقائية قام بها وأشرف عليها « بلانكت » وكذلك « الجمعية الزراعية الايرلندية » ، ولقد تعلمت الكثير من الأسلوب الدانماركى . لذلك نمت وترعرعت وغطت جميع مناطق افتاج الألبان . ولقد قامت هذه الجمعية بدورها بتكوين هيئة للتصدير خاصة بها تبيع منتجاتها أيضا للأسواق البريطانية .

أما صناعة لحوم الخنازير ومحطات تعبئة البيض ، والأخيرة ترتبط عادة بوحدات انتاج اللبن . فقد تقدمت تقدما كبيرا فى ايرلندا ، وكالحال فى الدانمارك . ولقد حدث فى السنين الأخيرة أن تطورت فيها عملية تسويق الحيوانات وتصدير بعضها الى أسواق بريطانيا .

وفى الواقع لم يتم انشاء معامل لانتاج الزبد فى بريطانيا فقط . فقد كانت عملية تسويق الألبان السائلة أكثر ربحا ، لذلك لاقت عملية تجميع الألبان وتصنيعها تعاونيا الكثير من الصعوبات ، ولكنها نجحت نتيجة تدخل جمعيات التجار بالجملة التعاونية . وقامت مثل هذه الجمعيات بأعمال ذات فائدة كبيرة فى امداد الفلاح بالأموال السريعة وفى امتصاص

فائض الانتاج الذى يظهر فى الصيف ، ولكنها اختفت بعد ذلك بعد أن تم تنفيذ وتكوين هيئة تسويق الألبان فى عام ١٩٣١ . فلو كانت الجمعيات القائمة قبل ذلك تتمتع بدرجة كبيرة من القوة لاستطاعت أن تكون فيما بينها هيئة تشبه هذه الهيئة ولكنها لم تكن كذلك ، لذلك انحلت وانتهى أمرها . ومن الممكن اعتبار هيئة تسويق الألبان هيئة تعاونية على نطاق وطنى عام على أساس أنه قد تم انشاؤها بعد أن تم أخذ آراء الفلاحين المنتجين للألبان فى جميع أنحاء إنجلترا ، وكذلك بعد أن تم انتخاب مديري هذه الهيئة بوساطة الفلاحين أنفسهم ، ولكن نظرا للسلطات الاجبارية المخولة لهذه الهيئة ولعدم وجود جهاز ديمقراطى محلى أو مسئولية مالية فانها تعتبر غير تعاونية .

وهناك عدد قليل جدا من مصانع الحنازير فى إنجلترا ، اذ تمتلك معظمها الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة ، ولكن معظم الجمعيات التعاونية لتسويق المنتجات الريفية تقوم الآن بعمليات تسويق البيض . وقد ظهر نشاطها بعد أن تم انشاء هيئة تسويق البيض عقب الحرب العالمية الثانية ، وقد استطاعت الجمعيات التعاونية التأثير على هذه الهيئة الى درجة كبيرة وخاصة فى مجال تسويق البيض .

أما فى أسكتلندا فقد كانت حركة تصنيع الألبان والزبد قوية جدا فى الجنوب الغربى ، ولكن سوق الألبان السائلة فى جلاسجو وأدنبرة كانت على أشدها . فم منذ ثلاثين عاما كانت مصانع الزبد الاسكتلندية وجمعية الهيئة الزراعية الاسكتلندية تتولى قيادة الأعمال الخاصة بتصنيع الألبان الى أن ظهرت هيئة تسويق الألبان الاسكتلندية . أما تسويق البيض فقد ظهر بشكل تعاونى فى جزر أوركنى حيث حلت صناعة الدواجن محل صيد الأسماك . وهناك جمعيات تعاونية فى اسكتلندا للاتجار فى الأصواف تقوم بتوريد ما يقرب من ربع استهلاك اسكتلندا من الأصواف التى تتم صناعتها فى بريطانيا وتصدير جزء منها الى الخارج . ويتم بيع الصوف أيضا فى إنجلترا بطريقة تعاونية عن طريق مجموعة الجمعيات الاقليمية التى تدار بالطرق التى تدار بها الجمعيات الاسكتلندية .

وهناك جمعيات تعاونية لتسويق منتجات الألبان كسلعة رئيسية فى البلاد الاسكندنافية وبولندا ، وهى البلاد التى تقوم بتصدير الزبد والخنازير الى الخارج أيضا . أما النرويج فتكفى نفسها ذاتيا : لذلك قامت فى عام ١٩٣٠ بإنشاء هيئة تسويق الألبان حتى يمكن أن تضمن توريد الكميات الكافية وبأسعار معتدلة ، وتقوم هذه الهيئة على أساس الجمعيات التعاونية المحلية للألبان . وقد استطاعت هذه الهيئة أن تمارس نشاطا

بعيد المدى فى تحسين منتجات الألبان النرويجية وفى التفوق على بريطانيا
فى مكافحة مرض سل البقر .

ويوجه نظام التعاون فى صناعة الألبان فى هولندا اهتمامه الى انتاج
الجبن والألبان المركزة أكثر من اهتمامه بانتاج الزبد . ويرتبط
النظام التعاونى ، وخاصة فى فرايسلاندا ، بمصانع الجبن المحلية التى تربط
بمصانع التركيز المركزية والتى تقوم بإمدادها بالفائض من الألبان .
ولا يزال نظام تصنيع الجبن فى المزارع قائما بصفة عامة فى هولندا ، ويتم
تسويقه فقط بالطريق التعاونى ، كما أن هناك بعض الأحياء التى تقوم
بصناعة الزبد بنفسها وبيعها فى مزادات للجمعيات التعاونية .

أما صناعة الألبان التعاونية فى فرنسا فهى تتم على نطاق اقليمى
لا على نطاق قومى عام ، هذا وإن كانت تقوم بما يقرب من نصف الانتاج
القومى العام للألبان . وتقوم منطقة اللورين والمنطقة الشرقية بفرنسا
بتموين احتياجات باريس من الألبان السائلة . كما تقوم فرنسا باستيراد
عدد كبير من الأبقار الدانمركية وإقامة المعامل التعاونية لتصنيع الزبد لمد
أسواق باريس بما تحتاج اليه من هذه السلع .

وهناك جمعية مركزية مهمتها اعداد الثلجات فى جميع وسائل النقل
وصناعة الثلج وشراء الفحم والزيت وتدريب الموظفين التعاونيين حتى يمكن
مواجهة جميع احتياجات وتكوينات الجمعيات التعاونية .

ويعتبر الجبن فى سويسرا أهم بكثير من الزبد من ناحية التصدير .
حتى لقد حدث فى احدى المرات أن قامت سويسرا بتصدير الجبن واستيراد
الزبد . وتخضع جميع معامل تصنيع الجبن لهيئات تعاونية تندمج جميعها
تحت لواء الاتحاد السويسرى لمنتجات الألبان .

وتمثل عملية بيع الألبان السائلة فى جنيف أعلى أنواع التعاون الذى
يتعاون فيه المستهلك والمنتج معا لتحقيق هدفهما ، اذ يمتلك هذه الجمعيات
التعاونية لمنتجات الألبان ، الفلاحون أنفسهم ، وكذلك المستهلكون فى
المدن . أما فى ألمانيا فإن ما يقرب من ٨٠٪ من انتاج الألبان يتم استهلاكه
ويوجه الباقي لصناعة الزبد والجبن وتستخدم الآلات الحديثة جدا فى
تصنيعهما .

وتتمتع صناعة الألبان التعاونية فى الخارج بأهمية كبيرة ، ففي
الولايات المتحدة تعتبر من السلع التعاونية الهامة ، اذ بلغت قيمة المبيعات
من مصنوعات الألبان فى منتصف القرن العشرين ما بين ٨٠٠ مليون
و ٩٠٠ مليون جنيه ، أى ما قد يزيد على ما تستهلكه جميع الجمعيات
التعاونية لانتاج الألبان فى أوروبا .

ويعتبر التعاون فى مجال الألبان فى الولايات المتحدة من أقدم أنواع التعاون هناك ، فقد ابتداء فى منتصف القرن التاسع عشر حينما وصلت أفواج المهاجرين السويسريين والاسكندنافيين واستوطنوا الولايات الشمالية فى وسكنسن ومينيسوتا وايوا وهى الولايات التى سبقت بإنشاء جمعيات لصناعة الزبد والجبن . واستمرت معظم هذه الجمعيات حتى الآن كما كانت فيما بينها اتحادا عرف باسم « اتحاد أراضي البحيرات لصناعة الألبان »

وهناك عدة اتحادات صغيرة من النوع نفسه يشترك فيها عدد من الجمعيات التعاونية لمنتجات الألبان فى الولايات المتحدة وخاصة تلك الجمعيات المركزة فى المنطقة الشمالية الغربية .

وقد انتشرت حركة لإنتاج الألبان ذات طابع مختلف حول المدن الكبرى تهتم فقط ببيع الألبان السائلة وتقوم بالتعامل مع مايزيد على ٤٠٠٠ منتج للألبان من الريفين لذلك تتساوم على شراء هذه الألبان بأسعار تتفق مع نظرتها الى الربح .

أما نظام تسويق البيض فى الولايات المتحدة فقد ظهر فى بداية الامر فى منطقة ساحل الباسفيكى ، وخاصة فى الولايات الشمالية الغربية حيث تنشط تجارة الدجاج والدجاج الرومى ، أما فى المناطق الأخرى فيتم تعبئة وتصنيف البيض بواسطة ادارة من جمعية تعاونية توفر للفلاحين احتياجاتهم بدلا من هيئات فردية .

أما الصوف فلا يعتبر مادة أساسية فى الاقتصاد الريفى للولايات المتحدة وذلك بالرغم من وجود إنتاج كبير من صوف الميرينو Merino ومن وجود عدد كبير من الجمعيات التعاونية الاقليمية والمحلية لتسويق الصوف التى ترتبط بالهيئة القومية لتسويق الصوف فى بوسطن ، وهذه تقوم بالإشراف على جميع عمليات تجارة الصوف فى الولايات المتحدة والمخارج . وهى تشرف على ما يقرب من سدس ما تنتجه الولايات المتحدة من الاصواف . وتقوم أيضا هذه الهيئة بتوزيع القروض التى تتلقاها من ادارة الائتمان الزراعى أو من هيئة الائتمان على السلع وهما هيئتان فيدرائيتان . وقد منحت الجمعيات الاقليمية الحق فى اقتراض ٦٥٪ من تقديرات الاصواف المعبأة فى البالات منها ٥٠٪ تعتبر دفعة مقدمة الى المنتج والباقى لتغطية نفقات الجمعية .

وتقوم كل من استراليا ونيوزيلاندا بصناعة ٩٠٪ من احتياجاتهما من الزبد والجبن داخل مصانع تعاونية تسيطر على جميع عمليات التصدير . وفى نيوزيلاندا أيضا هيئة لتسويق الخزائير وعدد من المذابح التعاونية والثلاجات التى تقوم بتبريد لحوم الخراف لارسالها الى

أسواق بريطانيا ، ويذهب معظم الانتاج التعاونى لهذين البلدين الى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى بريطانيا وفى نيوزيلاندا أيضا هيئة قومية لتسويق اللحوم .

وتقوم استراليا الآن باجراء بعض التجارب من أجل الاشراف على نظام التسويق وتخفيض الاسعار حتى يمكن تصدير المنتجات لمنافسة المنتجات الأجنبية الأخرى فى الخارج .

أما آسيا وأفريقيا فما زالتا فى طريقهما لانتاج وتسويق المنتجات الحيوانية ولكن فى الهند بالذات عدد من المعامل التعاونية لتصنيع منتجات الالبان على نطاق واسع ، وتتبع الانظمة الحديثة فى عملية بسترة الالبان وتعبئتها فى زجاجات . وتصديرها الى المدن الكبيرة وتميل الجمعيات التعاونية لمنتجات الالبان فى افريقية الى الظهور فى المناطق النائية والبعيدة حيث تقوم الماشية بالرعى فيها ، وحيث لاتجد أى طريق لنقل الالبان السائلة ، لذلك يصنع منها الجبن والسمن الذى يستعمل فى عمليات الطبخ . وبافريقية أيضا جمعيات تعاونية لتسويق الصوف وخاصة فى باسوتولاند .

الفصل الحادى عشر تسويق الحاصلات الزراعية والفائفة

تحدثنا فى الفصل السابق عن تسويق المنتجات الحيوانية (الألبان واللحوم والدواجن والبيض) بعد تصنيعها بالطرق التعاونية . وذكرنا أيضا أن السبب فى الاتجاه الى مثل هذه الصناعات التعاونية هو عجز الدول الأوروبية عن مواجهة المنافسة الخارجية فى إنتاج القمح وخاصة لأن الفلاح الأوروبى لا يمتلك الا رقعة بسيطة من الارض لا تكفى مواجهة الاحتياجات من القمح .

فى عام ١٨٨٥ أنشئت الخطوط الحديدية الكندية الى الباسفيك وبذلك أصبح الطريق مفتوحا فى برارى كندا أمام المهاجرين ليقيموا هناك ، فانتشر الفلاحون وبدأت معاولهم ومحارثهم تشق الأرض وتزرع المناطق الواسعة والشاسعة بالقمح . ولكن لم يكن هناك سوق لهذا الانتاج الضخم من القمح ، لذلك كانت هذه الكميات تخزن الى أن يتم نقلها عبر السكك الحديدية الى موانئ التصدير الى الخارج . وفى السنوات الأولى من هذا القرن ظهرت عدة جمعيات تعاونية محلية لتسويق القمح تجمعت فيما بينها وكونت شركة منتجى القمح التى سميت فيما بعد باسم اتحاد منتجى القمح .

وفى أثناء الحرب العالمية الأولى ١٤ - ١٩١٨ أوقف جهاز تسويق القمح الكندى وتكونت هيئة حكومية لبيع القمح . ثم انتهى هذا الاشراف الحكومى فى عام ١٩٢٠ ، وأصبح هناك نظام كامل للأسعار انهارت بعده أسعار القمح ولم تستطع هيئات القمح أو المنظمات التعاونية أن توقف هذا التدهور . وفى هذا الوقت رفضت الحكومة إعادة العمل بنظام الهيئة الحكومية ، لذلك صمم الفلاحون على تكوين هيئة عامة اختيارية لتجميع وتسويق القمح . وقد تم بالفعل انشاء ثلاث هيئات فى كل من ولايات البرتا Alberta وساسكتشوان Saskatchewan ومانيتوبا Manitoba تضم أعضاء يمثلون أكثر من نصف منتجى القمح فى البرارى . ثم اتحدت هذه الهيئات الثلاث فى عملية التسويق عن طريق وكالة مشتركة أطلق عليها اسم : هيئة منتجى القمح الكندى التعاونية وشركاهم وهى تقوم بالتعاقد مع الفلاحين لمدة خمس

سنوات على شراء جميع القمح الذي ينتجونه الا ما يحفظ منه كبدور .
وتخصص مصروفات تنظيفه وتخزينه ونقله من اثمان القمح الذي يتم
تسليمه وتقوم هذه المستودعات بعمليات الشحن والتخزين والتنظيف
والتجفيف والتصنيف .

ولكن نظرا للكساد الاقتصادي الذي أصاب العالم ابتداء من عام
١٩٢٩ فقد انهارت أسعار القمح وفشلت بعد ذلك عملية مستودعات
القمح نتيجة الانهيار الذي أصاب الاسعار . وبعد فترة الكساد أعيد
تسويق القمح بطريق التبادل القديمة الذي يقوم على أساس التنافس
حتى عام ١٩٣٥ ، وبعد ذلك طالب اتحاد منتجي القمح بإعادة هيئة
القمح الكندية للإشراف على جميع العمليات . وأعيدت هذه الهيئة
بالفعل ومنحت سلطة شراء القمح عندما تنهار الاسعار أقل من المستوى
المعين .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية فتح الطريق أمام تنظيم تسويق
القمح دوليا ، وأصبحت حكومة كندا مسئولة عن نشاط انتاج
وتسويق القمح .

وفي عام ١٩٤٩ وقعت كندا والدول الثلاث الاخرى المنتجة للقمح
(الولايات المتحدة - الأرجنتين - استراليا) اتفاقية القمح الدولية مع
اثنين وأربعين دولة من الدول التي تستورد القمح ، وقد تم بمقتضاها
تخصيص جزء معين لكل دولة ، وتم تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى
للأسعار أيضا ، على أن تقوم الدول المنتجة ببيع حصتها من المبيعات
إذا عرض عليها الحد الأعلى للأسعار . وفي الوقت نفسه يجب على
الدول المستوردة أن تحصل على حصتها إذا هبطت أسعار القمح الى
الحد الأدنى . وبهذا الشكل تم حماية الدول المنتجة والمستهلكة ضد
جميع أنواع الذبذبات وتم تحقيق الأهداف الرئيسية التي كان الفلاحون
الكنديون يسعون الى تحقيقها .

ويرجع نظام تسويق القمح تعاونيا بوساطة المنتجين أنفسهم في
الولايات المتحدة الى عام ١٨٦٨ وكذلك تسويق الذرة . وقد مرت هذه
العملية بمراحل متتالية ومتتابعة من الانتعاش والركود . وظهرت هناك
اتجاهات عدة نحو انشاء اتحاد يضم جميع هذه الجمعيات أو خلق مركز
اتحادى لنشاطها . كما ظهرت محاولات لتشكيل وكالات تعاونية
لتسويق القمح والذرة وأمكن كذلك تجميع المنتجين في هيئات اقليمية .

ولكن جميع هذه المحاولات لم تلاق نجاحا مثلما لاقت المحاولات
المشابهة في كندا . وكانت المشكلة التي تواجه المنتجين في الولايات المتحدة

هى كيفية تجميعهم فى اتحاد دائم وكيفية التخلص من جميع مظاهر
الذبذبات التى تصاحب الأسعار ، وكذلك كيفية التغلب على صعوبة
الاقتراض من هيئة الأتمان على السلع وطريقة تمويل جميع العمليات
حتى التسويق النهائى . وفى منتصف القرن العشرين كانت هناك
جمعيات تعاونية تمتلك مساحة لانتاج القمح تستطيع أن تنتج مايقرب
من ١٥٠ مليون بوشل قيمتها السنوية تتردد بين ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ و
٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

أما فى استراليا فقد تم انشاء مستودعات (شون) اجبارية للقمح
فى الولايات الأربع التى تقوم بانتاج القمح خلال فترة الحرب من
١٤ - ١٩١٨ : على أن تخضع جميع هذه المستودعات لهيئة القمح
الاسترالية التى استمرت فى نشاطها حتى عام ١٩٢٢ . وبعد ذلك بدأت
المستودعات فى العمل يدا فى يد مع الفلاحين من أجل التسويق التعاونى
وأصبحت تضم أكثر من ٧٠٠٠ عضو فى غربى استراليا . واستمرت
هذه الهيئة تعمل بالطريق التعاونى وتبيع نصف ما تنتجه للأسواق
البريطانية عن طريق هيئة التعاون الريفى فيما وراء البحار . وفى أثناء
الحرب العالمية الثانية عادت هيئة القمح الاسترالية الى الظهور مرة
أخرى ، وفرضت نظام التسويق الاجبارى ، ولكنها تركت الجمعيات
التعاونية تعمل كوكلاء لها فى المناطق الريفية المنتجة .

وتعتبر الارجنتين رابعة دولة فى تصدير القمح ، وهى تضم
جمعيات تعاونية لانتاج القمح ، ولكن لا توجد هيئة عامة للإشراف على
عمليات التسويق والانتاج . أما فى الهند فقد كان انتاج وتسويق القمح
مركزا فى أيدي حفنة ضئيلة من التجار وكبار الاقطاعيين الامر الذى يمنع
قيام وظهور النظام التعاونى ، ولكن الحكومة الهندية استطاعت خلال
مشروع السنوات الخمس الثانى أن تضع مشروعا خاصا لتسويق
الحبوب تؤدى فيه الجمعيات التعاونية دورا كبيرا وهاما .

وفى افريقية تتم عملية انتاج القمح والذرة وتسويقها بالطرق
التعاونية فى مناطق مختلفة حيث يتعاون فيها الاوربيون والفلاحون
الافريقيون .

وفى اليابان يتم تسويق الأرز تعاونيا على نطاق واسع ، ويتم
تشجيع زراعة الحبوب « الأرز والذرة والقمح » وذلك عن طريق
المساعدات المالية وبالطرق التعاونية وعمليات التسويق التعاونية حتى
يمكن مواجهة النقص والعجز الكبير فى هذه الحبوب .

أما فى أوروبا حيث يقل انتاج دولها من القمح والحبوب الأخرى

فقد ظهرت عدة اتجاهات لمعالجة موضوع الحبوب تعاونيا : ففي فرنسا يقوم الفلاح البدائي بنقل قمحه الى المطاحن ويعود به دقيقا ثم تقوم الزوجة بصناعة الخبز في أفران القرية . وقد تغير هذا النظام فيما بعد وحل محله نظام المخازن التعاونية Panifiction co-operative التي تقوم في حقيقة الامر بجميع العمليات الثلاث ، وتخلق أيضا أسواقا للقمح والدقيق الزائد عن حاجة الفلاحين وجيرانهم .

وقد ظلت سياسة الحكومة الفرنسية لفترة طويلة من الزمن تشجع على انتاج القمح وذلك عن طريق التعريفات الجمركية بالنسبة للقمح الأجنبي وفتح أسواق داخلية للقمح وتثبيت الأسعار وفتح الابواب أمام تصدير الفائض عن الاستهلاك الداخلى .

وفي عام ١٩٣٦ أنشأت الحكومة الفرنسية الوكالة القومية لانتاج القمح ، وهى عبارة عن هيئة تسويق تضم أغلبية من الفلاحين وكذلك ممثلون للجمعيات التعاونية والاستهلاكية والمطاحن والمخازن والسلطات العامة . وتقوم هذه الوكالة بتحديد الأسعار السنوية على عدة أسس لا يدخل من ضمنها نظام الاسعار العالمى . فهى تحدد الاسعار على اساس الكمية التى يتطلبها الاستهلاك فى الاسواق المحلية خلال العام ، ثم موازنة التصدير والاستيراد على هذا الاساس . وتقوم التعاونيات الريفية فى الواقع بالاشراف على عمليات انتاج وتسويق الحبوب بما فى ذلك من نظام « الخبز » وجمعيات كبار الفلاحين التى تقوم بشراء القمح . وتستطيع جميع هذه الجمعيات الاقتراض من الحكومة بالشروط الطيبة من أجل بناء المستودعات التى يتم تخزين القمح فيها حتى يتم تسويقه .

وقد استطاعت جميع الجمعيات التعاونية الخاصة بتسويق الحبوب والتى تبلغ أكثر من ألف جمعية تضم أكثر من مليون عضو ، أن تدفع جميع ديونها الى الحكومة ، وان تشرف على ما يقرب من ٨٠٪ من الانتاج القومى للقمح .

أما فى إنجلترا فان تعاونيات الفلاحين تقوم الآن بتسليم كميات أكبر من الحبوب بعد أن كانت تقوم أصلا بتوفير احتياجات الفلاحين . كما تقوم هذه الجمعيات ببيع القمح الذى يصلح للخبز الى المطاحن ، أما القمح الذى يصلح كغذاء للحيوانات أو كبدور للزرع فيسلم الى الفلاحين .

وقد استدعى الوضع الفريد الذى يقف فيه انتاج الحبوب (القمح والنرة والأرز) ضرورة اتخاذ اجراءات خاصة وتدخل الحكومة فيه نظرا لأهمية هذه الحبوب كسلعة غذائية عالمية .

وهناك عدة محاصيل أخرى ولكنها أقل في الأهمية وذات طابع إقليمي لذلك تركت التعاونيات حركة اتباع الوسائل السليمة لتسويق هذه السلع : فمثلا هناك محصول البطاطس الذي يستهلك معظمه في الأسواق المحلية ، لذلك لا تهتم الجمعيات التعاونية بتسويقه ولكن هناك جمعيات خاصة تقوم بتسليم حبوب البطاطس كما توجد مصانع تعاونية لصناعة دقيق البطاطس والنشا في هولندا .

أما عملية تسويق القطن والطباق تعاونيا في الولايات المتحدة فقد مرت بمرحلة نشيطة ثم انتكست بعد ذلك ، وقد أثرت هذه الاتجاهات على الجمعيات الإقليمية لتسويق القطن في الجنوب وفي المناطق المروية في تكساس ودلتا المسيسيبي . ويتم تسويق القطن والطباق أيضا بالطرق التعاونية في عدد كبير من الدول الاستوائية وخاصة في أفريقية مثل أوغندا وتنزانيا .

أما في فرنسا التي تعتبر أكبر بلاد العالم لإنتاج الخمور فإن الجمعيات التعاونية تتولى الإشراف على أكبر جزء من إنتاج الخمور « مع استبعاد أفخر الأنواع » . وقد تضم هذه الجمعيات عدة أقبية لتخزين الخمور ، وفي بعض الأحيان تضم معاصر النبيذ . ويجب أن تتم هذه العملية بكل صبر وتؤدة لأن الخمور تتطلب وقتا طويلا . ولكن ظهور الآلات الحديثة ووسائل التخزين شجع الحكومة على تقديم القروض من أجل إنشاء المنشآت وتشجيع هذه الصناعة .

وتعتبر صناعة زيت الزيتون ذات أهمية كبيرة في اليونان لذلك فهي تنظم على النهج نفسه في التسويق الذي تسير عليه صناعة الخمور في فرنسا . فهناك المعاصر التعاونية التي تعمل للقرية بأسرها والتي تتناول أجرا على حسب نسبة وكمية الزيوت المستخرجة .

وهناك بعض البلاد الاستوائية تختص بالاتجار في المكسرات وجوز الهند وغير ذلك من الثمار المغلفة طبيعيا مما يزرع مثلا في الهند وسيلان والتي تستخرج منها الزيوت في بعض الأحيان .

كما أن هناك نظاما تعاونيا في المنتجات الاستوائية الطبيعية مثل الكاكاو الذي أنشئت له جمعيات تعاونية رئيسية في الساحل الغربي من أفريقية ، وكذلك البن الذي يعتبر سلعة هامة في شرق أفريقيا .

وهناك بعض أنواع الثمار التي ينتجها الزراع الصغار ويتم تسويقها عن طريق الهيئات التعاونية مثل الشاي ، ما عدا المزارع الإنجليزية الاسكتلندية التي تشرف عليها وتمتلكها الجمعية التعاونية الإنجليزية الاسكتلندية للاتجار بالجملة ، وقد بدأت الجمعية التعاونية

«الصفيرة لمنتجى الشاي فى سيلان فى الظهور ، الامر الذى يبشر بمستقبل كبير فى النشاط .

وتعتبر الفواكه والخضراوات مثالا طيبا وهاما لنظام التسويق التعاونى وذلك لأنها سريعة التلف ومن الصعب كثرة تداولها : لذلك لجأت الجمعيات التعاونية الى سرعة تسويق هذه الفواكه اذا كانت لا تصلح للتجفيف . أما الثمار والفواكه التى تصلح للتجفيف مثل المشمش والعنب فتقوم بتجفيفها ، كما تقوم أيضا بتعبئة الفواكه التى تصلح لذلك . وتعتبر عمليات تجفيف الفاكهة فى استراليا عملية تعاونية فى الاصل ولكن هيئة التسويق الاجبارية التابعة للدولة تدخلت بين الفلاح والمستهلك ، وهناك هيئة قوية لتسويق المجففات فى اليونان تشرف على جميع الجمعيات التعاونية .

أما الفواكه الجامدة « التفاح خاصة » فتعتبر فاكهة معمرة ، لذلك بدأ المنتجون فى كندا فى وادى بوليس بتصدير هذه الفاكهة عن طريق المخازن التعاونية ، كما تقوم كولبيا البريطانية على الساحل الغربى من الباسفيكى من الولايات المتحدة ونيوزيلاندا واستراليا بتعبئة التفاح تعاونيا لتصديره ، كما أن فى الشمال الشرقى من الولايات المتحدة هيئات ومنظمات جماعية لتصدير الآس البرى والفواكه الاخرى التى تعتبر لازمة فى اعياد الشكر .

وفى حالة الفواكه السريعة التلف ، يتطلب الوضع سرعة التصرف ، لذلك وجدت الجمعيات التعاونية فى هولندا وفى انجلترا فى بعض الاحيان للقيام بنوع من المزايدات يتم فيها بيع الخس والطماطم والعنب والفاكهة الأخرى والأزهار .

وبالرغم من جميع هذه التنظيمات ، فانه ما زالت هناك عدة دول تعتبر عملية التسويق فيها غير منظمة وتسير بطريقة غير مدروسة كما أنه ليس بها نظام سير لوسائل النقل ، لذلك يجب أن يكون بها اتجاه لتطبيق النظام التعاونى حتى يمكن أن تتخلص من جميع عوامل التأخر والخسارة .

الفصل الثاني عشر المزرعة الجماعية

من بين أشكال التعاون فى الزراعة ، وقد تركناه لبحثه على انفراد . ذلك النظام الجماعى الذى يطلق عليه فى بعض الاحيان اسم « التعاون المتكامل » لأنه يغطى جميع مظاهر حياة الافراد ، حياتهم كعمال ومستهلكين ومدخرين للأموال . ويعتبر النوع التالى من النظم الجماعية أكمل أنواع التعاون المتكامل فى الزراعة : مزرعة الكولخوس « Kolkhos » التى تنتشر فى روسيا والتى بدأت تنتشر فى الدول الشيوعية الأخرى . وهناك أنواع أخرى من المزارع الجماعية فى المكسيك التى لم تعرف بعد ويطلق عليها اسم ايجيدوس « Ejidos » وكذلك المزارع التعاونية الاختيارية فى ايطاليا وغيرها من البلاد .

وهناك الكثيرون الذين يدعون ان نظام المزارع الاختيارية يمثل النظام التعاونى الحقيقى ، وان هذا الاسم يجب ألا يطلق على المزارع القائمة فى كل من روسيا والصين التى تنفذ بطريق الاجبار والاكراه . والواقع أنه ليس من السهل فى كثير من الحالات وضع خط فاصل بين هذه الاتجاهات فى أنظمة المزارع وبين الفكرة التى بدأت تطبق وتنفذ على نطاق واسع فى عدد كبير من البلاد الآسيوية التى حصلت حديثاً على استقلالها وتتولى فيها الحكومات القومية ادارة شئون البلاد . لذلك يجب دراسة هذه الفوارق بكل عناية ووضوح تام .

كان النظام القديم لامتلاك الأراضى فى روسيا يقوم على أساس الاقطاع الكبير وكان يتولى زراعة الارض عمال ارقاء يعيشون فى القرى ويمتلكون جزءاً ضئيلاً من الاراضى وبعض الحيوانات القليلة أو لا يمتلكون شيئاً . وقبل قيام ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ وبعد تحرير الارقاء كان هناك تطور تدريجى من أجل استقلال الزارع بأرضه ولكن لم يصل الى درجة البلاد الغربية .

وبعد الثورة اتخذ الاتحاد السوفيتى قراراً حاسماً وهاماً : لقد كان الفلاحون قد استولوا على الاراضى وقسموها بينهم ولكن كانت لهم خبرة ضئيلة جداً بالملكيات المستقلة والوسائل الحديثة فاذا سمح لكل

يفرد بـزراعة القطعة الصغيرة من الارض التي يمتلكها مع عائلته أصبح انتاج هذه الارض ضعيفا نتيجة الوسائل العتيقة وأثر ذلك على المحصول العام للبلاد .

كان لابد أن ينتجوا كميات من الغذاء أقل مما كان ينتجه أصحاب الاقطاعيات الكبيرة كذلك لابد أن يقوموا هم أنفسهم باستهلاك هذه الكمية من المواد . لقد كان من الممكن أن يحدث هذا تماما لو لم يكن هناك سلع استهلاكية تقدم للفلاحين الذين يقدمون انتاجهم الريفي في الاسواق ، وهو أمر كان سيؤدي الى استمرار نخلف روسيا وتخلف سكانها من الفلاحين .

ولكن زعماء الاتحاد السوفيتي كانوا يرغبون في اقامة مجتمع تتوازن فيه الصناعة مع الزراعة ويرتفع فيه مستوى المعيشة ، الامر الذي يؤدي دون شك الى ارتفاع قوة الدولة الى مستوى يساوي المستوى الغربي ، وهذا يعنى تخفيض عدد العمال الذين يعملون في الارض حتى يمكن توفير أيد عاملة للعمل في الصناعة وفي الوقت نفسه في العمل على زيادة انتاج المواد الغذائية عن طريق تحسين الطرق الفنية والعلمية في الزراعة . لذلك قام السوفيت بإجراء تجارب عدة على نظام المزارع الكبرى وعلى نظام المزارع التي تديرها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية غير أن كلتا التجربتين لم تثبت نجاحها ، ولذلك تحولوا الى نظام المزارع الجماعية والى نظام محطات الجرارات الآلية .

ويعتبر نظام المزارع الجماعية تطبيقا لنظام الاقطاعيات الكبيرة الذي كان سائدا فيما مضى ، ولكن يختلف عنه في أن الملكية جماعية بين جميع أفراد القرية الذين يتلقون جميع احتياجاتهم من الدولة ، كما أن هذه المزارع تدار بواسطة لجنة مكونة من الذين يعملون بها وتخضع لإشراف وتوجيه الحزب الشيوعي ، وتقوم ببيع جزء معين من حاصلاتها للدولة يشتمل محدود « أقل من أسعار السوق » . ومن الممكن اعتبار الفرق بين الاسعار كنوع من الربح وان كان رجال الاقتصاد السوفيت لا يعترفون بذلك .

وتقوم السلطات السوفيتية العاملة في مجال التخطيط القومي بتخطيط المحصولات لكل قرية كل عام أي أنها تحدد الانتاج بالنسبة لكل سلعة زراعية . ويتم تنظيم العمل داخل المزارع الزراعية عن طريق لجنة يشرف عليها مدير المزرعة ، كما أن الاجور تدفع على حسب يوم العمل وهو أساس غير سليم نظرا لعدم تقيده بالانتاج . ودفع الاجور يتم في صورة نقدية أو في صورة عينية وفي نهاية العام الزراعي توزع

جميع عوائد الانتاج بعد خصم جميع المصروفات والتكاليف على أعضاء المزرعة الجماعية .

وكانت كل مزرعة في بداية الامر تمتد بالجرارات وبقية المعدات الميكانيكية ولكن اكتشف بعد ذلك أن أعضاء هذه الجمعية لا يمتازون بالكفاية والقدرة على اصلاح هذه الآلات بأنفسهم الامر الذى أدى الى تلف كثير من الآلات ، وقد أدى هذا الامر الى قيام الدولة بسحب الآلات من المزارع وتكوين محطات خاصة للآلات والجرارات تشرف عليها هيئة من الفنيين ، وتقوم هذه المحطات بالعمل فى مجموعات معينة محدودة من المزارع الجماعية وتتلقى أجورها فى صورة عينية . وأخيرا حلت هذه المحطات وبيعت آلاتها الى المزارع الجماعية وذلك بعد أن وصلت هذه المزارع الى درجة مقبولة من الكفاية .

أما المنتجات التى لاتسلم للدولة لمحطات الجرارات أو لا تباع يعقود الى مصانع السكر فانه يمكن بيعها الى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بأسعار السوق القائمة أو للأفراد مباشرة على حسب الاسعار السائدة فى الاسواق المجاورة . وقد لوحظ أن الدفع فى الصورة العينية يزيد من الاستهلاك عند الفلاحين ، لذلك تدرس الحكومة عملية وقف العمل بهذا النظام وابداله بالدفع النقدي .

وقد كان أول هدف للسلطات السوفيتية من النظام الجماعى هو جعله كاملا . ولكن هذه السلطات وجدت أن هذه المحاولة لاترضى الأعضاء الذين تعودوا نظام العبودية القديم ، ونظام امتلاك القطع الصغيرة جدا من الاراضى للإقامة فيها ، لذلك عملت السلطات السوفيتية على منح هؤلاء الافراد قطعاً صغيرة من الارض لبناء مساكنهم عليها بشرط ألا تزيد على فدانين ونصف الفدان . وقد كانت هذه الحركة شعبية لدرجة كبيرة ولكنها خلقت عدة من الشكاوى بين الفلاحين الذين بدءوا منذ ذلك الحين يهملون العمل فى المزارع الجماعية والمراعى ، ومنذ هذا التاريخ بدأت الدراسات الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى تتجه الى محاولة تأكيد فكرة انتاج المواد الغذائية جماعيا وتقوية القيمة الاجتماعية والروح الفردية حتى يمكن خلق نوع من التوازن هناك .

ولاشك ان فى النظام الجماعى الروسى كثيرا من المحاسن ، ومن أهمها التخطيط والتخصص . ولقد تم تطبيق هذا النظام بعد الحرب مباشرة وبصورة واسعة النطاق فى دول أوروبا الشرقية . وبعد عدة محاولات فى يوغسلافيا اضطرت أن تجعل النظام الجماعى اختياريا ، وذلك عن طريق اقامة نظام تعاونى ونظام للتسويق على حسب الحاجة العامة . وفى بولندا سار النظام الجماعى فى الاتجاه نفسه ولكنه زيادة.

على ذلك سار جنباً الى جنب مع النظام التعاونى التقليدى ومع المزارع الفردية .

أما فى الصين فلاتزال المزارع الجماعية تسير فى خطواتها الاولى . هناك من أجل التكامل التام مع الدولة ، لذلك تم تكوين الكميونات الصناعية والزراعية الكبرى ، وعلى هذا فمن الصعب جداً التكهن بما سوف يكون عليه شكل الاقتصاد الزراعى الصينى .

وقد دلت التجارب على أن المزارع الجماعية لاتعتبر حلاً للمشاكل الاقتصادية فى البلاد المزدحمة بالسكان الريفيين . فمثلاً قد يؤدى ادخال الآلات فى الزراعة الى تخفيض عدد هؤلاء الذين يعتمدون على الزراعة فقط وخاصة فى البلاد التى تدخل مراحل التصنيع وتتوافر فيها الاراضى . للإقامة حيث يصبح من السهل امتصاص هؤلاء الذين قامت الآلة بعملهم وتستطيع المزارع الجماعية فى الاتحاد السوفيتى أن تنتج الكثير من فائض المواد الغذائية للمدن أكثر بكثير مما تنتجه المزارع الفردية البدائية ، ولكن الانتاج بالنسبة للفرد والفدان وبالنسبة للثروة الحقيقية يعتبر ضئيلاً جداً اذا قيس بالمزارع التى فى أوروبا الغربية ، وقد يرجع السبب فى ذلك الى أن هذا النظام يكرهه الافراد نتيجة عدم امتلاكهم أى شىء . وهو أمر يؤدى الى زيادة الاهمال بالنسبة للممتلكات العامة والى عدم الاهتمام بالمحصولات والحيوانات التى تعتبر أساساً للانتاج فى المزارع ، لذلك يمكن القول بأن المزارع الفردية سواء كانت خاضعة لنظام التخطيط الزراعى أو غير خاضعة فانها تستطيع أن تكون أكثر انتاجاً للمواد الغذائية والحيوانية اذا وجهت اليها عناية تعاونية حقيقية فى مجال الائتمان والمد بالمعدات الزراعية ولوازم الزراعة وتقديم مختلف الخدمات وتسويق المنتجات .

أما نظام المزارع التعاونية فى المكسيك « ايجيدو » « Ejido » . فقد نشأ نتيجة مصادرة الاقطاعات الكبرى التى نتج عنها ظهور زارعين مستقلين يمتلكون أراضى صغيرة ويعيشون جماعات فى المراعى أو الغابات . وكان الفلاحون الذين يعيشون فى مزارع القطن الكبرى فى منطقة لاجونا المروية عيشة أفضل قليلاً من حياة العبودية وكانوا يتعرضون لكل شرور نظام الاقتراض الذى يوقعهم فى الديون والعبودية بعد ذلك كما كانت الخدمات الصحية والتعليمية والاسكان أقل بكثير من المستوى المقبول . لذلك كان على الحكومة أن تواجه هذه المشاكل وأن تضمن حياة كريمة للفلاح ضد الاستغلال ، لذلك فكرت فى تقسيم الارض بين هؤلاء الفلاحين . ولكنها وجدت أن هذا التقسيم لن يؤدى الا الى ضعف الانتاج ، فكونت . ماسمى باسم المزرعة الجماعية « ايجيدو الجماعية » « Ejido Colective » .

وهي مزارع تقوم بتنظيم نفسها بنفسها مع وجود اشراف عليها من الناحية التعليمية والتوجيهية بوساطة البنك القومى للائتمان ، وهو بنك يقدم المشورة الاجتماعية والفنية وبعض الامكانيات الزراعية . وفى كل مزرعة لجنة وموظفون منتخبون وهم يتعلمون مسئولياتهم تدريجيا ، وتدفع الاجور للاعضاء كل بحسب كفايته ، ويدخل فى ذلك معدل الدفع مقابل الانتاج بالقطعة ، كما أنهم ينالون جزءا من الارباح أولا . ويعيش هؤلاء الاعضاء عيشة مجتمع واحد ، لذلك قامت محاولات جدية لتجميعهم فى مجتمع واحد وتحسين الخدمات التى تقدم اليهم سواء كان ذلك عن طريق الامداد بالمياه او رصف الطرق وانشاء المدارس والمستشفيات والصيديات وقاعات الاجتماعات وغير ذلك . ويقال : ان الاصلاحات التى ادخلت فى مثل هذه المجتمعات تشبه الاصلاحات التى كان رافيزين يحاول تنفيذها فى ألمانيا ، ولكن الجزء الأعظم الذى تحقق قد جاء على أيدي الشعب نفسه لا على أيدي الحكومة . وقد ظهر بوضوح ان الارتفاع فى مستوى المعيشة قد أدى الى هبوط انتاج القطن لفترة طويلة من السنوات .

وهناك تجارب أخرى قليلة تشق طريقها فى أماكن مختلفة من العالم وتتعلق بنظام الزراعة التعاونية : ففي إنجلترا مثلا تقوم المقاطعات الكبرى التى تتبع هيئة التعمير فى البلاد التى تقوم فيها هذه الهيئة بتقديم الخدمات التجارية ووضع برامج الزراعة بطريقة جماعية وذلك بالرغم من أن الاراضى تعتبر ملكا فرديا . كذلك فانه لا يوجد نظام للاشراف الذاتى الجماعى فى هذه الجهات كما أن الفلاحين لا يعيشون عيشة جماعية وهناك نظام آخر فى ويلز ويعتمد على نظام المزرعة الموحدة ، ولكنه لايسير على نهج الاشراف الذاتى الكامل ، وظهر اتجاه مشابه لذلك فى الولايات المتحدة فى سنوات الكساد الاقتصادى . ولكن الحكومة أغفلت هذا النظام بعد ذلك ، أما فى كندا فقد ظهرت هذه الحركة وتقدمت كثيرا وما زالت تشق طريقها بنجاح .

ويرجع تاريخ المزارع التعاونية الايطالية الى سنوات بعيدة كما أن هذا النظام ينقسم الى نوعين :

النوع الأول : وهو القسم الذى يمتلك كل فرد فيه قطعة أرض ولكن الخدمات تقدم تعاونيا . .

النوع الآخر : النظام الموحد غير المقسم وهو أقرب الى نظام المزارع الجماعية الروسية «Kalkhos» وتتركز معظم هذه المزارع غير المقسمة فى وادى البو Po Valley حيث كانت هناك جمعيات للتعاقد مع العمال labour contracting societies وقد نجح بعضها فى تأجير

الأراضي وبيعها للعمال الذين يستطيعون اصلاحها ، كما أن هناك بعض المزارع التي تمتلكها مجموعة من العائلات تعاونيا وكذلك هناك اتحادات تعاونية تمتلك قطعا من الأرض وتقوم بتشغيل بعض العمال المقيمين فيها لإدارتها على حين تقوم الجمعيات التعاونية بالإشراف على الزراعة وتقديم الخدمات الزراعية وجميع المحصولات والإشراف على عمليات الري والصرف وغير ذلك .

وهناك أمثلة عدة حول نظام الزراعة التعاونية التي أثبتت قدرتها على رفع مستوى الإنتاج والعودة بفوائد جمة على المشتركين جماعيا في عملية الفلاحة وخاصة في مناطق زراعة الفاكهة والكروم ، كما أن تأدية الخدمات الزراعية جماعيا توفر الكثير من الوقت والجهد والنفقات وهي أمور تساعد جميعها على تخفيض نفقات الإنتاج الزراعي .

الفصل الثالث عشر صيد الأسماك وزراعة الغابات

هناك نوعان من العمال قاما بتكوين وخلق منظمات تعاونية خاصة لاتصل مع الجمعيات السابقة الذكر وهؤلاء العمال هم : صائدو الأسماك . وزارعو الغابات .

ومن المعروف أن عملية صيد الأسماك تتم في البحار العميقة عن طريق أسطول صيد بحري تمتلكه شركات خاصة كبيرة أما الرجال الذين يعملون بهذه السفن فهم عمال يتقاضون أجورا ثابتة وإن كان غالبا ماتضمن جزءا من الربح . ويطلق على هذه الصناعة اسم صناعة الصيد الآلية (في بريطانيا وأمريكا الشمالية وفي بعض موانئ صيد الأسماك الكبرى في أوروبا الغربية) أما المصايد الداخلية في البحيرات أو الأنهار أو البحار الداخلية فيعمل بها أفراد يعملون لحساب أنفسهم ، لذلك يمكن القول بأنهم يشبهون الفلاحين الزراعيين من ناحية الظروف الاقتصادية . ولقد أطلق على الصائد الصغير « فلاح البحر » أما الوحدة الاقتصادية في هذا المجال فهي القارب الذي تمتلكه العائلة الذي قد يشترك فيه كل من الأب والابن والأقارب . وهناك الاتجاه والكفاح نحو أعداد المركب بجميع الامكانيات من أجل موسم الصيد دون الوقوع في ديون لا أمل في سدادها ، وكذلك هناك مشاكل بيع الانتاج السريع التلف (الأسماك) في سوق غير مضمونة وادخال النظام الآلي للفرز والتعبئة والحاجة لتأمين العمال ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل .

وفي نيوفوند لاند على سبيل المثال تعتبر صناعة صيد أسماك الزيوت أكبر صناعة هناك ، وتقوم البنوك الكبرى بتمويل هذه الصناعة . وتتم عمليات الصيد عادة حينما تلتقي التيارات الدافئة مع الباردة في مياه ضحلة ، الأمر الذي ينتج عنه عادة ظهور هذه الأنواع من الأسماك .

وتفتح المصايد هناك أبوابها في الربيع ، ويحتاج الصائد في تلك الفترة الى الطلاء والقار والخشب والشباك وملابس البحر الجلدية والغذاء لعائلاتهم حتى يعود بصيده لبيعه وسد احتياجاته ، لذلك يذهب الى تجار الميناء (ويكون هناك واحد في العادة) ويحصل منه على ما يريد عن طريق الاقتراض لانه لا يمتلك مايكفى من المال ، وعليه في هذه الحال

أن يدفع مبالغ كبيرة كفوائد على المبالغ التي اقترضها ، ويقوم الصياد بصيد سمك البسكلاه والسرطان البحرى ، وعليه أن يقوم بتجفيفها في الشمس تمهيدا لتصديرها الى بلاد البحر الابيض المتوسط وجزر الهند الغربية وأمريكا الجنوبية حيث تعتبر من الغذاء الشعبى . وفي الوقت نفسه يقوم الصياد بدفع ديونه الى التجار بوساطة هذه الاسماك لانه لا يوجد أى نظام أو مخرج آخر ، ويقوم التاجر الذى باع سلعه بأثمان فادحة بشراء هذه الاسماك بأسعار بخسة فاذا استطاع الصياد أن يتخلص من جميع ديونه ويبقى له جزء طرف التاجر فان التاجر لا يعطيه مالا وإنما يقدم له سلعا للتخزين . وفي الواقع ان الصياد يولد في الديون ويعيش وسطها ويظل كذلك حتى يموت .

وهناك مشاكل أخرى فهو يستهلك شبابه في غالب الاحيان في صيد الاسماك الصغيرة ، لذلك يجب عليه أن يتخذ جميع الاحتياطات للمحافظة على شبابه ، كما يجب عليه أيضا أن يتخذ جميع الاحتياطات لحفظ الاسماك التي يصيدها ، وليبيعها مباشرة وذلك عن طريق بيعها لمصانع التغليف . ويعتبر التأمين على الصيادين من أغلى أنواع التأمينات نظرا لاستمرار تعرضهم لخطر البحار ، وقد تكون عند الصياد خبرة لبناء المراكب ، ولكن يجب عليه أولا أن يشتري الاخشاب كما يجب ان يكون عنده الآلات والطلاء وملابس البحر والحبال والادوات المختلفة التي يحتاج اليها المركب .

ونجد مثل هذه الظروف في غالبية بلاد العالم التي تهتم بصيد الاسماك ، وقد يقوم البعض ببيع الاسماك طازجة أو مجمدة بدلا من تجفيفها . وقد يذهب بعض الصيادين الى مناطق بعيدة للصيد حتى أيسلندة ، كما قد تعيش عائلة الصياد نفسه معه على ظهر السفينة كالحال في الصين . وبالرغم من جميع هذه الظروف المختلفة فان الظروف الاساسية واحدة في كل مكان وهي الوقوع في براثن الدين والاعتماد على الغير والفقر المدقع .

ونجد نظام التعاون بين الصيادين في معظم البلاد البحرية في أوروبا مثل بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا والنرويج وفنلندا والدنمارك وأيسلندة ويوغسلافيا واسبانيا والبرتغال وإيطاليا وبين صيادى الانهار في رومانيا وبلغاريا ، كما ان هذا النظام أيضا في الاتحاد السوفيتى وفي كندا والولايات المتحدة ودول أمريكا الجنوبية ، ولايزال يشق طريقه في الهند وسيلان وهونج كونج والملايو .

وفي بريطانيا عملت جمعية منظمة مصايد الاسماك بكل نشاط ونجاح لفترة عدة سنوات وأنشأت عدة جمعيات تمد الصيادين بالشباك

والمعدات والطلاء وملابس البحر كما أنشأت أيضا أسواقا جماعية لتسويق الأسماك الطازجة ، وهناك أيضا شركة للتأمين التعاوني على البواخر ومراكب الصيد . وقد ابتدأت جمعية منظمة الزراعة الاسكتلندية في انشاء اسواق لبيع الصيد من الأسماك التي تم صيدها من الجزر الشمالية وتم أيضا انشاء هيئة الأسماك التي تختص بشئون التعاون في صيد الأسماك في جميع أنحاء بريطانيا .

وتختلف مشاكل صيادي الأسماك من دولة لأخرى ، ففي فرنسا مثلا اتجه لقيام الدولة بالاشراف على عملية التسليف والائتمان التي تقدم لجميع البنوك التعاونية الصغيرة والتي تقوم بدورها بتقديم القروض لأعضائها من أجل شراء المراكب والآلات والمعدات والاحتياجات العامة . وبعد ذلك بفترة تم انشاء وتكوين مجال تعاونية تقوم بامداد الصيادين بجميع لوازمهم بما في ذلك الزيت والثلج والملح وغير ذلك ، أما التسويق فليس هناك خطوات جديدة ايجابية في ذلك .

وقد تطور نظام التعاون في ألمانيا تطورا كبيرا وخاصة بين صائدي الأسماك الذين يقومون بصيد جراد البحر في مصايد بحر الشمال وسواحل البلطيق ، أما جميع المراكب التي تقوم بالصيد في البحار العميقة فهي تابعة لشركة خاصة الا في بعض الحالات الخاصة حين تمتلكها الجمعية التعاونية الاستهلاكية للتجار بالجملة التي تصيد الأسماك لمواجهة مطالب واستهلاك أعضائها .

واستطاعت اسبانيا (قبل الحرب الأهلية) أن تحقق نشاطا كبيرا في مجال التعاون بين صائدي الأسماك ، وقد عرفت هذه المنظمات التي نشأت في هذا المجال باسم المواقع البحرية وهو اسم اشتق من النظام الجماعي الذي كان قائما في العصور الوسطى حينما كانت القروض تقدم الى الزارعين في صورة عينية ، وقد أنشئت هذه المواقع في جميع مدن سواحل اسبانيا ويرتبط بعضها ببعض عن طريق اتحاد فدرالي وطني يضمها جميعا وقد كان يعتبر أول اتحاد من نوعه في اسبانيا .

وكان هدف هذه التعاونيات هو بيع الأسماك الطازجة أو المحفوظة للمستهلكين مباشرة أو عن طريق عدد قليل من الوسطاء وكذلك امداد جميع الصيادين بمطالبهم واحتياجاتهم ، ولم يكن يسمح بنظام الائتمان عن طريق التجار الخصوصيين بل كانت هناك جمعيات صغيرة للائتمان تقوم بتقديم القروض الى الصيادين وكانت هناك بعض المراكب التي تمتلكها الجمعيات التعاونية ، ولكن مراكب العائلات القديمة كانت أكثر عددا ، كما كان هناك أيضا نظام « للتأمين ضد المرض والاصابة والوفاة »

وكذلك كان هناك مدى كبير من الخدمات الاجتماعية عن طريق بيوت الصيادين التي تعتبر نوادي ومراكز ثقافية وترفيهية ومساعدات طبية ومدارس للأطفال وبنسيونات لكبار السن ، ولم يستمر هذا الوضع كثيرا بعد الحرب الاهلية أما مابقي بعد هذه الحرب فقد قامت السلطات المحلية بالسيطرة عليه والاشراف الرسمي على ادارته ولكن السلطات المسئولة سمحت في الآونة الاخيرة بانشاء نظام اختياري للتعاون .

وقد ازدادت الحركة التعاونية الإيطالية لرجال صيد الاسماك تقدما وازدهارا نتيجة مساندة الحكومة لها ومساعدتها وتطبيق نظام التأمين الاجباري على مراكب الصيد واقامة نظام المزايدات العامة لبيع الاسماك تحت اشراف دقيق ومنظم . وتقوم الجمعيات التعاونية لصيد الاسماك بالاشراف على بعض أعمال هذه العمليات وذلك عن طريق امداد الصيادين بجميع اللوازم وشراء الاسماك منهم لسد جميع احتياجات المستهلكين .

أما جميع الدول الاسكندنافية فتتمتع بنظام تعاوني دقيق لتنظيم شئون صائدي الاسماك ، وتتولى هذه الجمعيات جميع أوجه نشاط الصيادين من آلات ومعدات وغير ذلك . ففي الدانمارك حيث يتم الامداد بالاحتياجات والقيام بأعمال التسويق يتم التعاون على أساس اختياري تام على النمط الذي تسير عليه الجمعيات التعاونية الريفية ، وتعتبر الجمعيات التعاونية المحلية التي في الموانئ أعضاء في الاتحاد الوطني للتعاونيات الذي يقوم ببيع مايقرب من ربع كمية الاسماك التي يتم صيدها وتركز قوة التعاون بشكل خاص في جزيرة بورنهولم التي في بحر البلطيق حيث نجد عددا كبيرا من الجمعيات التعاونية التي تقوم بجميع أوجه النشاط بالتعاون مع الجمعيات التعاونية للفلاح حيث تقوم بصناعة انواع معينة من الاغذية ، التي تقدم الى الحيوانات .

أما في النرويج فلم يكن الاتحاد المهني لصيادي الاسماك مقتنعا بالحلول البطيئة التي تقوم بها الجمعيات التعاونية من طريق الاعمال الاختيارية لذلك قامت ، بكل نجاح ، بالضغط على الحكومة من أجل تطبيق النظام الاجباري . وقد أنشئت عدة جمعيات تعاونية محلية اجبارية لهذا الغرض من أجل تسويق الاسماك وتصنيعها وامداد المصايد بجميع اللوازم والاحتياجات والتأمين على المراكب والآلات .

وفي ايسلندة سمحت الجمعيات التعاونية الريفية لنفسها بالتعاون مع الصيادين حتى يمكن مواجهة احتياجات المستهلكين من الاسماك وتصدير أو حفظ الباقي فقامت بمددهم بجميع الاحتياجات واللوازم الخاصة بالصيد وتسويق الاسماك أيضا ، وكانت ايسلندة من بين الدول

الاولى التى ظهرت فيها حركة ملكية سفن الصيد بطريقة جماعية . وقد قام اتحاد التصدير بتنظيم تصدير الاسماك المحفوظة (المحصول الرئيسى) الى الخارج ، وهو عبارة عن هيئة اختيارية غير حكومية ويمثل هذا الاتحاد القطاع الخاص وقطاع التعاون من هيئات حفظ الاسماك والتصدير ايضا .

أما فى الاتحاد السوفيتى فان غالبية المصايد هناك داخلية فى الانهار والبحيرات وذلك بجانب الصيد من البحار ، وقد تم تنظيم جميع الصيادين داخل جمعيات العمال Arteles التى تشبه فى تكوينها المزارع الجماعية أو الصناعات الخفيفة المنظمة تنظيميا تعاونيا ، ولا يمتلك الصيادون هناك السفن أو الشباك أو جميع أدوات الصيد ، وإنما تمتلكها محطات الآلات والمعدات وذلك على نمط محطات الآلات والجرارات الزراعية . ويتمتع رجال الصيد بحقوق الصيد فى مناطق معينة أو العمل فى البحار المفتوحة ، وهم يعملون بصورة جماعية مثل المزارع الجماعية . ولكل فريق صيد محطة خاصة وأماكن للنوم وناد خاص وعدد معين من السفن والمعدات ، وتدفع قيمة الاسماك المصيدة بصورة عينية ويؤخذ جزء من القيمة ~~من~~ استهلاك واستعمال السفن والأدوات ثم تستولى الدولة على جزء بأسعار منخفضة ثابتة ويوزع الباقي بين الاعضاء أو يباع بثمان عال سواء للدولة أو للأسواق المحلية . وتقوم الدولة بالاشراف على جميع مصانع الحفظ واستخراج الكافيار وغير ذلك ، ولكن الجزء الأكبر من هذه الاسماك يباع داخل روسيا نفسها فى المدن المختلفة ، وهناك نظام يشبه هذا النظام تماما فى يوغسلافيا وبولندا وذلك بجانب بعض منشآت صيد الاسماك المستقلة .

وقد قامت السلطات السوفيتية بتنظيم جمعيات تتلقى الامدادات والقروض من المحطات الكبرى وذلك فى المناطق القطبية من روسيا حيث يعيش السكان حياة بدائية على صيد الاسماك والحيوانات القطبية ، ويتعاملون بالتبادل على أن تسدد قيمة هذه الامدادات فى صورة أسماك وفراء . وكان هناك هدف لتحويل هذا التبادل الى الدفع النقدي ، ولكنه لا يزال يشق طريقه بصعوبة ، وبالرغم من أن هذه الجمعيات التعاونية تسير على أساس التشكيل الديموقراطى العادى ، فإنها خضعت وتعرضت لكثير من تيارات الضغط لتحويلها الى ~~الخضوع~~ للاشراف الحكومى التام بدلا من العيش كجمعيات مستقلة تشبه مجتمعات الصيد القائمة فى بريطانيا والدول الاسكندنافية ، ويرأس هذه الجمعيات الآن الطبيب المحلى الذى تعينه الحكومة .

وتتميز كندا بوجود ساحلين كبيرين على مياه دولية ، وبحيرات

«داخلية كبيرة وكثيرة ، لذلك يتخصص الصيادون الكنديون بصيد سمك السالمون ، وتتخصص ولاية مانيتوبا التي على بحيرة تحمل الاسم نفسه في بيع الاسماك الاخرى الطازجة والمجمدة في أسواق الولايات المتحدة» أيضا ، وقد تطورت الاوضاع بشكل ملموس في المقاطعات البحرية وخاصة نوفاسكوشيا ، وكان يشرف على هذا التطور هيئتان هما :

اللجنة الملكية الكندية في عام ١٩٢٩ التي تفرعت عنها هيئة الصيد المتحدة والتي ضمنها الحكومة بمساعدة محدودة لمواجهة نفقاتها في مراحل تكوينها الاولى .

جامعة سانت فرنسيس اكسافير في انتيجونش وهي التي قامت منذ عام ١٩٣٠ بتوجيه الحركة التعاونية والحض عليها وخاصة في المناطق الفقيرة والمزارع المهجورة ومصايد الاسماك . وقد بدأت معظم الجمعيات التعاونية لصائدي الاسماك نشاطها عندما بدأت عملية حفظ الاسماك وتغليفها . وبعد ذلك تطورت الجمعيات وأصبح هناك جمعيات للإنتاج وأخرى للإمداد والاستهلاك لصائدي الاسماك حتى يمكن تجنب الاضطراب والفوضى في نظام التجارة وتقديم القروض التي قد تواجهها جمعية واحدة تقوم بهذه الاعمال جميعها .

أما التعاون بين صائدي الاسماك في أماكن أخرى من أمريكا وآسيا فيعتبر أمرا محليا ، ولكن هذا لا يمنع من وجود جمعيات ناجحة على ساحلى الاطلنطى والباسفيك من الولايات المتحدة وغيرها على سواحل أمريكا الجنوبية وجزر الهند الغربية . وقد تقدمت الحركة التعاونية لصائدي الاسماك بسرعة مذهلة في استراليا في السنوات الاخيرة وخاصة في منطقة نيوسوث ويلز التي تقوم بتمويل أسواق سيدنى في استراليا بثلاثي ماتحتاج اليه من الاسماك .

أما في آسيا فان المثل الذي يستحق الذكر هو اليابان حيث تعتبر صناعة صيد الاسماك من أهم موارد الاقتصاد القومي ، وهي صناعة مازالت تقوم على أساس المنشآت العائلية الخاصة ، وبجانب ذلك جمعيات تعاونية تقوم بتنظيم هذه الصناعة وعمليات التأمين والائتمان والامداد بجميع الامكانيات والمطالب وتسويق الاسماك وترتبط جميعها تحت لواء هيئة اتحادية واقليمية ، وتقوم بالاقتراض من بنك الزراعة الرسمية والمصايد وزراعة الغابات . وقد أدى كثرة اشتغال اليابانيين بالزراعة إلى وجود وفورات تفيض عن حاجاتهم مما ساعد على اقراض الصيادين الفقراء . وقد أقامت الهند وسيلان نظمها الخاصة للجمعيات التعاونية ولكن في حالة بدائية من التطور . وفي هونج كونج تم إعادة تنظيم سوق الاسماك بعد الحرب مباشرة تحت اشراف السلطات الحكومية لمصلحة

رجال الصيد أنفسهم بطريقة تسهل عملية التعاون الاختياري وتطورها داخل اطار الاشراف الحكومي .

وينقسم نظام الجمعيات التعاونية لزراعة الغابات الى نوعين :

النوع الاول ويضم اصحاب الغابات ومناطق الاخشاب الذين غالبا ماينتمون الى فئة الزارعين الذين يهدفون من وراء التعاون وضمان تقديم المشورة الفنية من جانب الخبراء لادارة غاباتهم ، وبيع الاخشاب بطريقة جماعية والقيام بعملية نشر الاخشاب في مصانع جماعية وامداد اصحاب هذه الغابات بحاجاتهم ومعداتهم اللازمة . وقد ظهرت عدة جمعيات من هذا النوع في بريطانيا وخاصة في ويلز حيث يمتلك الفلاحون قطعاصغيرة من الاراضى المزروعة اشجارا وانما يفتقدون الخبرة الفنية والعمال المدربين او رأس المال اللازم ، او حتى امكانية صيانة هذه الغابةالصغيرة وتنتشر الجمعيات التعاونية التى تضم اصحاب الغابات فى جميع أنحاء البلاد الاسكندنافية . وقد بدأت هذه الحركة تشق طريقها فى الولايات المتحدة وكندا كما ظهرت عدة جمعيات صغيرة من هذا النوع فى اليابان فى السنوات الاخيرة .

اما النوع الآخر للجمعيات التعاونية الخاصة بالغابات فهو عبارة عن جمعيات عمالية انتاجية تضم قاطعى الاخشاب والعمال المشتغلين بالاخشاب ممن يتم تنظيمهم بوساطة رئيس العمال الذى يقوم بتنظيم العمل بالعقود وفى بعض الاحيان يقوم بشراء الاخشاب التى فى المناطق وانغابات ذات الملكية العامة على ان يقوم اعضاء الجمعية باستغلالها . وتمتلك بعض هذه الجمعيات اجهزتها الخاصة لتقطيع الاخشاب وتقوم بالخطوات الاولى للتصنيع ، وهناك جمعيات اخرى أكثر من مجرد جمعيات تضم الفلاحين الذين يقطعون الاخشاب ويبيعونها كوقود خلال فصل الشتاء .

اما فى الاتحاد السوفيتى فان صناعة الاخشاب ابتداء من عملية اسقاط الاشجار الى تصنيعها الى اثاث وغير ذلك ترتبط جميعا فى هيئة اتحادية عامة ، وفى الوقت نفسه ترتبط الجمعيات المحلية بأعمال ذات مرحلة واحدة من جميع المراحل الاخرى . وقد ازدهرت الجمعيات التعاونية لصناعة الاخشاب فى كل من رومانيا وبلغاريا حيث تقوم جميعها بعمليات استغلال الغابات استغلالا مباشرا . وكانت الحكومة تشجعهم على ذلك لانها هى التى تمتلك الغابات نفسها وذلك عن طريق تقديم المساعدات والقروض لتغطية جميع تكاليف المعدات ودفع اجور الاعضاء الذين كانوا ينالون بعد ذلك جزءا من الارباح .

الفصل الرابع عشر الخدمات التعاونية

عالجنا فيما سبق موضوع الجمعيات التعاونية التي تقوم بعمليات الشراء والبيع وتصنيع المبيعات أو الاقراض . وهناك أيضا عدد من الجمعيات التعاونية التي تقوم بتقديم خدمات من أنواع مختلفة سواء كانت اجتماعية أو مهنية لمصلحة أعضائها ، ونظرا لان سكان المدن يعيشون مثلا عيشة حسنة نتيجة الخدمات الاجتماعية العامة التي تقدمها السلطات العامة أو التي تقوم بها بعض المنشآت الخاصة فان هذه الخدمات التعاونية تكون عادة لا في جميع الاحوال ، ريفية نظرا لبعدها عن القرى وبعثرة سكانها في أماكن متفرقة وتقدم هذه التسهيلات وخصخصة وسهلة لأولئك الذين يتركزون في المدن .

وهناك دول عدة ما زالت تعاني نقصا كبيرا في الخدمات الصحية في الريف أو عدم وجود خدمات من هذا النوع اطلاقا وخاصة في المناطق الاستوائية في افريقية وآسيا حتى التي قطعت شوطا كبيرا منها في ميدان التقدم الحضارى مثل الهند وسيلان . وبالرغم من هذا التأخر بذلت الحكومات المعنية جهودا من أجل التخلص من جميع عوامل التأخر وامداد القرى بالمياه النقية ووسائل الانارة والعلاج الصحى .

أما في يوغوسلافيا فقد تم بناء محطات صحية كبيرة تعاونية وذلك بعد الهزيمة والخراب والمجاعة التي أصابت السلافيين الجنوبيين خلال الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ - ١٩١٨ ، ثم تبعتها بعد ذلك ، كذلك تم انشاء اقسام خاصة بالتيفود والملاريا والانفلونزا ومصحات لمرض السل كما قامت بعثات الصليب الاحمر من بريطانيا وأمريكا بمد جميع الاقسام والوحدات بالخدمات الطبية ، ولكن عندما انسحبت هذه البعثات كانت المناطق الريفية في يوغوسلافيا لاتزال خالية من الخدمات الطبية ، أما المستشفيات فلم تكن الا في المناطق والمدن القليلة الكبرى .

لذلك شعر القرويون أنه لابد لهم من أن يتجمعوا لتكوين جمعيات صحية تشترك في كل منها قريتان أو ثلاث من القرى المجاورة التي تضم في غالبية الاوضاع عددا من السكان يتردد بين خمسة آلاف وستة آلاف وكان أول عمل كيفية خلق وتكوين صيدلية ومكان لاقامة الطبيب .

وقد عمل القرويون جماعات في سبيل تشييد ما أطلقوا عليه اسم « بيت الصحة » من الطوب والاختشاب ، وكانت الخطوة الثالثة هي استدعاء الطبيب للاقامة في هذا البيت على أن يقوم كل فرد في الجمعية بدفع جزء من نفقات الطبيب وعائلته شهريا . وهذه الأجزاء البسيطة تكون مجمعة مرتب الطبيب الذي لا يعتمد كثيرا على عدد المرضى الذين يزورونه ، كذلك يصرف منها على إنشاء وحدة للدواء . أما المعيدات الطبية والجراحية فيتم الحصول عايتها عن طريق وزارة الصحة التي تقوم بتقديم القروض دون فوائد . وكان الطبيب يقدم النصيحة الطبية مجانا لجميع العائلات كما كان يقوم بزيارة منازل المرضى واجراء العمليات ومدهم بالأدوية والعلاج مقابل قيمة أو مبلغ ضئيل جدا من المال يضاف الى أموال الجمعية ، وكان على الطبيب أن يقوم بتدريب الاعضاء على القيام بجميع أعمال حفر الآبار ووضع الانابيب وإزالة الروث وفضلات الانسان وتنقية المياه وتصريف المياه من المستنقعات التي يتربى فيها البعوض ، وكان عليه أيضا أن يعلمهم تعليما صحيا وأن يجمع النساء بالفتيات للتحدث اليهم عن التكوينات البيولوجية والتشريح الفيسيولوجي وعن التمريض في المنزل والعناية بالأطفال والأولاد في المدارس وتربية الدواجن والأرانب التي قد تساعد على رفع قيمة الوجبة الغذائية بين القرويين .

وكانت هذه الحركة ناجحة تماما فقد انتشرت عملية إنشاء بيوت الصحة حتى وصلت الى بلاد العرب نفسها وبقية المقاطعات اليوغسلافية الأخرى . ثم اقتبس هذا النظام في بلغاريا وأماكن أخرى وزاد عدد الأطباء العاملين في هذا النظام الى نسبة عالية ، وكان عليهم أن يواجهوا الكثير من حالات التعصب والجهل والتزمت والتمسك بالعلاجات القديمة والوصفات التي تقدمها الزوجات والتي غالبا ما تؤدي الى الوفاة . وقد استطاع النظام التعاوني أن يخلق نظاما للصحة القروية في بلد فقير لا تستطيع الميزانية العامة أن تتحمل نفقات هذه الخدمات ، وقد نجح هذا النظام في جذب اهتمام الناس والاهتمام بهذه الخدمات . ولكن الجمعيات الصحية اليوغوسلافية عانت الكثير خلال الحرب العالمية الثانية ، وعندما انتهت هذه الحرب عادت هذه الخدمات الى الظهور . ولكن تحت اشراف الإدارة المحلية وقد دلت هذه التجربة على أنه من الممكن إنشاء نظام للخدمات الصحية التعاونية في حالة عدم امكانية تحقيق هذه على نطاق قومي .

أما في الولايات المتحدة فالامر يختلف تماما إذ يرتفع مستوى المعيشة والدخل الفردي لدرجة كبيرة وتقوم المنشآت الخاصة بتقديم الخدمات الطبية اللازمة ويقع عبء تكاليف العلاج على الافراد ، والذي

غالباً ما يرتفع ارتفاعاً كبيراً . وكانت فكرة تعيين طبيب خاص لجماعة معينة للإشراف على المرضى منهم وفحصهم باستمرار غير معروفة في المجتمع الريفي الأمريكي وفي المدن الصغيرة خاصة ، ولكن الأطباء خطوا الخطوة الأولى ، وبهذا الشكل ظهر مستشفى المجتمع التعاوني في الكسيتي بولاية أوكلاهوما وأخذت تنتشر بطريقة ملموسة بين الأمريكيين التعاونيين وقد انتشر الآن نظام الدواء للجميع بالرغم من أنه لا يطلق عليه اسم التعاون الآن ، كما أنه لا يرتبط بأي فرع من أفرع التعاون في أمريكا .

وهناك نوع آخر من الخدمات التعاونية الهامة مثل إدخال الكهرباء إلى المناطق الريفية . لقد استطاعت الجمعيات التعاونية الزراعية في تشيكوسلوفاكيا أن تمتلك مطاحن الفلال في بداية هذا القرن كما أنها كانت تحاول في الوقت نفسه أن تنشئ محطات صغيرة لتوليد الكهرباء ولقد كان الهدف من وراء ذلك هو إمداد مصانع الزيت بالقوة الكهربائية ولكن لم يمض وقت طويل حتى امتدت هذه الخدمة إلى خدمات أخرى كالإمداد بالمياه والإضاءة اللازمة وإدارة الآلات . ولذلك امتد نشاط وعمل هذه الجمعيات حتى استطاعت أن تمد اثنتين وثلاثين قرية ومصنعين للسكر وأربع محطات سكك حديدية ومطحنين وأربع جمعيات تعاونية للالبان ومجموعة من الجمعيات المختصة بالخدمات الكهربائية بكل هذه الأشياء التي سبق ذكرها .

وقد بدأت حركة جديدة في الانتشار وهي قيام مجموعة من الجمعيات التعاونية لقرى معمارية بإنشاء محطة لتوليد الكهرباء وذلك بالاشتراك مع السلطات المحلية (البلديات) . وذلك بعد أن عجزت الجمعية الوحيدة عن تنفيذ هذا العمل ، وكان الهدف من وراء ذلك هو توصيل الكهرباء إلى الأحياء والمناطق المختلفة في جميع أنحاء البلاد . وقد رفعت الجمعيات التعاونية نصيبها من رأس المال للأغراض المحلية والزراعية والصناعية وأعادت استثمار جزء منه مع شركة المنافع العامة لتغطية نفقات الإنشاء وخطوط الضغط المنخفضة والمحولات . كذلك كانت الجمعيات التعاونية تقوم عادة بإمداد المنازل بجميع المعدات والأجهزة ، كما حددت الأسعار بالنسبة لكل فئة من المستهلكين بصرف النظر عن مكان إقامتهم وذلك بشرط وجودها في المناطق التي تخدمها .

ونجد جمعيات تعاونية للكهرباء في أنحاء عدة متفرقة من العالم تسير على المنهج نفسه وخاصة في ألمانيا وفرنسا وشمال السويد والولايات المتحدة إذ تقوم الدول ، في البلاد الأخرى بتقديم القروض إلى هذه الجمعيات . وفي أمريكا إدارة خاصة للكهرباء يطلق عليها اسم

ادارة كهربية الريف وعملها يتركز في تسهيل ادخال الكهرباء في الريف،
والاسراع في هذا الشأن .

وقد استطاعت الجمعيات التعاونية للكهربا أن تقدم خدماتها في
عام ١٩٥٥ لآكثر من مليونين ونصف المليون من المزارع وهى ما يقرب
من نصف المزارع التى بها كهربا في الولايات المتحدة ، وذلك بجانب
بعثات الآلاف من المستهلكين الخصوصيين في الريف والمنازل غير
الريفية والمدارس والكنائس وبعض الصناعات الريفية الصغيرة .

وهناك أيضا نظام ادخال الآلات في الزراعة فهناك المزارعون الذين
لا يستطيعون القيام بذلك ومن هنا تقدم اليهم بعض الجمعيات الامكانيات
الآلية الامر الذى ساعد على سرعة تقدم وتطور أنظمة الزراعة وزيادة
القدرة الانتاجية للزراعة .

وبعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية مباشرة كانت هناك حاجة ملحة
في عدد كبير من الدول الى انتاج الغذاء واعادة تشييد المزارع الخربة
ورفع مستوى انتاجية هذه المزارع بعد أن قلت الايدى العاملة
والحيوانات . وقد أدى هذا الى سرعة تبنى سياسة ادخال الآلات في
الزراعة ، ولكن هذه السرعة وجدت عائقا أمامها هو صعوبة الحصول
على الآلات نتيجة العجز في العملات الاجنبية أو صعوبة الشحن .

ويعتمد النجاح في استخدام الآلات على الكفاية الفنية وكيفية
استخدام الآلة لذلك تركزت عمليات الآلات والجرارات في أيدي جمعيات
تعاونية في كثير من بلاد العالم حتى يمكن أن تقدم الفن والكفاية الكاملة
لادارة هذه الآلات والاشراف على خدماتها .

وبالرغم من المزايا والفوائد الاقتصادية التى يبرزها نظام استخدام
الآلات ، فان قيام التعاونيات باستخدام الآلات لم يدل على مدى التقدم
الذى كانت تسعى اليه هذه الجمعيات . وقد ساعدت فترة الاثنى عشر
عاما التى ظهر فيها التقدم الزراعى في الدول المتقدمة اقتصاديا ،
ساعدت الفلاحين فحصلوا على مبلغ من المال لاستثماره بشكل خاص
في الآلات حتى أمكن استخدامها في الزراعة ، ولكن الجمعيات التعاونية
للآلات بقيت كما هى دون أن تتحرك ودون أن تظهر نشاطا ملموسا .
أما في آسيا حيث لايزال التخلف منتشرا في كل بقعة منها ، فلا تزال
هناك صعوبات كبيرة في وجه استخدام الآلات في الزراعة مثل بنوك
الارض التى تسيطر على محصولات الارز ، وعدم وجود أجهزة كاملة
مناسبة .

والطريق الآخر لتنفيذ الزراعة الآلية وجود نوع من التعاون

الخاص بأمداد الآلات على أساس القروض اذ كانت الشروط مناسبة وذلك لجميع الاعضاء المشتركين ، ولن يكون هذا العمل سليما وكاملا الا اذا قامت الجمعية بامداد الاعضاء أيضا بقطع الفيسار والقيام بالاصلاحات اللازمة داخل ورشة كاملة ، وفي انجلترا هذا النظام حيث بعض الجمعيات التعاونية التي تخصص فريقا للقيام بعمليات الاصلاح في المناطق الريفية التي أصيبت فيها الآلات بعطب ، وهناك للمعاونة بعض أجهزة الارسال الاذاعي بفرض الارشاد عن مكان العطب وطلب المعاونة الفنية في اصلاحها .

أما الجمعيات التعاونية الخاصة بتربية الماشية والحيوانات فتعتبر أقدم من الجمعيات التعاونية الخاصة بالآلات . وهذا النوع من التعاون نوع بسيط ، ولكنه أكثرها انتشارا تنفيذا لفكرة المجتمعات البدائية . وهناك كثيرون من الريفيين الذين يعانون من سوء نوع الماشية أو عدم انتاجها للالبان أو اللحوم نتيجة سوء التغذية أو سوء السلالة نفسها ، لذلك تحاول أن تجمع هذه الحيوانات في صورة تعاونية للتغذية تعاونيا والتزاوج من الفصائل الاخرى التي قد تكون أحسن وأرقى نوعا وتقوم الجمعية التعاونية في هذه الحالة بامتلاك مبنى أو اصطبل خاص لاقامة الحيوانات وتغذيتها بصورة جماعية على أن تقسم النفقات والمصروفات بين الاشخاص المعينين على حسب عدد الحيوانات ومقدار النفقات .

وهناك نشاط آخر تقوم به الجمعيات التعاونية لتربية الحيوانات وهي التلقيح الصناعي ، وهي عملية تساعد على تكوين عدد كبير من العجول من ثور واحد من سلالة ممتازة .

وهذه العملية اقتصادية لدرجة كبيرة لانها تساعد على نشر السلالة الى مسافات بعيدة دون تحمل مشقة نقل الثور الى مكان التلقيح ، وانما يكفي نقل اللقاح لتطعيم الابقار بدم ممتاز . وقد ظهرت مثل هذه الجمعيات بشكل خاص في انجلترا وفي الولايات المتحدة في عدد من الدول الاوربية بعد مصائب الحرب العالمية الثانية ثم بدأت تنتشر بعد ذلك في كثير من دول العالم .

وقد سبق أن ذكرنا في بداية هذا الكتاب كيفية الامداد بالمياه ووسائل الصرف والرى كموضوع للتعاون في البلاد الزراعية . وهذا النوع من النشاط قديم ، لذلك ظهرت وسائل الرى والصرف في حوض الفرات ودجلة والنيل ، وفي هولندا في العصور الوسطى عندما بدأ الهولنديون يبنون ويحصنون أراضيهم ضد اجتياح البحر .

وقد بدأت جمعيات تعاونية للرى الحديث في التكوين في بلاد عدة

وخاصة في أوروبا والاجزاء الغربية من الولايات المتحدة « كولايات كلورادو وكاليفورينا ومونتانا وغيرها » . وقد قامت عدة دول بالمساهمة التعاونية في حفر القنوات وتركيب المضخات الميكانيكية لكي تحول الاراضى القاحلة الى اراضى رى دائم يمكن أن تعود بالفائدة الدائمة على أصحابها .

وهناك نظام التعاون في المواصلات المحلية وخاصة في المجتمعات المنعزلة ، ولكنه يأخذ أشكالا مختلفة متباينة مثل الاتوبيسات والفرى بوت (السفن الناقلة من ميناء أو شاطئ لآخر) « في سيلان وفنلندا » والتاكسيات التعاونية وللولايات التعاونية التى تحمل المنتجات الى الاسواق « إنجلترا والولايات المتحدة » .

ومن الممكن أن تكون هذه الجمعيات استهلاكية يمتلكها الاشخاص الذين يستخدمونها بأنفسهم ، كما يمكن أيضا أن يعمل عليها ويقودها أعضاء في هذه الجمعيات . وقد تتضمن الجمعيات التعاونية الخاصة بوسائل المواصلات والاتصال خدمات للتليفون والتلغراف في بلاد مثل الولايات المتحدة وكندا وفنلندا وبلاد أخرى .

وهناك جمعيات أخرى تقوم بإنشاء الجسور التى تمر عليها عربات النقل التى تتولى نقل المنتجات الى الاسواق .

وهناك نوع من التعاون في أمريكا وينتظر أن ينتشر في بقاع مختلفة من العالم في المستقبل القريب : وهو نظام الخزانات الباردة أو الثلجات المثلجة : وهى عبارة عن ثلاجة « مخزن مكيف للهواء البارد » مقسمة الى عدة خزانات ضخمة لكل منها مفتاحها الخاص تؤجر للعائلات الريفية الاعضاء في الجمعية التعاونية ، وعندما تحضر العائلة خنزيرا أو ثورا للذبح يمكنها ان تبيعه للجزار وتشتري منه لحومها طوال الاسابيع والشهور وهى تساوى قيمة ماسبق أن بيع أو تستطيع وضع لحم هذا الخنزير أو الثور في هذه الثلاجة ثم سحب المقدار اللازم في أى وقت تشاء من هذا اللحم . ويمكن حفظ الزبد الصيفى والفواكه في هذه الثلاجة أيضا . وينتشر هذا النوع من التعاون في أكثر من ٧٠٠ منشأة في الولايات المتحدة وخاصة في المنطقة الوسطى الغربية .

وبجانب ذلك مراكز للتعبئة في العلب تقوم بأعمال في غاية القيمة لحفظ الفواكه والخضراوات في القرى الانجليزية ، وقد قامت هذه المراكز بدور كبير خلال الحرب العالمية الثانية . وهذا النوع من الجمعيات لا يوجد الا في الدول والمجتمعات المتقدمة اقتصاديا تماما . وفي بلغاريا لم يكن هناك نظام للتعبئة في العلب منذ سنوات قليلة مضت ، ولكن هذا النظام ظهر بعد ذلك حيث أنشئ مصنع لتعبئة الفلأض من

الفواكه الصيفية في علب يمكن تخزينها لاستعمالها عند الحاجة أو لبيعها في المحال الاستهلاكية بأسعار مادية بالنسبة لعلب الفاكهة .

سبق أن أشرنا الى نظام التعاون الاسكاني في كثير من صفحات هذا الكتاب . لقد ظهرت جمعيات تعاونية للبناء في إنجلترا ومهمتها تلقي الاستثمارات الضئيلة لتقديم القروض الى الناس الذين قد يرغبون في بناء وتشيد منازل . وقد سبقت الإشارة الى ذلك في نظام الائتمان التعاوني في المناطق الحضرية ، أما الجمعيات التعاونية للبناء في فرنسا وإيطاليا فتضم عمالا فنيين على استعداد للقيام بجميع عمليات البناء كما سبقت الإشارة اليه في الجمعيات التعاونية العمالية الانتاجية . وهناك في سويسرا نوع من التعاونيات مهمته القيام بخدمة الاسكان وتضم الاعضاء الذين يرغبون في تشيد منازلهم ، على أن تقوم الجمعية نفسها بشراء المواد ، وهي اما أن تتولى عمليات البناء أو تؤجر من يقوم بهذه العمليات .

أما النظام التعاوني الذي لا نجد مجالا لذكره في أي مجال سوى هذا المكان فهو النظام الخاص بإنشاء المدارس التعاونية حيث يقوم التلاميذ باحضار كراسياتهم وأقلامهم ويقوم طلبة الجامعة بالتدريس ووضع مناهج التعليم والقيام بطبعها على نفقتهم ثم الحصول على قيم ضئيلة مقابلها وخبرة في التدريس . وهذا النظام التعاوني لم يمتد بعد داخل الجامعات وإنما هناك في السويد نظام يشبهه يتم على أساسه اقراض الطلبة مبلغا من المال لمساعدتهم على الاستمرار في الدراسة والتحصيل ومواجهة جميع مطالب الجامعة .

الفصل الخامس عشر التكامل التعاوني

تحدثنا فيما سبق عن الحركة التعاونية بطريقة تحليلية عن طريق عرض الأعمال وأوجه النشاط ولكن هذه الطريقة الخاصة بالعرض تجاهلت الشكل المتكامل والمترابط والمتفاعل للحركة التعاونية التي يعطيها الكثير من أهميتها وحيويتها .

من الصعب جدا أن نجد مجموعة من التعاونيات دون أن يكون لها مركز قومي ، ولعظم التعاونيات أكثر من مركز واحد ، أي هيئة تمثيلية وهيئة استشارية وهيئة للدعاية والشئون التعليمية ومركز للتجارة « بالجملة » يقوم بتقديم جميع احتياجات الأعضاء أو بيع انتاجهم ومركز مالي قد يستخدم اسم « الينك » وربما لا يستخدم هذا الاسم .

وهناك بجانب ذلك مراكز خاصة تهتم بشئون أبحاث التعاون أو التدريب أو كليهما معا مثل كليات التعاون في كثير من البلاد والمركز القومي للتعاون الزراعي في فرنسا ومؤسسة بلانكيت في إنجلترا والمعهد الأمريكي للتعاون ، ومعاهد الأبحاث الملحقه بالجامعات الألمانية والنمساوية . ولا تسير أعمال الهيئات المركزية لكل منها في اتجاهات متشابهة أو واحدة أما نشاط التعاونيات للاتجار بالجملة أو الاتحاد التعاوني فمن الممكن ضمهما كما حدث في السويد وفي أماكن أخرى ، كما أمكن ضم تعاونيات الاتجار بالجملة والبنوك في اتجاه واحد في إنجلترا .

والمبدأ الذي يوحد التعاونيين من جميع الفئات هو الطريق الذي يبحثون على أساسه عن طريقة للقيام بأوجه النشاط الاقتصادي ، وهي الطريقة التي تهدف الى المساواة الكاملة والتخلص من المنافسة والاهداف الفردية للبحث عن المكاسب الشخصية وسط المجموعة . ولكن هدف النشاط يختلف اختلافا كبيرا بالنسبة لكل من المنظمات الاستهلاكية والانتاجية : فالمستهلك يبحث عن احتياجاته الخاصة من أجود وأحسن السلع مع أقصى حد للاقتصاد في الانتاج . وهذا الهدف ليس هدفا أوليا ولكنه يرجع الى مسألة الضمير والتعاونيون ذوو ضمائر عادة ، لانهم

يرغبون في أن تكون الاسعار معقولة وفي تناول يد جميع المستهلكين وبالنسبة للمنتجين فان طبيعة العمل الذى يقوم به المنتج يجب أن يمنحه قدرا مقبولا من الحياة .

وتهدف الحركات التعاونية في الواقع الى تدعيم مبدئين هامين قد يتفقان فيما بينهما وهما :

١ - مقابلة الاحتياجات الانسانية كنوع من الاهداف الاساسية للنشاط الاقتصادى .

٢ - والاعتراف بأنه من بين الاحتياجات الانسانية رغبة العامل فى القيام بتنفيذ عمل مفيد يختاره هو وكذلك التمتع بنظام الادارة الذاتية داخل العمل ، وأيضا المكافأة عن العمل الذى يتم تنفيذه .

وهنا يظهر اختلاف حقيقى بين وجهتى النظر وهو تضارب المصالح الحقيقية .

وبالرغم من أن هناك الكثير مما يمكن قوله عن النشاط الاقتصادى والتنظيمى الذى تتصف به كل حركة من أجل تطوير هيكلها الاتحادى فان هناك القليل مما يمكن قوله عن مدى ارتباط الاتحادات التعاونية بالاحزاب السياسية المتصارعة ، على أساس أن مبدأ التعاون يعمل على توحيد نشاط المنتج والمستهلك أكثر مما يعمل المبدأ السياسى الذى يسعى الى التفريق والتقسيم . أما فى بلاد مثل بلجيكا حيث تنتهج الحركة التعاونية الاستهلاكية اتجاها اشتراكيا وحركة المنتجين اتجاها كاثوليكييا ، فان هناك نوعا من الشك السياسى المتبادل بين الطرفين .

وبالرغم من هذه الاتجاهات فان التعاون بين جميع الجمعيات والهيئات التعاونية الاستهلاكية والانتاجية قائم على أحسن وجه ، لذلك وجهت نسب كبيرة من إنتاج المنتجين للبيع فى المحال الاستهلاكية بالرغم من أن هذا الانتاج قد يسير فى طريق طويل من الاجراءات التجارية . وهناك روابط متينة داخل البلد أو بين البلاد المختلفة كالحال فى نيوزيلندا أو الدانمارك مع بريطانيا ، وتظهر هذه الروابط فى صورة تجارة مباشرة أو وجود منظمات تجارية مشتركة تقوم بأعمال تحديد الاسعار وتوزيع الفائض .

وقد سار التكامل الاقتصادى فى المجال الدولى فى اتجاهات عدة : فهناك الشراء المشترك الذى تقوم به الجمعيات التعاونية للاتجار بالجملة الاسكندنافية لجميع الدول الاسكندنافية السابق ذكرها . وهناك وكالة قومية تعاونية للاتجار بالجملة تتعامل مع مجموعة كبيرة من البلاد كانت

م ٨ - الحركة التعاونية

قد أقيمت فى السنوات القليلة السابقة للحرب العالمية الثانية • وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تم انشاء هيئة البترول الدولية التى فى الولايات المتحدة مقرها •

وبعد ذلك ظهرت المنظمة الدولية لتبادل المعلومات ورسم السياسات والتعبير عن أوجه النظر فى شئون التعاون • أما التحالف التعاونى الدولى الذى عقد أول اجتماع له فى عام ١٨٩٥ والذى أقامه التعاونيون الانجليز والفرنسيون وخاصة جريننج وفانسيستارت نيل واميل دى بوييف ، فقد استمر نشاطه منذ ذلك التاريخ ، وكان يعقد اجتماعاته كل سنتين أو ثلاث ولم يتوقف الا خلال الحربين العالميتين ، لذلك لم تتوقف وحدة هذه المنظمة ونشاطها الذى كان يتركز فى دراسة الامكانيات للعمل على تطوير الحركة التعاونية وخلق روح التشاور وتبادل الآراء بين جميع التعاونيين • ويضم هذا التحالف بين عضويته جميع الاتحادات التعاونية الاستهلاكية الوطنية الكبرى وكذلك الكثير من الجمعيات الزراعية وقد برهنت المؤتمرات التى عقدها هذا التحالف الدولى على أهمية فى تبادل الآراء والاتصالات القيمة وتبادل الخبرات واثابة الفرص لتخطيط سياسة تعاونية سليمة ونشر الوعى التعاونى بين مختلف الدوائر •

وكان يصاحب هذه المؤتمرات اجتماعات تقوم بها هيئات فرعية مثل اللجان الدولية لشئون البنوك وشركات التأمين وتجارة الجملة والهيئات النسائية التعاونية الدولية • وكانت المعارض التعاونية تصاحب دائما هذه المؤتمرات أينما عقدت • وقد ازدادت عضوية الدول الافريقية والآسيوية فى هذا المؤتمر خلال السنوات العشر السابقة حتى اضطر المؤتمر الى عقد أول جلسة له فى آسيا فى كوالا لامبور عام ١٩٥٨ • وقد قام التحالف باصدار نشرة شهرية دورية باللغات الانجليزية والفرنسية والالمانية وذلك عن طريق السكرتارية وادارة الابحاث التى يضمها التحالف بجانب ادارة الاحصاء التى تقوم بنشر البيانات الاحصائية وغير ذلك •

وقد استطاع هذا التحالف التعاونى الدولى أن يخلق حركة تعاونية استهلاكية فى الهيئات الدولية والحكومية مثل عصبة الأمم ومكتب العمل الدولى الذى حضر مراقبون عنه جميع الاجتماعات والمؤتمرات أو فى اللجان الشبيهة بالرسمية مثل اللجنة الدولية للعلاقات التعاونية المتبادلة التى كونها البرت توماس عندما كان سكرتيرا عاما لمكتب العمل الدولى والتى ظلت تجتمع حتى نشوب الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٣٩ •

وكان هذا التحالف ذا قيمة كبيرة كوسيلة للمشاركة فى المعرفة ونتائج الخبرات التى تعتبر احدى خصائص التعاون ويميزها عن النشاط

القائم على التنافس . لقد تعلمت الحركات التعاونية بعضها من بعض وكذلك تبادلت الافكار والآراء وكانت مثمرة في كل مكان من العالم وقد ركز هذا التحالف اهتمامه بمبدأ الحركة وساعدتها على التحدث فوق المسرح كممثلة لما يقرب من ١٢٥ مليون عضو .

ويضم التحالف الدولي التعاوني جميع الهيئات التعاونية الزراعية القائمة ، لذلك ظهرت هيئة دولية أخرى في ربيع عام ١٩٤٦ تمثل القطاع الزراعي وهي الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين الذي ظهر في لندن . وكانت هذه الحركة تتركز في القارة الاوربية ، لذلك أطلق عليها اسم « الاتحاد الاوربي الزراعي » .

وقد استمرت الهيئات في نشاطها جنبا الى جنب ، وكان الاتحاد يركز كل نشاطه أو معظمه لبحث شئون التعاون ودراسة عملية تسويق السلع الزراعية . وقد كونت ادارة خاصة لبحث جميع مشكلات التعاون الخاصة ونظمت دورات دولية للتفتيش التعاوني داخل جميع الدول الاعضاء .

ومن الواضح أنه لا توجد منظمة واحدة تستطيع أن تدعى بأنها تمثل الحركة التعاونية في العالم ، كما لا توجد منظمة واحدة تمثل جميع مظاهر التعاون في بلد واحد ، وبالرغم من ذلك فان روح المجتمع قائمه على أشدها داخل الحركة نفسها . وهي تمتد عبر الحدود القومية وتعتمد على نظرة عامة انسانية للاقتصاد تختلط بالمسئولية الشخصية مع عدم الاهتمام بالمكاسب الشخصية . كما أنها تخلق روحا من الاخوة والجو العائلي حينما يجتمع التعاونيون لتبادل المعلومات والخبرات ودراسة جميع المشكلات التعاونية بروح تعاونية بالنسبة للعلاقات في المدن والريف ، وبين المنتجين والمستهلكين ، وبين الهيئات المحلية والقومية والهيئات الدولية وهي المشكلات التي تبحث عن حلول لها حتى يمكن تحقيق الاقتصاد التعاوني الكامل .

الفصل السادس عشر

التعاون بين الدولة والمجتمع

لم تنشأ الحركة التعاونية في فراغ لأنها تعتبر جزءاً من المجتمع المنظم والدولة المنظمة التي تفرض عليها بعض النقاط الخاصة . وقد قيل الكثير عن الحركات التعاونية في كل من بريطانيا وألمانيا عن طريق تتبع تاريخ هذه الحركة فيهما ووضعهما القانوني .

وفي منتصف القرن التاسع عشر كان هناك أكثر من ١٥٠ دولة قد أصدرت قوانين خاصة بالنظام التعاوني ، وادخال تعديلات قانونية على أوضاعها تتردد بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ تعديل . وكانت هذه القوانين تنقل من دولة لاخرى دون تغيير الا في الطابع القومي . ومن بين أوائل هذه القوانين في العالم القانون الذي صدر في بريطانيا الخاص بالجمعيات الصناعية والاستهلاكية ، وقد أثر القانون الألماني على دول أوروبا الوسطى بشكل ملموس ، وكذلك على دول أخرى خارج أوروبا .

أما القانون الفرنسي فقد كان له طابع خاص أصبح نموذجاً فيما بعد للقوانين في المستعمرات الفرنسية ودول أمريكا اللاتينية وذلك بالرغم من أن فرنسا نفسها قد أصدرت قانوناً آخر خاصاً بالتعاون . وقد طبقت القوانين التي وضعت من أجل الهند في جميع المستعمرات البريطانية وجزر الهند الشرقية التابعة لهولندا وفي الوقت نفسه كانت التشريعات في الولايات المتحدة وفي دول الدومينيون البريطاني تشق طريقها لمواجهة النوع نفسه من المشاكل . أما القانون السوفيتي فلا يرتبط مع الدول الاخرى كما أن هناك دولاً أخرى مثل الدانمارك وسويسرا التي ليس لها قانون للتعاون .

ويرتبط القانون مع الجمعية التعاونية بثلاثة روابط أو مظاهر :

أولاً : يجب أن تكون قائمة على أساس مبلور ومسجلة تسجيلاً رسمياً ، ويجب أن يحدد نشاطها وكيفية الحصول على الاموال أو الاكتتاب في رأسمالها وهل هي محدودة المسؤولية أو لا ؟ وكيف يتم الاشراف عليها ؟ وما نوع السجلات التي تحتفظ بها ؟ وكيف يمكن أن تندمج مع الجمعيات الاخرى لتكوين اتحاد فيما بينها ؟ وكيف يتم حلها ووقف

نشاطها ؟ وتنطبق هذه الاوضاع تقريبا على الشركات المحدودة الصغيرة ولكن الجمعيات التعاونية قائمة على أساس تعاون الشعب في أعمال لا تتطلب خبرة طويلة ويزداد الميل فيها الى تبسيط الشكل الذي يسير عليه التعاون والعمل على زيادة وسائل النشر والاشراف .

ثانيا : يجب أن تتسم الجمعية بطابع التعاون وهذا قد يعنى تحديد نوع وصف التعاون وتحديد استخدام الهيئات والمنشآت للألقاب التي تأتي تحت هذا التحديد ، ولكي يمكن تطبيق هذا الوضع وحفضه فان أحكام القانون واللوائح المنظمة لهذا الوضع يجب أن تطبق ويجب أن تكون ملزمة للجميع ، وأهم هذه الاحكام :

- ١ - فتح العضوية أمام الجميع فى نطاق نشاط الجمعية .
 - ٢ - المساهمة المتساوية فى رأس المال من جانب الجميع .
 - ٣ - المساواة عند التصويت فى شئون الجمعية .
 - ٤ - يكون العمل من ناحية المبدأ مع الاعضاء فقط « لا يعتبر هذا اجباريا فى كل مكان ،
 - ٥ - توزيع الفائض بنسبة الاعمال التى تمت فى الجمعية .
 - ٦ - هناك بعض القوانين التى تلزم الاعضاء أن يقوموا بجميع أعمالهم داخل الجمعية .
- وهناك من الاحكام ما يذهب الى أبعد من ذلك وتتضمن حق الاغلبية فى الانتماء الى بعض أنواع النشاط « انتاج أنواع معينة من المحصولات مثلا » حتى يمكن الضغط على الاقلية لكى تصبح أعضاء فى الجمعية والقيام بالنشاط داخل هذه الجمعية .
- وهناك أيضا بعض الاحكام التى تتضمن الزاما لمراقبة حياد العضو سياسيا ودينيا .

ثالثا : اذا نظر الى الحركة التعاونية على أنها نوع من الخدمات الاجتماعية التى تستحق رعاية الدولة فانه من الواجب منحها امتيازات قانونية ومالية كما يجب تقديم قروض اليها وإقامة صلات وثيقة بين هذه الحركة والمصالح الحكومية وذلك من أجل خلق مستوى الكفاية والمستوى الاجتماعى والمبادئ الانسانية أيضا .

وكان من نتيجة ذلك ظهور مجموعة كبيرة من التشريعات أهمها الميل الى تطوير المواد القانونية وخلق عادات وعرف قانونى وقواعد ولوائح من

هذا النوع كانت تترك فيما مضى لمروءة الفرد ومدى تقدير الجمعية الواحدة . وكانت الطرق والوسائل التي يتم نجاحها في مكان معين تؤخذ كحقيقة سليمة وتعتبر الزاما قانونيا في أنحاء متفرقة بالرغم من وجود اختلافات في الدوافع وطبيعة الاحتياج والدوافع . ولا شك أن قانون التعاون ومثله الحركة التعاونية تماما يأتیان نتيجة التطور والنمو والخبرة والعقل المرن .

وتختلف درجة تدخل الدولة في الحركة التعاونية واشرافها عليها باختلاف النظرية القومية التي تنتهجها ، وباختلاف طبيعة عضوية الحركة التعاونية أيضا : ففي بريطانيا كان تدخل الدولة في أقل الحدود الممكنة أما في فرنسا وألمانيا وبعض الدول الاوربية الاخرى فتقوم الدولة بتقديم المساعدة المالية ومساندة الحركة التعاونية . ولكن هذا لا يعني أن اتجاه الحكومة يميل الى الاتجاه الاشتراكي ، وانما هو مجرد تطبيق لنظرية أبوة الدولة والتزامها في تحقيق بعض أشكال الحياة الاقتصادية وهو أمر استمر قائما منذ مدة كبيرة في هذه البلاد . وهناك بعض الولايات التي في المنطقة الغربية من أوربا الغربية مثل بوهيميا وبولندا البروسية وغيرها من البلاد الاوربية التي نمت فيها الحركة التعاونية وتطورت وأخذت لنفسها شكلا خاصا ونمت وترعرعت في ظل حكومات معادية ، لذلك أخذت الحركة تنادي بالاستقلال في نشاطها بعيدا عن السيطرة والنفوذ والتوجيه الحكومي .

أما الحركات التعاونية في البلاد النامية وخاصة بين الشعوب غير المتعلمة والتي لا خبرة سابقة لها فانها تتخذ شكلا خاصا . وكانت أول حركة ظهرت بين شعب من هذه الشعوب هي الحركة التعاونية في الهند، اذ أنها نشأت نتيجة تعاون الفلاحين وعدم تلقي مساعدات أو قروض بالرغم من أن هؤلاء الفلاحين يفتقرون الى وسائل الادخار وامكانياته ، وبعد أن تكونت وقويت هذه الحركة بدأت الجمعيات التعاونية تتلقى المعونات والمساندات الحكومية .

وقد وجد التدخل الحكومي فرصة طيبة في شئون تنظيم هذه الحركات والاشراف عليها وخاصة عندما لا يوجد فلاحون أذكياء مثقفون يثقون في أنفسهم أو متعاونون أو لا يمتلكون وقتا كافيا للتدريب الفني للقيام بالأعمال المختلفة دون تلقي أجر على ذلك . وكان يجب أن يتم البحث عن وسيلة جديدة أخرى ، وكانت هذه الوسيلة هي خلق وظيفة مسجل الجمعيات التعاونية « يطلق عليها في بعض الأحيان اسم مدير التعاون » وهيئة التي تقوم بالاشراف على عمليات التدريب في الشئون والادارة القانونية والمالية والأعمال الادارية .

وهناك عدة اختلافات كبيرة عند بناء الحركة التعاونية في بلاد نامية لا تشبه الاختلافات القائمة في الحركة التعاونية في البلاد المتقدمة . لقد كانت هذه الحركة نتيجة اقتباس للأنظمة التي في الخارج ، كما أنها لم تخلق بديلا لها وطرقا جديدة للنشاط وتقديم الخدمات الاقتصادية مثل الخدمات التي تم أدائها بإشراف الهيئات الأخرى والتي تعتبر جزءا أساسيا لقيام أبسط قواعد وأنواع الاقتصاد الذي يجب أن تؤديه في ظل الانتاج الآلي والتجارة العالمية والتبادل المالى . ويتركز هدفها في القيام بهذه الأعمال دون التضحية بمصالح الزارع أو إخضاعه لخطوات من الضغط والاستغلال ومثل ذلك الحالة التي مر بها العامل والزارع الأوربي قبل أن ينشئا لهما حركتهما التعاونية الخاصة .

وبجانب ذلك كله كان يجب على الحركة التعاونية أن تدرب الرجال على تحمل المسئوليات الديمقراطية وخاصة أنه ليست عندهم أية فكرة عن الديمقراطية السياسية . وقد أدت هذه الحركة الى تقديم خدمة جليلة في اعداد الشعوب المستعمرة للحكم الذاتي على نطاق واسع .

وليس هناك أدنى شك في أن الهند قد تطورت في الفترة التالية للاستقلال . وأصبح التعاون يشكل جزءا هاما من اقتصادها القومى . لذلك وجهت الحركة التعاونية للقيام بدور رئيسى في خطة التنمية الاقتصادية القومية . وقد تضمن هذا الاتجاه الجديد تدخل الدولة لمساعدة هذه الجمعيات التعاونية والحركة التعاونية بصفة عامة وذلك لاتمام الدور الذى رسم لها مع مد يد العون المالى والتوجيه الإدارى لها .

وهناك عدد من الدول التى تميل الى ادخال نظام الخدمات العامة في هذه الحركة التعاونية ، من بينها عدد كبير من الدول المتقدمة . وهو ما اتبع فى نيوزيلندا وكندا والنرويج وفرنسا وذلك من أجل مساعدة الجمعيات الصغيرة التى يجب أن تتحمل أعباء كبيرة للقيام بالخدمات الكبيرة المنتظر القيام بها . وقد تمت الإشارة الى قيام التعاونيات بتقديم الخدمات الصحية والمواصلات والمياه والكهربا والتعليم وغير ذلك .

أما وضع الحركة التعاونية فى الدول الشيوعية والهدكتاتوريات المطلقة فمن الصعب قياسه لأنه على كل جمعية أن تنشأ وتتطور فى منطقة معينة والسير ضمن الخطوط العامة للخطة الاقتصادية والتوجيه الاقتصادى . وبالرغم من ذلك فان هناك بعضها يتمتع باستقلال داخلى كما أن بينها تضامنا اقليميا أو اداريا مع السلطات الاقتصادية .

وقد ارتبطت الحركة التعاونية فى العالم مع مكتب العمل الدولى من فترة طويلة منذ رئاسة البرت توماس لهذا المكتب الذى أظهر حقيقة أهمية التعاون . وبالمكتب قسم خاص بالتعاون يتتبع جميع الحركات

التعاونية والمنظمات التعاونية في العالم وقيم معها العلاقات والصلات كما أن في منظمة التغذية والزراعة الدولية في روما قسما للهيئات التعاونية أيضا . وبجانب ذلك كله اهتمت الأمم المتحدة وهيئة اليونسكو بالتعاون اهتماما كبيرا ، ولكنه لا يقارن باهتمام مكتب العمل الدولي وهيئة التغذية العالمية .

أما الاشتراكية التعاونية فقد خلقت لنفسها مملكة خاصة تسير ببطء شديد عبرت فيها فترة تقرب من مائة عام . وقد تستطيع الاشتراكية السياسية في يوم ما أن تبني لنفسها امبراطورية سريعة وتسيطر على جميع مظاهر الحياة الاقتصادية ، وقد حدث هذا لدى معين : إذ تم تأميم مناجم الفحم القليلة التي تمتلكها الحركة التعاونية وقامت هيئات التسويق بمنح التعاونيات حرية شراء السلع الزراعية على حسب التزاماتها وبشروطها الخاصة . وأدى نظام الاشراف على التجارة الدولية الى سحب الفرص من أيدي الجمعيات التعاونية ، وأصبح من الصعب على الجمعيات التعاونية أن تتبادل التعاون بينها في مختلف دول العالم .

ولا شك أن التعاونيين لا يؤيدون مثل هذه التطورات ، وخاصة هؤلاء الذين يجدون لانفسهم العظمة والسمو والارتفاع الى السلطة عن طريق هذه الحركة . ولكن اذا رغبوا في مساندة مبادئ التعاون والمساواة الاقتصادية والاشراف الديمقراطية والانتاج من أجل التوظيف لا من أجل الربح ، بما في ذلك من المجالات التي لم يطررها التعاون ، فانه يجب عليهم أن يعدوا أنفسهم للاستمرار في هذه الأنواع من الملكيات العامة والخاصة والاشراف أيضا .

وهناك ضرورة الى التفكير السليم الخلاق من أجل مستقبل التعاون في الاقتصاد الاشتراكي . هناك مجالات للنشاط يمكن دخولها وهناك مجالات أخرى عجز التعاون على ارتيادها ، ولكن هل هو على استعداد لقبولها كهدية من الدولة ؟ اذا كانت الاجابة بالنفي فهل ينظر اليها التعاونيون على أنها عملية من أجل المصلحة العامة ، وان التعاون الحر يجب أن يجد طريقه كبديل مسموح به لاشتراكية الدولة ؟ وهذا هو الوضع تقريبا في روسيا ، بالرغم من وجود نسبة عالية من سوء التنظيم في توزيع المواد الغذائية . وكبديل لذلك هل يسمح بقيام المنشآت الشبيهة بالخاصة والمحافظة على هذا النظام من النشاط الخاص حتى يمكن أن تتوغل فيه الحركة التعاونية بكل سهولة .

ولا تعتبر كل هذه الأسئلة ضرورية وملحة بالنسبة لكل البلاد ولكنها في كل بلدة من بلاد العالم . ويجب على أصحاب النظريات التعاونية أن يجددوا مدى رضائهم في السماح لهذه الحركة بالدوران داخل دولة

اشتراكية » كما حدث بالنسبة للحركة التعاونية الاستهلاكية التي ذابت في كيان الدولة الروسية ، ومدى نظرتهم اليها كعمل اقتصادي واجتماعي يشابه في قيمته الدولة الاشتراكية . . لقد كان عليهم اذا لم يفعلوا ذلك أن يواجهوا :

ا - اتساع شقة الخلاف بينهم وبين رجال الأعمال وحركة العمل الحر .

ب - اكتشاف أنهم ورجال الاعمال سوف يواجهون كل تقدم وتطور جدي في الحياة والأوضاع الاقتصادية والسياسية دون أية سياسة محدودة .

وكانت الحركة التعاونية تحاول خلال السنوات الكثيرة السابقة أن تكيف نفسها بالتدريج مع كل وضع جديد ، ولكن الحرب وضغطها الشديد والثورة لم تفتح الا فرصة ضئيلة لاعادة تقدير أو تأكيد السياسة التعاونية التي يمكن تطبيقها دوليا وتبادل النشاط بينها ، وذلك على أساس استحقاق الاقتصاد التعاوني بالنسبة للاقتصاد العالمي .

والنقطة الأساسية هي : هل يمكن التعاون أن يكون طريقا للحياة الاقتصادية ؟

لقد استبطاع التعاون أن يبني لنفسه نظاما للانتاج والتوزيع وأن يتدخل في أعمال البنوك والخدمات الأخرى الموجهة بصفة خاصة لمصلحة المجتمع كذلك فانه لا يتضمن أى ربح فردي على حين يتضمن المساواة الشخصية على أساس الحرية . وهو نظام حر يمنح المجموعات والأفراد فرصة القيام بأى عمل ونشاط الا استغلال الزملاء ، وهو لذلك يترك مجالات كبيرة للاختيار داخل اطار محدود مخطط .

وقد برهن هذا النظام على قدرته وكفايته الفنية وعلى قدرته في محاربة المنشآت الخاصة في المجال نفسه وذلك دون الدخول في معركة سياسية ، ويتميز هذا النظام بمرونته وترابطه مع الحياة الاقتصادية وان كان قائما على أسس أخرى .

لقد ساعدت هذه الحركة على خلق نظام للتعليم في النظم الديمقراطية وكذلك على تحمل المسؤولية والتسامح ، كما ساهمت في تدريب العمال البريطانيين فنيا في القرن التاسع عشر ، وتدريبهم سياسيا في القرن العشرين . وتقوم الحركة الآن بتدريب القرويين الافريقيين لتولي السلطة في القرن الحادي والعشرين المقبل . كذلك عملت هذه الحركة على تطوير عدد من العلاقات الصناعية بين الادارة والعمال ، وبين الادارة واللجان الداخلية للمشروع وبين هذه اللجان والأعضاء حيث توزع عناصر السلطة

بطريقة حساسة أكثر من النظام القائم فى الأعمال الخاصة وهى علاقات
تستحق الدراسة والفحص والاستيعاب .

وأخيرا فقد خلقت الحركة التعاونية عديدا من أسباب الكفاية
والرضاء غير الاقتصادية بما فى ذلك من خلق روح غائلية أو صداقة
قوية ، وروح الشعور بالكرامة والقوة والعزة نتيجة عدم وجود الأهداف
الشخصية التى غالباً ما تخلق جوا من التطاحن والمنازعات والكراهية .

وبمعنى آخر لا يؤدى التعاون دورا كبيرا فى الأجهزة الاقتصادية
فحسب ، ولكنه يؤدى دورا هاما فى عقول وأخلاق وقلوب الرجال والنساء
فى كثير من البقاع وبين مختلف الحضارات والالوان ، لذلك يمكن القول
بأن التعاون حركة تعمل على توحيد الروابط واستمرارها دون انحلال
واضمحلال حتى خلال الحروب والتحالفات السياسية الضخمة .

فهرس

صفحة	الموضوع
٣	تقديم
٥	مقدمة
٩	الفصل الأول : تاريخ وفكرة
١٥	الفصل الثاني : التعاون بين المستهلكين الانجليز
٢٥	الفصل الثالث : حركة المستهلكين الانجليز اليوم
٣٩	الفصل الرابع : تعاون المستهلكين في الخارج
٥٠	الفصل الخامس : المصنع التعاوني
٥٦	الفصل السادس : الفلاح والائتمان التعاوني
٦٣	الفصل السابع : الائتمان والعامل
٦٧	الفصل الثامن : التأمين
٧٣	الفصل التاسع : امداد المزارع بما تحتاج اليه
٧٩	الفصل العاشر : تسويق المنتجات الغذائية
٨٦	الفصل الحادي عشر : تسويق الحاصلات الزراعية والفاكهة
٩٢	الفصل الثاني عشر : المزرعة الجماعية
٩٨	الفصل الثالث عشر : صيد الأسماك وزراعة الغابات
١٠٥	الفصل الرابع عشر : الخدمات التعاونية
١١٢	الفصل الخامس عشر : التكامل التعاوني
١١٦	الفصل السادس عشر : التعاون بين الدولة والمجتمع

تحليل حركة الملاحة فى القناة

خلال ديسمبر سنة ١٩٦٢

الحركة الملاحية :

حققت السفن التى عبرت القناة خلال ديسمبر ١٩٦٢ زيادة قدرها ٧٣ سفينة أى بنسبه ٤٩٪ على تلك العابرة خلال نفس الشهر من الشهر من عام ١٩٦١ .

فقد بلغ عدد السفن العابرة خلال ديسمبر الحالى ١٥٦٢ سفينة مجموع حمولتها الصافية ١٦٤٧٠٦٩٨ طنا - بمتوسط يومى قدره ٥٠٤ سفينة مقابل ١٤٨٩ سفينة حمولتها الصافية ١٥٧٦٦٩٦٨ طنا ومتوسط يومى قدره ٤٨ سفينة فى ديسمبر ١٩٦١ .

وعبرت القناة من الشمال الى الجنوب خلال الشهر الحالى ٧٥٩ سفينة مقابل ٧٢٤ سفينة فى ديسمبر الماضى - بزيادة قدرها ٣٥ سفينة ، ويرجع ذلك الى أن السفن المحملة قد زادت بمقدار ١٠ سفن (٣٩٠ مقابل ٣٨٠) وكذلك السفن الفارغة بمقدار ٢٥ سفينة (٣٦٩ مقابل ٣٤٤) .

وبلغ عدد السفن العابرة من الجنوب ٨٠٣ سفن مقابل ٧٦٥ سفينة بزيادة قدرها ٣٨ سفينة ، وهذا نتيجة لزيادة السفن المحملة بمقدار ٢٥ سفينة (٧٤٨ مقابل ٧٢٣) والسفن الفارغة بمقدار ١٣ سفينة (٥٥ مقابل ٤٢) .

الحمولة الصافية :

زادت الحمولة الصافية للسفن التى عبرت القناة خلال ديسمبر الحالى مقارنة بمثلها فى ديسمبر الماضى بمقدار ٧٠٤٠٠٠ طن أى بنسبه ٤٥٪ (١٦٤٧١٠٠٠ طن مجموع حمولتها ديسمبر ١٩٦٢ مقابل ١٥٧٦٧٠٠٠ طن فى ديسمبر ١٩٦١) .

وبتقسيم الحمولة الصافية طبقا لاتجاهى العبور ، يتضح انها قد حققت زيادة فى كلا الاتجاهين ، فقد بلغت الحمولة الصافية للسفن العابرة من الشمال الى الجنوب خلال الشهر الحالى ٨٠٨٠٠٠٠ طن مقابل ٧٩١٦٠٠٠ طن خلال نفس الشهر من عام ١٩٦١ أى بزيادة قدرها ١٦٤٠٠٠ طن ، وذلك نتيجة لارتفاع الحمولة الصافية للناقلات الفارغة ، وبلغت بالنسبة للسفن العابرة من الجنوب الى الشمال ٨٣٩١٠٠٠ طن مقابل ٧٨٥١٠٠٠ طن أى بزيادة قدرها ٥٤٠٠٠٠ طن ، وتعود تلك الزيادة الى ارتفاع الحمولة الصافية بالنسبة لجميع أنواع السفن عدا سفن البريد .

مجموعة اخترنا لك تصدر

اسبوعية باللغات العالمية

مشارك في تحريرها وإعدادها
لجنة اخترنا لك



المراسلات

الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عبير - روض الفرج

٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤ - ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢



الثن ١٠ قروش

العدد ١٦٥